

ياعمال العالم، وياأيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا!

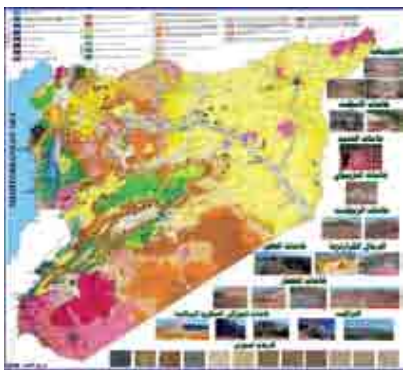
دمشق - ص - ب (35033) - تلافكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

## ولادة حزب الإرادة الشعبية في سورية..



### الشيوعيون السوريون في فضاء سياسي جديد

نضال امتد على سنوات عديدة، كرس فيه الشيوعيون السوريون أنفسهم لتوحيد الصفوف ورضها على طريق صيانة كرامة الوطن والمواطن، سنوات طويلة فضاها أعضاء اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في العمل على تعرية السياسات الاقتصادية التدميرية التي كانت تروج لها بعض قوى الفساد المرتبطة بأصحاب النفوذ في البلاد، سنوات لم تكن ارتجالية أبداً، بل كانت تكتيفا لتجربة تاريخية راكمها الشيوعيون في العمل السياسي المنظم والواعي، نضال تم تنويجه في الثالث من كانون الثاني لعام ٢٠١١ بولادة حزب الإرادة الشعبية في سورية من رحم تجربة اللجنة الوطنية، وفي ظروف أقل ما يقال فيها إنها استثنائية على صعيد الوطن والمنطقة، بل والعالم.. حزب الإرادة الشعبية، أحمر الراية ماركسي-لينيني الهوى وشعبي الهوية، قطع أعضاؤه عهداً على أنفسهم بأن يجعلوا معبراً حقيقياً عن الإرادة الحرة للشعب الحر، وأن يكون الحزب الذي سيلبى تطلعات السوريين نحو مجتمع ديمقراطي عادل يتساوى فيه الجميع تحت سقف الوطن وبين أعمدة القانون، بما يصون وحدة سورية الوطن والشعب، ويسرع بتحرير الأرض المغتصبة من العدو الصهيوني، ويحصن سورية من مكائد أعدائها المترصين بها منذ عقود.. الشعب يريد.. ولهذا لا بد من حزب يلي هذه الإرادة.. (تفاصيل ص ٤-٧)



### فرصة «اقتصادية» حقيقية..

#### وطنية بامتياز!

خلّت سنوات الانفتاح الاقتصادي الماضية وراها، ولا تزال، صناعة وطنية هزيلة غير قادرة على منافسة المنتج الأجنبي القادم من خلف البحار ومما وراء الحدود، وهذا ما جعل من سورية معبراً مريحاً للبياعة الأجنبية، لأن تحرير الاقتصاد قبل تمكين الصناعة قد أضر بالمنهج الوطني كثيراً، وأخرجه من سوقه الطبيعية، وميزان التبادل التجاري مع تركيا ومصر وغيرها من الدول القريبة والبعيدة خير شاهد بالتأكيد على حجم الضرر، فبضاعة كل هؤلاء غزت الأسواق المحلية بزمن قياسي، وبصورة رعناء، ليبقى الميزان التجاري السوري معهم خاسراً بشكل متواصل..

ولكن، ولسخرية القدر، ما أتى بقرار حكومي في السابق، وأضر بالصناعة الوطنية، جاءت الآن العقوبات الاقتصادية الخارجية لتتسبب كل ما مضى من جذوره، خاصة وأنها تعطل فعلياً كل شراكاتنا وقرارات انفتاحنا الاقتصادي السابق مع العديد من الكتل الاقتصادية، وهذا ليس بالأمر السلبى بالمطلق على الاقتصاد الوطني، ف«رب ضارة نافعة»، لأن لدينا صناعة يجب إعادة الاعتبار لها، ولكن إذا ما أحسن السوريون استغلال تلك العقوبات لتفعيل طاقتهم الداخلية، وبناء الهوية المتميزة والمنافسة لمنهجهم الوطني، فالفرصة الحالية مؤاتية دون شك، وتجربة الحصار التي عاشها كل من الاتحاد السوفيتي وإيران، وما نتج عنها من تكوين دول صناعية عملاقة رغم الحصار، يؤكد وجهة نظرنا في ضرورة السعي لتحسين المنتج الوطني، وإعادة ترتيب أولويات صناعتنا المحلية..

لكن السؤال الآن: هل سيتم استغلال هذه الفرصة؟! وهل العقلية الانتهازية للقطاع الخاص السوري تسمح بمثل هذا الشكل من الاستغلال؟! ■■



الاتجاه يمكن القيام بها خلال الاتصالات المتبادلة والمتواصلة بين روسيا والدول العربية من جهة، وضمن إطار علاقات التعاون والتضامن الروسية مع الدول الإسلامية من جهة أخرى». وأشار إلى أهمية ما وصفه بالتآني والانتظار في الوقت الحالي.

وأكد أن الاقتراح الروسي بإرسال مراقبين إلى سورية «جيد جدا وروسيا تعرف مجريات الأمور الحقيقية في سورية».

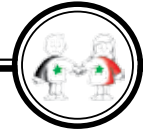
### موسكو: مستعدون لإرسال مراقبين.. ولا للمبادرة العربية كإنداز!

أكد سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي أن مبادرة جامعة الدول العربية بخصوص سورية، لا يجوز أن تتحول إلى إنذار.

وقال لافروف في تصريح صحفي على هامش اجتماع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالعاصمة الليتوانية فيلنيوس يوم ٧ كانون الأول نقله موقع روسيا اليوم إن «روسيا ومنذ البداية دعت إلى وقف العنف القادم من أي جهة كانت»، مشيراً إلى أن العنف لا يأتي من السلطات فقط، بل ومن الاستفزازيين الذي يزداد عددهم بين المظاهرين.

وتابع الوزير الروسي قوله «التأكد أن كان الأمر كذلك أم لا، يتطلب مراقبين مستقلين.. لذا نحن نؤيد مبادرة الجامعة التي طرحت في البداية، لكننا نعارض بشكل قاطع أن تتحول هذه المبادرة إلى إنذار»، لافتاً إلى أنه «من الممكن النظر في توسيع قائمة المراقبين في سورية (في إطار جامعة الدول العربية) بإدخال ممثلين من غير العرب ممن يهتمهم الوضع في البلاد.. روسيا مستعدة لإرسال مراقبيها إلى سورية في حال اهتمام السلطات بذلك».

واعتبر الخبير في شؤون الشرق الأوسط بمعهد الاستشراف التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية الروسية أليكسي سارابيف في حديث له روسيا اليوم أنه «ينبغي بلا شك على موسكو عرقلة تدويل الأزمة السورية، وهناك خطوة مهمة بهذا



### الافتتاحية

## حكومة الوحدة الوطنية والتعبئة الشعبية

عبادة بوظو

التصعيد الميليشياتي الطائفي الدموي في المنطقة الوسطى بسورية، المتسربة أخباره عبر فلاتر وقطارات وانتقائيات الإعلام الرسمي السوري، يكشف الهدف المرحلي منه والتمثل بالتمهيد لإقامة «مناطق عازلة» و«ممرات إنسانية» في تلك المنطقة بحكم «الأمر الواقع» بعد فشل الجامعة العربية ومن لف لفها في إقامة تلك المناطق «قانونياً»، أي عبر سلسلة القرارات والعقوبات المتخذة بحق سورية تحت يافطات تتناقض والقرارات ذاتها، وفي مقدمتها تسهيل الوصول إلى حلول سياسية للأزمة المستعصية في البلاد.

وقد جاءت الموافقة السورية على التعديلات الجزائرية على ورقة عمل الجامعة العربية لتوقع الأخيرة مرة أخرى في «حصص بيبص»، وترك أمينها العام مكتفياً حتى الآن بإصدار بيان صحفي عمومي الطابع وأحادي الرواية عن مجريات الأوضاع الميدانية في المناطق الوسطى ذاتها من سورية بهدف الوصول إلى الغاية ذاتها، أي إبقاء حالة الاستعصاء والاستنزاف الداخلي في سورية، أرضاً وشعباً واقتصاداً.

ومن هنا تأتي أهمية الموقف الروسي الذي أعرب عن استعداد موسكو «لإرسال مراقبين إلى سورية بناءً على طلبها» بهدف أن يبقى التدخل العسكري المباشر بسورية بعيداً أكثر فأكثر، بمعنى محاولة ضربها لأذنها منفردة، دون أن يلغى ذلك احتمال اندلاع نزاع عسكري كبير في المنطقة تكون سورية طرفاً وهدفاً فيه بأن معاً، ولكنه في تلك الحالة سيصعب المهمة على الأمريكيين وحلفائهم كونه ينقل المسألة إلى رهان قوام إحداثيته صراع إقليمي-عالمي واسع، وليس داخلياً-إقليمياً محدوداً.

وسواء اقتصر الأمر على المناطق العازلة أم مناطق حظر الطيران، أم وصل إلى العمل العسكري بحديه المحدود أم الموسع، فإنه بكل تجلياته يتعلق بالسيادة الوطنية السورية ووحدة الأراضي السورية والشعب السوري وحقق دماء أبنائه والحفاظ على ما تبقى من ثرواته غير المنهوبة داخلياً أو استثمارياً خارجياً، أي جملة الخطوط الحمراء التي دونها لا يكون شعب ولا بلد ولا تغيير ثوري ديمقراطي حقيقي، ولا أي نظام حالي أو لاحق، أي تكن قوة وجبروت أجهزته التي أثبتت أن أخطأها ومنطقها الميداني والإعلامي في معالجة الأزمة في بداياتها، شكلت البيئة الحاضنة لحالات الاستعصاء والنزيف والاستعصاء الحالية.

إن جملة هذه المعطيات هي ما تدفع على رأس قائمة الضرورات والأولويات السورية الفورية مسألة تشكيل حكومة وحدة وطنية واسعة الصلاحيات، قوامها القوى النظيفية داخل البلاد، وبرنامجها الدفاع عن الوطن، وحماية الوحدة الوطنية، وأداتها تجنيد الجماهير تحت لوائها بوصفهم الحرس الشعبي الوحيد للدفاع عن الحدود والوحدة الوطنية، بهدف اجتثاث كل الميليشيات المسلحة من جذورها، ومواجهة العدوان الخارجي. ويمر ذلك حكماً بإحداث الانعطاف المطلوب باتجاه تأسيس النموذج الاقتصادي الجديد عبر وضع برنامج اقتصادي-اجتماعي-ديمقراطي ثوري، يجتث قوى الفساد الكبرى، ويخفف وطأة الحصار الاقتصادي، ويعيد هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية، بالتوافق مع متطلبات المعركة الوطنية الحالية التي تخوضها سورية، بما فيها إطلاق الحوار الوطني الشامل بقيادة وإشراف تلك الحكومة لإنجاز كل الإصلاحات المستحقة، المتأخر منها والقائم، وفي كل المجالات، بما يعيد ثقة المواطن بدولته، ويؤمن حريته وأمنه وكرامته في وطنه، بكلمته ولقمته، بهدف لأم الجروح الاجتماعية في النسيج الوطني السوري وإعادة تشكيل الفضاء السياسي السوري، لينفصل فيه الخيط الأبيض عن الأسود تجاه تبديد كل الشائعات الوهمية التي مهدت للأزمة الحالية ولا تزال تفعل فعلها فيها، وخاصة لجهة تحديد الثوريين الحقيقيين من غيرهم، وتحديد أصدقاء سورية والشعب السوري، ليبقى الهدف النهائي من ذلك كله إعادة إعلاء كرامة الوطن والمواطن أولاً. ■■

رئيس اتحاد عمال دمشق في ندوة تلفزيونية :

## الحكومة السابقة اعتمدت أرقاماً إحصائية لم تكن دقيقة ولا موضوعية!

العام كوسيلة نضالية مطلوبة عمالية .

وأكد رئيس اتحاد عمال دمشق أن الاتحاد العام لنقابات العمال، المنظمة الشعبية الوحيدة التي لا تتلقى أي دعم أو تمويل من أي جهة حكومية أو غير حكومية لأنها تعتمد على ذاتها ونقابيتها، منوهاً في الوقت ذاته بالمكاسب الخدمية التي يقدمها الاتحاد لعماله، من صناديق التكافل والمساعدة الاجتماعية والصيديات، والمستوصفات العمالية التي تقدم خدمات طبية جيدة وبأجور رمزية.

ولفت القادري إلى أن الاتحاد العام لم يكتف بالنشاط الخدمي بل كان له رؤى حيال مختلف القضايا التي تهم مصلحة الوطن، وكان المعبر الصادق عن تطلعات الشريحة الأوسع في المجتمع التي يمثلها العمال والفلاحون، حيث أكد مراراً على أهمية إصلاح القطاع العام الصناعي كمنفذ أساسي من منافذ التنمية في سورية، ووقف بوجه كل السياسات الرامية إلى خصخصته أو بيعه، وناضل وما يزال في سبيل كشف الفساد والفسادين فيه، وفضح الممارسات الإدارية التي أنهكتها على مدار العقود الماضية مؤكداً أنهم ومن هذا المبدأ لم يجاملوا أي مسؤول مهما علا شأنه أو مركزه.

القادري وبكل شفافية، تناول في حديثه القصور في بعض مفاصل العمل، منوهاً إلى وجوده في مختلف المؤسسات والشركات، وهو ناتج في أغلب الأحيان عن تعنت الحكومة، موضحاً أن العمل النقابي لا يدعي المثالية والكمال في العمل، لكنه عاد وأكد في ختام حديثه التلفزيوني أن الحركة النقابية السورية تحتاج لإعادة نظر ضمن البيت النقابي نفسه، وصولاً إلى المشاركة الحقيقية في صنع القرار، وتصحيح العلاقة بين جميع الشركاء العمال والنقابات وأرباب العمل بشقيه العام والخاص.



عقد جلسات المحكمة العمالية، مع التنويه أنه خاطب وما يزال يخاطب الجهات المعنية للوصول إلى تعديلات من شأنها مراعاة مصالح العمال وصون حقوقهم التي ناضلوا من أجلها.

وأوضح القادري أن العمل النقابي هو عمل مطلبى نضالي يعتمد على الحوار لتحقيق مصلحة الطبقة العاملة في مناخ اقتصادي يكفل حياة كريمة لها، وهو بعيد كل البعد عن العمل الإداري الروتيني، فالنقابي ليس صاحب قرار، وإنما صاحب رأي وعزيمة وإصرار في خدمة زملائه العمال، ملمحاً إلى أن الإضراب غير مقنون في تشريعاتنا، ونحن نطالب بوجوده للعاملين في القطاع

أكد جمال القادري رئيس اتحاد عمال دمشق أن الحكومة السابقة اعتمدت على التسويق في خطابها الاقتصادي، ولجأت إلى اعتماد أرقام إحصائية لم تكن دقيقة وموضوعية، موضحاً أن النقابات ليست صاحبة القرار الاقتصادي، وإنما هي منوطة بالمراقبة الاجتماعية، وكان لها تحفظات على العديد من القوانين التي أقرت واستطاعت بجهودها ومن خلال الحوار الملح والتمسك برؤيتها ومطالبها بما يخدم مصالح عمالها أن تقلل من الأثر السلبي لبعض القوانين الأخرى .

حديث القادري هذا جاء خلال مشاركته في ندوة حوارية شارك فيها عدد من النقابيين، بثتها قناة الفضائية السورية.. وقد أشار القادري إلى أن قانون العمل الجديد رقم ١٧ شهد على مدار أربع سنوات نقاشات مستفيضة واجتماعات مستمرة مع الحكومة، وخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حتى خرج بالصيغة الحالية المحسنة كثيراً عما كان موضوعاً في البداية، حيث استطاع الاتحاد العام أن يقلل من الأثر السلبي للقانون، فيما لو صدر بصيغته الأولى حيث عمل وعلى وجه الخصوص المواد المتعلقة بالمحاكم العمالية، وعلى الرغم من وجود تلك المحاكم في قانون العمل، وفيها ممثلون عن العمال بجانب القضاء، فأنها لم تستطع حتى اللحظة أن تبت في أي قضية عمالية لمصلحة العمال مهما كانت نوعها .

وقال القادري إن الاتحاد ومكاتبه النقابية لم يسكت يوماً على حقوق العمال، مؤكداً أنه وما إن صدر القانون بصيغته النهائية حتى سارع الاتحاد العام في مواصلة نضالاته الدؤوبة دفاعاً عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة، فوقف مطولاً على ثغرات تطبيقه، ومنها النقص الواضح في أعداد المفتشين، واليات

## بين الظلم والظالم.. لا يموت حق وراءه مطالب!

يمكن توقفها لا يوم جمعة أو سبت أو أي يوم عطلة رسمية وبعد كل هذا تمنح عمالها استحقاقهم من الراحة

الأسبوعية حسب خطة وتنظيم معين يحقق الراحة للعمال والنتائج للشركة وينفس الوقت لا يوجد لديهم فائض يد عاملة يشكون منه ويعانون من تضخمه. يوجد تناقض واضح وضوح الشمس لماذا الهروب والاختباء وراء حجج زائفة.

وبناء على ما تقدم نطالب وتمسك بتطبيق المادة الأولى الخاصة بتحديد الراحة الأسبوعية لجميع العاملين في الدولة رقم ٥٠/ لعام ٢٠٠٤، ومن ضمن هذه الحقوق حق الراحة الأسبوعية والتي هي حق دستوري صانها الدستور وضمنتها القوانين للعمال. ولا يجب المساس بها أو مخالفتها.

فهل العامل في الشركات الإنشائية سقطت عنه صفة «الإنسان» كي يبقى خارج دائرة المواطن العامل سبع ساعات ونصف يومياً، ويمنح راحة أسبوعية لمدة يومين؟ لماذا حرم عمال الشركات الإنشائية (عمال شركة الطرق والجسور) من يوم الراحة الأسبوعية؟ أليست شركة الأسمدة ومصفاة حمص وشركة الألبان والمؤسسات الخدمية والصحية هي شركات ومؤسسات طبيعية عملها تقتضي الاستمرارية بالعمل؟ إن تلك الشركات والمؤسسات التي ذكرت هي شركات ومؤسسات طبيعية إستراتيجية، وعملها مطلوب على مدار الساعة واليوم والشهر، ولا

منذ صدور قرار رئاسة مجلس الوزراء في الحكومة السابقة بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٠، والقاضي بمنح العاملين في الدولة راحة أسبوعية يومي الجمعة والسبت، منذ ذلك التاريخ والنقابات العمالية والعمال، يطالبون في كل المناسبات والمؤتمرات والاجتماعات بمنح العمال العاملين في الشركات الإنشائية راحة اليومين أسوة بباقي الشركات، ولكن لا حياة لمن يتنادي، ولا استجابة لمطالب النقابات والعمال من إدارة الشركات الإنشائية التي حجتها دائماً أن طبيعة عمل الشركات الإنشائية لا تسمح بمنح عطلة يوم السبت، أسوة بطبيعة عملها المشابهة لعمال الشركات الإنشائية.

إن استمرار موقف إدارات الشركات الإنشائية بحرمان العمال من حقهم براحة يوم السبت، ودون أي تعويض مادي عنه، هو انتهاك لحقوق العمال يقتضي العمل الجاد، واتخاذ موقف حازم من الاتحاد العام لنقابات العمال لتثبيت حق العمال في يوم الراحة، وبهذا الخصوص وصلتنا رسالة من عامل يعمل في الشركة العامة للطرق والجسور فرع (حمص)، تؤكد ما أشرنا إليه مطالباً

كما نطالب بوقف العمل بالمادة الخامسة الخاصة بوقف منح الإجازات الساعية كون هذه المادة تتعارض مع الحاجة الفعلية للعمال، وتتناقض مع نص وروح المادة ٤٤/ الفقرة د/ من القانون الأساسي للعمال في الدولة رقم ٥٠/ لعام ٢٠٠٤.

«قاسيون» تضم صوتها لمطالب العاملين في الشركة، وتطالب الإدارة بتنفيذ المواد المتعلقة بالعتل الأسبوعية وأيام الراحة أسوة ببقية الشركات، حتى يكون تطبيق القوانين على الجميع بالسوية نفسها، وفي ذلك كل الحق؟.

■ ع. ياسين

بعد أن أصبحت قيد التصفية..

## النقاييون يطالبون بصرف رواتب عمال شركة أسمنت دمر



لتجد لنفسها مخرجاً لكي تنهرب من ذلك، لكنها أي الحكومة، تدرى وهي يعلم اليقين أنها لا تستطيع تسريح مجموعات كبيرة من العمال دون سند قانوني، وربما كان إلحاحها في السنوات السابقة على إنجاز مشروع قانون التقاعد المبكر ليس أكثر من إيجاد السند القانوني لإزالة عشرات الآلاف من العمال في الشركات التي كانت تخطط الحكومة لإغلاقها!

صحيح أن العمال لا يزالون يتقاضون رواتبهم الشهرية «المتأخرة» دائماً، لكنهم خسروا الحوافز والعمل الإضافي، والمكافآت التي تعودوا عليها عندما كانت شركاتهم تعمل دون توقف وتساهم في الإنتاج الوطني لذلك على القائمين على إدارة الشركة صرف رواتبهم فوراً.

ولكن لا يمكن للحكومة أن تخلي مسؤوليتها تجاه العمال، وبالتالي لا يجوز أن توجي بأنها من خلال استمرارها بدفع رواتب وأجور العمال كأنها تفعل ذلك من باب المنة والإحسان!.

■ ■

رفعت نقابة عمال صناعة الاسمنت والبورسلان والاترنيث مذكرة إلى الاتحاد العام لنقابات العمال حملت الرقم ٢٥٤/ص تاريخ ٢٠١١/١١/١٦ تطلب من الاتحاد التوسط لدى الجهات الدائنة والمدينة لتسديد ما عليها وإجراء اللازم بينها وبين شركة اسمنت دمر، نظراً لتصفية الشركة في نهاية العام الجاري.

وطالبت المذكرة من الاتحاد العام لنقابات العمال التدخل لتمكين الشركة من تسديد التزاماتها تجاه العمال، وإمكانية صرف أجورهم وتعويضاتهم، وذلك لعدم وجود السيولة النقدية الكافية لمتابعة شؤون العاملين وتسييرها، وصرف المزايا الفنية المترتبة وفق النظام الداخلي للشركة، وإمكانية صرف الرواتب والأجور.

إنه لمن الأمر اللافت أن توجي الحكومة لنا أنها تعمل على مبدأ «من لا يعمل لا يستحق أجراً»، مبررة التأخير في الدفع، وذلك

قوانين عمل مختلفة..

ولكن نتائجها واحدة على العمال!

◀ عادل ياسين

الطبقة العاملة السورية، في القطاع العام، وفي القطاع الخاص، كل منهما تخضع لقانون عمل خاص بها، وهذا القانونان المختلفان اللذان يخضع لهما العمال. قد فرقا وميزا في حقوق الطبقة العاملة، فما هو موجود في القانون الأساسي للعاملين الذي يخضع له عمال القطاع العام، ليس موجوداً في قانون العمل رقم ١٧/ الذي يخضع له عمال القطاع الخاص، الذي تم تفصيله على قياس مصالح أرباب العمل، وأخرج بالشكل الذي يتوافق مع مرحلة الهجوم على القطاع العام ودوره الريادي السابق في قيادة الاقتصاد الوطني، وإعطاء الدور والصلاحيات للقطاع الخاص من أجل «إنجاز» نسب النمو والتنمية المطلوبة، باعتباره قاطرة النمو التي راهن عليها الفريق الاقتصادي والحكومة العتيدة السابقة ومازال هذا الرهان مستمراً بالرغم من الأزمة العميقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة اليوم، والتي كانت إحدى مسببات تفجرها السياسات الليبرالية التي تبنتها الحكومة في خطتها الخمسية العاشرة المعمول على هداها إلى الآن.. حيث يجري طرح الكثير من المشاريع (الإصلاحية) للقطاع العام، ولكن على القاعدة نفسها التي انطلقت منها الحكومة السابقة بخططها (الإصلاحية) الكثيرة التي نشاهد نتائجها الواضحة بتوقف العديد من شركات القطاع العام عن العمل وبالخسارات الكبيرة التي أصابت قطاعات اقتصادية هامة مثل النسيجية، كان من المفترض أن تحقق أرباحاً حقيقية وتضيف إضافات مهمة إلى خزينة الدولة، ولكن الفساد الإداري والمالي والإنتاجي الذي لم يواجه أو يحاسب، قد أوصل هذا القطاع العام إلى ما وصل إليه اليوم. فدون القطاع العام لا يمكن الحديث عن نمو حقيقي للاقتصاد الوطني كون هذا القطاع يقوم بدور كبير في حل الأزمات المستعصية التي كرسنها السياسات الليبرالية مثل تضاعف نسب الفقر والبطالة وازدياد أعداد المهمشين وارتفاع حدة الأزمات (حالياً أزمة المازوت والغاز والارتفاع الجنوني للأسعار..) كل ذلك قد أحال حياة الفقراء ومنهم الطبقة العاملة إلى جحيم لا يطاق، بينما الفاسدون الكبار ومن في حكمهم يعيشون في رغد إلى حد التخمّة نتيجة للنهب الواسع الذي جرى ومازال يجري في طول البلاد وعرضها دون أن يحاسبوا أو يقدموا إلى محاكمات على ما اقترفته أيديهم بحق شعبنا وحقوقه وكرامته.

إن الفساد الكبير الذي نتحدث عنه ليس محصوراً في المجال المالي فقط، وإنما طال أيضاً الجانب الحقوقي للطبقة العاملة من خلال ما صدر من مراسيم وقوانين كثيرة، كان الهدف منها التضييق على الطبقة العاملة والحد من إمكانية مقاومتها ودفاعها عن حقوقها، وأبرز هذه الحقوق هو حقها بالإضراب السلمي الذي حرمته عليها القوانين الصادرة ومنها قانون العمل ١٧/ والقانون الأساسي للعاملين، حيث يعتبر هذا جرماً يعاقب عليه القانون، ولا يجوز ممارسته. والموقف هذا يتناقض مع مواد الدستور السوري التي نصت على حرية المواطن في التعبير عن رايه والدفاع عنه، حتى لو تعرض العامل لحرمانه من أهم حقوقه التي كفلها له الدستور السوري وهو التسريح التعسفي، الذي يتعرض له العامل لأسباب لا يحق للعامل السؤال عنها كما تنص على ذلك المادة ١٢٧/ من القانون الأساسي للعاملين وهي:

يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة مؤلفة من وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية صرف العمال من الخدمة، وتصفى حقوق العامل المصروف من الخدمة وفقاً للقوانين النافذة.

لا يسمح باستخدام العامل المصروف من الخدمة بموجب الفقرة ١/ من هذه المادة وذلك مهما كانت صفة هذا الاستخدام إلا بقرار من رئيس مجلس الوزراء يجيز ذلك.

وعلى أساس هذه المادة جرى تسريح مئات من العمال دون سبب واضح يجيز التسريح، ومن حق العامل أن يعرف السبب الذي أدى إلى تسريحه من خلال لجنة تحقيق تؤكد مبررات التسريح، حيث لم يستجب لنداءات العمال التي وجهوها إلى مختلف الجهات ومنها قيادة الحركة النقابية أحد وبقي العمال محرومين من حقهم بالعودة إلى العمل.

ويقابل المادتان ١٢٨/ من القانون الأساسي للعاملين المادتين ٦٤- ٦٥/ من القانون ١٧/ اللتان أجازتا أيضاً تسريح العمال تسرحاً تعسفياً دون أية حقوق يملكها العامل في الدفاع عن حقه في العمل والعودة إليه.

إن القوى التي سوقت للسياسات الليبرالية ودافعت عنها هي متطابقة مع تلك القوى التي أنتجت قوانين العمل، التي في جوهرها قوانين حدت من إمكانية أي تطور مستقل للطبقة العاملة يمكنها من الدفاع عن حقوقها ومكاسبها المطلوبة والديمقراطية التي نصت عليها شرعة حقوق الإنسان واتفاقيات العمل الدولية والعربية، والتي لابد من النضال من أجل تثبيتها دستورياً وفي القوانين التي لابد أن تعدل بما يتوافق مع الاتفاقيات التي وقعت عليها سورية.

■ ■

## التراجع عن القرارات التي دمرت الاقتصاد الوطني ضرورة ملحة..

# إعادة الاعتبار لدور الدولة الاجتماعي - الاقتصادي أساس لأي إصلاح مأمول



دون التراجع عن جملة القرارات التي أضرت بالزراعة السورية، لن يكون للزراعة دورها المحوري في الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وضمان الأمن الغذائي، وما ينطبق على الزراعة، ينسحب على الصناعة السورية أيضاً، فمع اشتداد العقوبات الاقتصادية، تعالت أصوات البعض مطالبين بإعادة الاعتبار للمنتج الوطني، وهذا ضروري دون شك، إلا أن هذا المنتج الذي جرى خنقه برفع الدعم، وإدخاله بمنافسة غير متكافئة مع البضائع الأجنبية والمستوردة في الماضي القريب، لا يمكن أن ينهض اليوم استجابة لرغبات البعض، لتجاوز أزمة حالية، وإنما كان المطلوب تعزيز هذا القطاع وتطويره، أو الحفاظ عليه بالحد الأدنى، فكم من الصناعات اندثرت، وكم من المصانع أغلقت بعد قرارات حكومية خاطئة؟!

المطلوب اليوم خطة شاملة على مستوى الاقتصاد السوري، تتلخص من فتايات راسخة بضرورة الاعتماد على الإمكانيات الذاتية للاقتصاد الوطني، وتكوين صناعات رئيسية تكون فيه زراعتنا مدخلاته الرئيسية، لتطبيق فعلاً مقولة «نأكل مما نزرع ونلبس مما نسج»، والعقوبات الحالية فرصة حقيقية لتنمية صناعتنا الوطنية إذا أحسن استخدامها، رغم تشكيكنا بإمكانية استغلالها من جانب القائمين على الاقتصاد الوطني حالياً، في القطاعين العام والخاص.

للأسعار، كما تأسست هيئة لحماية المستهلك، تحتاج هي إلى حماية بالأساس، وكانت غير ذات فاعلية في الممارسة العملية إلا على التجار الصغار (المفرق)..

### ضرب هيكلية الاقتصاد

أمام هذا الواقع، الذي ضرب البنية الهيكلية الحامية للأسواق وللإقتصاد السوري، ترتفع أصوات البعض للمطالبة بضبط الأسواق، وهي في جوهرها لا تتعدى كونها دعوة شكلية على قاعدة «ذر الرماد في العيون»، لأن المطلوب لضبط الأسواق بشكل جدي، هو إعادة الاعتبار لدور الدولة الاجتماعي - الاقتصادي، والتكيز على دورها التدخلية وتعزيزه بدلاً من طرح الغائنه، وإعادة وزارة التمويل لكي تمارس دورها الرقابي - التدخلية في ضبط الأسواق، وهذه هي وحدها الخطوات الكفيلة بضبط الأسواق، ودون ذلك سيبقى «الفلتان» في الأسواق سيد الموقف.. ما ينطبق على الأسعار، ينسحب على كامل القطاعات الاقتصادية السورية، فالزراعة جرى تدميرها بشكل ممنهج، عبر جملة من القرارات الخاطئة، وجرى تهيمشها، عبر إلغاء الدعم عن الفلاح، وتقليص هامش أرباحه، وتركه عرضة للإبتراز، وتحت سطوة منافذ التسويق الداخلية الكبرى، واليوم يأتي من يطالب ذلك القطاع بتحقيق الاكتفاء الذاتي؟ غير راغبين في تقبل فكرة، أنه

الحديث عن إمكانية الاختراق التي يمكن أن تحققها الحكومة حالياً على المستوى الاقتصادي - الاجتماعي بزمن قصير، ما هو إلا ضرب من الخيال، حتى ولو امتلكت تلك الحكومة وأفرادها الرغبة الصادقة لذلك، فلا يصلح العطار ما أفسده الدهر، وهذا ليس من باب تبرير تقاعس الحكومة الحالية عن أداء واجباتها تجاه المواطن السوري، أو من باب تجاهل عدم فاعليتها في تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للسوريين حتى الآن، وإنما من ضرورة عدم تجاهل جملة القرارات الحكومية الخاطئة التي خنقت الاقتصاد تاريخياً..

### عنق الزجاجة

لا بد من الانطلاق في تقييم أداء الحكومة الحالية من التركة الثقيلة التي ورثتها، ومن جذور المشكلات الاقتصادية المترامية، والتي دون تذليلها، لا يمكن أن يجري إصلاح اقتصادي جدي، فالحديث يجب أن يجري انطلاقاً من سلسلة التراكمات التي خلفتها الحكومات المتعاقبة، والتي حفلت بالتخلي عن مكتسبات السوريين وإحدة تلو الأخرى، والتي أوصلت الاقتصاد الوطني والمواطن معاً إلى حافة الهاوية، وإلى عنق الزجاجة..

### غياب «النوايا الصافية»

الأزمات تتوالى، ولا حلول مجدية عند الحكومة، فإذا ما تحدثنا عن افتقاد استقرار الأسعار في الأسواق المحلية، نجد أن الحكومة الحالية عجزت عن إيجاد الحلول لها، والناجحة عن حالة التغييب المنهج للحكومة عن ممارسة دورها الاقتصادي الاجتماعي تاريخياً، حيث صدر قرار إلغاء وزارة التمويل في عام ٢٠٠٤ بعد الاستعانة بلجنة من الخبراء الفرنسيين عن إعادة هيكلية الوزارات السورية، والتي كانت إحدى ضمانات استقرار الأسعار في سورية، حتى ولو اعترفنا بأنه تخلل عملها العديد من الإشكاليات والأخطاء، فلو كانت «النوايا صافية»، لكان من الأفضل إصلاحها، وليس إلغاؤها، لتتسحب بعدها الدولة من دورها كعارض حقيقي للسوق المحلية، وانسحبت من دورها في استيراد السلع الأساسية أيضاً، وبعدها جرت عمليات انفتاح اقتصادي حررت بموجبه ٩٠٪ من السلع في الأسواق السورية، ليقصر دور وزارة الاقتصاد والتجارة عندها على إعداد خارطة تأشيرة وغير ملزمة

## غياب التنمية المتوازنة خلق مشكلات اقتصادية - اجتماعية مستعصية

ثمة جملة من المشكلات الاقتصادية - الاجتماعية التي يعاني منها السوريون اليوم، وما تزال في حالة من التفاقم، بدءاً من ارتفاع في معدلات الفقر و البطالة، والنزوح غير المقبول إلى المدن الكبرى، وخاصة إلى العاصمة دمشق، وما نتج عن ذلك من اختناق مروري فيها، بالإضافة لظهور أزمة سكن خانقة، وغيرها الكثير من المشكلات الاقتصادية، والتي ما هي إلا نتيجة لمقدمة واحدة، وهو غياب التنمية المتوازنة، والتي نعني بها غياب أي تنمية ممنهجة وحقيقية في المحافظات السورية باستثناء الرئيسية منها (دمشق وحلب)، فلا مشاريع قادرة على استيعاب العمالة الداخلة سنوياً إلى سوق العمل، وما خلفه من نزوح إلى المدن الكبرى، وارتفاع في أرقام البطالة.. في الساحل السوري لم تقم صناعات أو معامل صغيرة بتمويل حكومي لاستيعاب الفائض من الحمضيات، واستخدامها في صناعة العصير، وكذلك لم تقم معامل لتعليب وتغليف زيت الزيتون بهدف تصديره، بعد إعطائه قيمة مضافة، وهذا ما تفعله تركيا التي تستورد الزيت السوري لتعاود تصديره بعد تعليبه وتغليفه بأسعار مضاعفة، وكذلك هو حال القمح، الذي يمكن استغلاله بقرابة ٥٢ صناعة، بينما لا نستخدمه إلا في أربع أو خمس صناعات في أحسن الأحوال، والأقطان ليست أفضل حالاً، وهي التي تصدر خاماً، بينما يتيح لنا عملية تحويلها إلى خيوط قيمة مضاعفة تقدر بستة أضعاف، وينتج عن تحويلها إلى ألبسة جاهزة ما يقارب ١٢ ضعفاً، فالتنمية المتوازنة ستؤدي لتشجيع الزراعة، وإنشاء صناعات قائمة على تلك الزراعات، بما يساهم في تحسين الصناعة الوطنية، وتثبيت الفلاح في أرضه، ومنع الهجرة من الأرياف والمدن إلى محافظتي دمشق وحلب، فالتنمية المتوازنة متعددة المنافع على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وهي الكفيلة بحل العديد من المشكلات الاقتصادية المستعصية..

## وجه من أوجه الفساد..

# مئات ملايين الليرات تصرف على دراسات تطوير الشركات.. وتقدم بالمحصلة للقطاع الخاص

### ◀ نزار عادل

يوماً نطالع أخباراً عن اجتماعات في وزارة الصناعة حول واقع الصناعات الكيماوية، أو واقع صناعات الغزل والنسيج، أو صناعات المواد الغذائية، وتؤكد قرارات هذه الاجتماعات على ضرورة النهوض بواقع هذه الصناعات، وأخبرها كان مع المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، حيث أكد خلال الاجتماع الأخير نائب وزير الصناعة محمد سماق على أهمية النهوض بهذه الصناعة، معتبراً أن حل مشكلات الشركات يجب أن لا يكون على حساب العامل، موضحاً أن لا إصلاح القطاع العام المنتهي عملياً في ١١/١٢/٢٠١١، ولا مقررات هذه اللجنة سيصبحان قانوناً مستقبلاً.

### لجان بالجملة

هكذا تتشكل لجنة بعد أخرى لإصلاح القطاع العام الصناعي، وتصدر قرارات، ولكن يتعثر التنفيذ، وتبقى القرارات حبراً على ورق، بينما تنهوى شركات القطاع العام واحدة تلو الأخرى، وهنا ما ادهشنا، هو طلب وزارة الصناعة «التفكير جدياً بتغيير وضع الإدارات الحالي، لأن الوزارة ستقوم بتقييم إداء كل الأدوات القائمة، وأن التقييم سيكون على أساس النتائج، وعلى الإدارات تنفيذ ما التزمت به»، ألا يبدو هذا الطلب غريباً في ظل تشريع متخلف كما يقول نائب وزير الصناعة؟

### مشكلات مزمنة

بالطبع يعاني قطاع الغزل والنسيج من جملة من المشكلات، والتي نحاول تلخيصها بالعناصر الآتية:

ارتفاع التكاليف بسبب عدم تحقيق الخطط الإنتاجية.

غياب عمال الإنتاج المتكرر.

قدم آلات الإنتاج التي يصل عمر بعضها إلى ٥٠ عاماً، وبالتالي يكون قد انتهى عمرها الافتراضي منذ عشرات السنين.

وجود المنافسة الخارجية للمنتج الوطني في ظل عمليات الانفتاح الاقتصادي المتسارعة في سورية.

نقص الكوادر التسويقية أو عدم وجود هذه الكوادر أصلاً، إن لم نقل إن هناك غياباً تاماً للسياسات التسويقية لدى أغلب مؤسسات وشركات القطاع العام.

### دور تخريبي

القضية الأبرز التي تقف في وجه تطوير قطاع الغزل والنسيج، هو تغفل الفساد، وهو جزء من حالة يمكن تعميمها على غيره من القطاعات الاقتصادية، إلا أن هذه القضية لم تلحظ من جانب نائب وزير الصناعة، ولا من جانب الحكومات السابقة ولا حتى الحكومة الحالية.

نهب القطاع العام بشكل مبرمج ومنظم من خلال العقود، ومن خلال المناقصات، وفرض العرض، ومن خلال استخدام تكنولوجيا متخلفة لأكثر الشركات، كما لم تلحظ الجهات الوصائية نشاطات

بأسماء العمال والموظفين الذين أحيوا إلى التفتيش، وتم صرفهم من الخدمة مثلاً:

وأصدر رئيس الوزراء السابق ناجي العطري بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٥ تعميماً إلى كل الوزراء يقول فيه: «يرجى العمل على وضع الآلية المناسبة لاستئصال مظاهر الفساد في المفاصل الإدارية التابعة لوزارةكم والجهات التابعة لها وانتقاء المفاصل الإدارية من ذوي الكفاءة والنزاهة».

### إدارات فاسدة لا جنثا الفساد

عمم هذا الفرمان، وفرمانات أخرى عديدة على الإدارات وجميع المدراء العاميين، والوزراء طلبوا من المدراء إرسال العمال الفاسدين، وبالسرية الكلية ليصار إلى تسريحهم، وهكذا أوكلت الحكومة السابقة لبعض الإدارات الفاسدة التخلص من الفساد. لم يجد رئيس الوزراء الفساد إلا بين العمال، وتغاضى عن فساد المناقصات والشركات والتعهدات في القطاع الإنشائي، وعن صفقات الاستيراد والتصدير، وكذلك عن فساد المدراء الذين نهبوا وسرقوا ودمروا المنشآت العامة خلال سنوات طويلة، وبهذا نجد أن كل الجهات الوصائية تغاضت عن الفساد الخطير الذي أوصل شركات عديدة في القطاع العام إلى الانهيار، وإلى خسارة مليارات الليرات السورية.

### الفساد الأكبر

الفساد الكبير هو الأكثر أهمية، لأنه يستحوذ على ٨٥٪ من فائزورة الفساد الإجمالية، ومثال هذا النوع من الفساد يتجسد بشركة حمص للغزل والنسيج والصباغة، والتي كانت تنتج أكياس الطحين، وتبلغ تكلفة الكيس الواحد ٦٠ ليرة سورية، بينما يباع بنحو ١٦ ليرة سورية، لكنها تركت لمصيرها تغرق عاماً بعد عام دون تطوير أو تحديث أي من خطوط إنتاجها، حيث يبلغ عمر آلاتها الآن أكثر من ٦٥ عاماً، ووصلت خسارتها إلى مليارات الليرات حالياً، وقد درست مشاريع عديدة لإنقاذ هذه الشركة، ووصلت تكلفة كل دراسة إلى ملايين الليرات التي كانت تصرف على اللجان، والمدراء، والخبراء، وفي النتيجة، فشلت كل تلك الدراسات، أو الأفضل أن نقول، إنه جرى إفشال جميع المشاريع التطويرية لهذه الشركة، وبعض تلك المشاريع بقي حبس الأدرج.

### مشاريع على الورق!

مشروع مطبعية دائرية، وتم توقيع العقد، وألغي من المؤسسة عام ١٩٨٦ بكتابها رقم ٥٠٧٠ تاريخ ٢١/١٠/١٩٨٦. مشروع خط البياض منذ عام ١٩٩٨، ودرس المشروع واتفق عليه، ولكنه ألغي من جانب المؤسسة. مشروع غزل العوامد، ألغي من جانب وزارة الصناعة في عام ٢٠٠٢. مشروع الجينز الأساسي، وهو ألغي أيضاً. مشروع النسيج الخامي الذي انتهت دراسته عام ٢٠٠٥، وتم فتح كفالة التأمينات النهائية من المعارض بتاريخ ٤/٥/٢٠٠٥، وكان مصيره الإلغاء.

جميع هذه المشاريع كان يجري الحديث عن تمويلها بقروض وتسهيلات من البنك الإسلامي، ومن إيران والصين، السؤال المطروح أمام عمليات الإنعاف المتممة لتلك المشاريع: لماذا شكلت لجان لهذه المشاريع؟ ولماذا درست هذه المشاريع ثم ألغيت؟! وجميع هذه المشاريع ودراسات جدواها الاقتصادية، أعطيت لمستثمرين في حمص وحلب على طبق من ذهب، ولو تحققت هذه المشاريع في شركة حمص للمصايخ، لفقرت الشركة بشكل نوعي، وكانت تحولت إلى شركة رابحة بالتأكيد. وأمام ذلك، لا بد من التساؤل: هل تمت محاسبة المدراء والوزراء واللجان التي درست التطوير؟! والوقائع تؤكد عدم محاسبة أحد منهم!!

### فساد من نوع آخر

تطورت صناعة السيراميك في سورية بثمانينيات القرن الماضي، وكان هذا التطور سريعاً على المستوى الأفقي والشاقولي، وأدى هذا التطور إلى إحداث منافسة شديدة بين شركة السيراميك العامة والشركات المنافسة الخاصة، ولكن إنتاج الشركة النمطي تراكم، ووصلت خساراتها إلى مئات الملايين. والوقائع تقول: إن أعلى مادة في التكلفة هي مادة الطلاء «الغريت» الذي يستورد بالكامل من الخارج للقطاع العام والخاص، ولا يوجد أي معمل في الدول المجاورة يصنع هذه المادة، ومن خلال تقصي المعلومات عن حاجة سورية والدول المجاورة (لبنان، الأردن) لهذه المادة، أوضح لنا خبير سوري يعمل في الشركة ذاتها، أنه من المجدي التفكير بإقامة مشروع لتصنيع «الغريت» لأسباب عديدة:

- لا يوجد أي معمل مشابه في سورية، ولا في الدول المجاورة ودول الخليج.

- توفير البنية التحتية لإقامة هذا المشروع في سورية، وفي الشركة العربية لصناعة البورسلان والأدوات الصحية في حماة.

- تخفيض تكاليف إنتاج «الغريت»، مقارنة بالمستورد لكون نحو ٦٠ ٪ من المواد الأولية مصنع محلياً (رمل دولوميت، كربونات كالسيوم)، وهذا يساعد على تخفيض تكاليف إنتاج السيراميك، والقدرة على منافسة الأسعار الخارجية.

### إلغاء مشاريع لمصلحة دول الجوار

تم اقتراح إقامة المعمل بطريقة الشراكة حسب توجيهات الجهات الوصائية، وهذا يساهم في إنجاح المعمل، وتخفيض راس المال المحلي اللازم، بالإضافة إلى سهولة التسويق، أو وقف حق معرفة مقدم من شريك مشهور بصناعة «الغريت»، وتم اقتراح واعتماد طاقة المشروع على أن تكون ٥٠ طناً كمرحلة أولى قابلة للتوسع، على أن يتم التصدير للقطاع الخاص وللدول المجاورة.

تم تقديم الدراسة إلى الجهات الوصائية في سورية، ولكنها رفضت، وعلمنا فيما بعد أن المشروع أعطي للقطاع الخاص، والغريب في الأمر، هو أن المعمل أقيم في تركيا، ويورد إنتاجه الآن إلى سورية، وهكذا تامت ثروات البعض، ولكن على حساب من؟ بالتأكيد جرى ذلك على حساب الوطن والتنمية معاً!!

## ولادة حزب الإرادة الشعبية في سورية..

# الشيوعيون السوريون في فضاء سياسي جديد

نضال امتد على سنوات عديدة، كرس فيه الشيوعيون السوريون أنفسهم لتوحيد الصفوف ورصّها على طريق صيانة كرامة الوطن والمواطن، سنوات طويلة قضاهها أعضاء اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في العمل على تعرية السياسات الاقتصادية التدميرية التي كانت تروج لها بعض قوى الفساد المرتبطة بأصحاب النفوذ في البلاد، سنوات لم تكن ارتجالية أبداً، بل كانت تكثيفاً لتجربة تاريخية راكمها الشيوعيون في العمل السياسي المنظم والواعي، نضال تم تتويجه في الثالث من كانون الثاني لعام ٢٠١١ بولادة حزب الإرادة الشعبية في سورية من رحم تجربة اللجنة الوطنية، وفي ظروف أقل ما يقال فيها إنها استثنائية على صعيد الوطن والمنطقة، بل والعالم.. حزب الإرادة الشعبية، أحمر الراية ماركسي- لينيني الهوى وشعبي الهوية، قطع أعضاؤه عهداً على أنفسهم بأن يجعلوا معبراً حقيقياً عن الإرادة الحرة للشعب الحر، وأن يكون الحزب الذي سيلبي تطلعات السوريين نحو مجتمع ديمقراطي عادل يتساوى فيه الجميع تحت سقف الوطن وبين أعمدة القانون، بما يصون وحدة سورية الوطن والشعب، ويسرع بتحرير الأرض المغتصبة من العدو الصهيوني، ويحصن سورية من مكائد أعدائها المتربصين بها منذ عقود.. الشعب يريد.. ولهذا لا بد من حزب يلبي هذه الإرادة..



### بلاغ عن أعمال الاجتماع الوطني التاسع الاستثنائي

عقد في دمشق يوم السبت ٣/١٢/٢٠١١ الاجتماع الوطني التاسع الاستثنائي للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، تحت شعار «الاشتراكية هي الحل.. حكومة الوحدة الوطنية طريق التغيير والتحرير»، بمشاركة وفود تمثل منظمات اللجنة الوطنية في جميع المحافظات، وحضر الاجتماع ممثلو بعض الأحزاب الشقيقة والحليفة، منهم:

- الرفيق أبو أحمد فؤاد عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- الرفيق ابراهيم بدرابي ممثلاً لحركة اليسار المصري المقاوم.
- الرفيق نديم علاء الدين عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني.
- د. علي حيدر رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي.
- الأمين العام للاتحاد الدولي للعمال العرب الرفيق رجب معتوق.
- المناضل عادل نعيسة عضو مجلس رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير.
- الرفيق حنين نمر السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوري.

افتتح الاجتماع أعماله بالنشيد الوطني، والوقوف دقيقة صمت لإجلالاً لشهداء الوطن والشعب، ثم قدم الرفيق قدري جميل أمين اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين تقريراً أمام الاجتماع، تناول بالتحليل آخر مستجدات الأوضاع السياسية في الداخل، وعلى المستويين الدولي والإقليمي.

كما تناول التقرير أهم الحلول المتوافقة مع ضرورات اللحظة الراهنة، وأهمها:

١. حكومة وحدة وطنية فوراً ذات صلاحية واسعة، تضم القوى التنظيمية الشريفة في النظام والمعارضة والحركة الشعبية، على أساس برنامج الدفاع عن الوطن، وحماية الوحدة الوطنية.
  ٢. تجنيد الجماهير، الحرس الشعبي الوحيد للدفاع عن الحدود والوحدة الوطنية، واقتلاع كل الميليشيات المسلحة من جذورها.
  ٣. القطع النهائي مع السياسات الاقتصادية السابقة، والانعطاف باتجاه برنامج اقتصادي اجتماعي - ديمقراطي ثوري، يجتث قوى الفساد الكبري ويخفف وطأة الحصار الاقتصادي، ويعيد هيكلة العلاقات الاقتصادية الخارجية، بالتوافق مع متطلبات المعركة الحالية.
  ٤. البدء بالحوار الوطني الشامل على أساس ذلك، بقيادة حكومة الوحدة الوطنية، وإنجاز الإصلاحات في كل المجالات.
- كما أكد التقرير أننا على مشارف سورية الجديدة، سورية الصخرة التي تتحطم عليها مؤامرات الإمبريالية والصهيونية، كما كانت في كل تاريخها، سورية العدالة الاجتماعية، سورية النموذج الاقتصادي الجديد.
- إننا أمام حقبة ثورية غنية تتطلب ثوريين من نوع خاص، وتتطلب حزباً من نوع خاص، وما نحن نبنيه معاً، حزباً يستعيد أمجاد الماضي ولا يكتفي بها، ولا يخجل من الاعتراف بأخطاء الماضي لتجاوزها.
- بعد الانتهاء من تلاوة تقرير مجلس اللجنة الوطنية، ومن كلمات الضيوف، انتقل الاجتماع إلى جلسته الثانية، والتي تناولت نقاش التقرير والاقتراحات المقدمة من رئاسة المؤتمر، وتوصل إلى القرارات التالية:

١. قرار حول التقرير العام:

وافق الاجتماع الوطني التاسع الاستثنائي على مضمون التقرير المقدم من مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين الذي تلاه الرفيق قدري جميل واعتباره وثيقة تعبر تعبيراً دقيقاً عن موقف الحزب إزاء الأحداث الجارية في البلاد وفي المنطقة والعالم، وقرر توزيعه على نطاق واسع، وتدريبه في الحزب.

٢. قرار حول تغيير اسم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين إلى «حزب الإرادة الشعبية» في سورية، إذ وافق الاجتماع على اقتراح مجلس اللجنة الوطنية الانتقال من اسم «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين» إلى اسم «حزب الإرادة الشعبية»، وتبقي الماركسية - اللينينية مرجعية الحزب مع التمسك بأهدافنا الاستراتيجية حول استعادة الدور الوظيفي للشيوعيين السوريين في حياة البلاد، تحت شعار «الاشتراكية هي الحل».

٣. قرار حول شعار الحزب:

اتخذ الاجتماع الوطني التاسع قراراً بالإجماع باعتبار شعار «يا عمال العالم ويا أيها الشعوب المضطهدة اتحدوا» شعاراً مركزياً لحزبنا، والراية الحمراء مع المنجل والمطرقة هي راية الحزب.

٤. قرار حول جريدة «قاسيون»: حيث قرر الاجتماع الوطني التاسع الاستثنائي اعتبار جريدة قاسيون لسان حال مجلس حزب الإرادة الشعبية في سورية.

٥. قرار حول دعم قناة «اليسارية» الفضائية:

فقد أكد الاجتماع الوطني التاسع الاستثنائي بالإجماع على أهمية تأسيس وانطلاق قناة «اليسارية» الفضائية كمبنى إعلامي متميز للقوى اليسارية والوطنية، يعكس الحقيقة ونضال شعوب هذه المنطقة ضد القوى الطبقية المعادية من كل شاكلة ولون، وعلى رأسها الإمبريالية والصهيونية العالمية. وأكد الاجتماع الوطني على ضرورة أن يلعب حزب الإرادة الشعبية دوره الفعال في نجاح مهام فضائية اليسارية، التي ستنتقل قريباً من البث التجريبي إلى البث على مدار الساعة، وطلب من جميع المنظمات دعمها بالأخبار والمراسلين.

٦. قرار حول الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير:

وجه الاجتماع الوطني التاسع الاستثنائي التحية إلى الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، وطالب بتعزيز وتوسيع صفوفها في أوساط الشعب في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد والبدء بافتتاح مراكز لها في جميع المحافظات والمدن والمناطق.

### الاجتماع الوطني التاسع الاستثنائي لحزب الإرادة الشعبية

غداة انعقاد الاجتماع الوطني التاسع الاستثنائي للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين والذي جرى بداية الأسبوع الماضي وجاء تحت عنوان «الاشتراكية هي الحل.. حكومة الوحدة الوطنية طريق التغيير والتحرير»، واستناداً إلى مقررات الاجتماع الاستثنائي، عقد حزب الإرادة الشعبية في سورية صبيحة الأحد ٤/١٢/٢٠١١ مؤتمراً صحفياً في صالة الجلاء بدمشق بحضور عدد من الصحفيين وممثلي وكالات الأنباء، وذلك من أجل تعريف الإعلام بالحزب الذي أئبقت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين..

وناقشت اللجنة الوطنية في اجتماعها التاسع الاستثنائي التقرير العام الذي قدمه الرفيق قدري جميل، ثم اتخذت عدداً من القرارات المترتبة على التقرير العام..

## المؤتمر الصحفي

منذر إلى عجز الحكومة الحالية عن إيجاد الحلول الحقيقية للشعب السوري، لذلك كان لا بد من طرح شعار حكومة وحدة وطنية، أو حكومة إنقاذ وطني ذات أهداف اقتصادية اجتماعية تمنع أي تقدم للمعارضة الخارجية اللاوطنية، من هنا كان موقف الحزب واضحاً حين بدأت الجامعة اللاعربية باتخاذ قراراتها..

من جانبه قال علاء عرفات عضو رئاسة الحزب إن الحركة السياسية في سورية تعاني من عيوب عديدة منذ سنوات، لذلك لا بد من ظهور قوى سياسية جديدة للتكيف مع هذه الوقائع، مؤكداً أن القوى الإسلامية الحالية معظمها تعمل تحت يافطة «البترو دولار»، وهذا ما جرى في تونس ومصر، أي أنها لا تعبر عن مصالح الشارع، بل كانت تعبر عن النظام السابق، أما في سورية فالوضع مختلف تماماً لأن الإخوان المسلمين لا يسيطرون على حركة الشارع، ومن يضخم حجمهم هو الإعلام الخارجي.. مشيراً أن القوى السياسية التي ستتكيف مع الفضاء الجديد سيكون لها الأولوية في المرحلة القادمة.

وشارك باقي الرفاق المشاركين في المؤتمر الصحفي بالإجابة على بعض أسئلة الإعلاميين، وخاصة تلك التي تتعلق بالأمر التنظيمية والقضايا المتعلقة بالفكر.

لضمان استمرار الحركة الشعبية، ودعا إلى ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية من الشرفاء في النظام والمعارضة والقوى الشريفة في الحركة الشعبية، وذلك من أجل عزل القوى المعادية لمصلحة الوطن في النظام والمعارضة معاً.

وانتقد د. جميل «المنادين بإسقاط النظام السوري»، قائلاً: ليس لأننا مع النظام، بل لأننا ضد النظام، أي أننا نريد تغيير النظام بشكل جذري وشامل في كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مع إصلاح اقتصادي حقيقي أساسه إعادة توزيع الثروة بين الناهبين والمنهوبين، واجتثاث مراكز الفساد الكبرى. أما على المستوى السياسي فأكد د. جميل أن البلاد بحاجة ماسة لهذا الإصلاح والذي يكمن لبه في قانون الانتخابات الذي رفضناه بنسخته الجديدة كونه جاء نسخة فونوكوبي عن القديم، وعلى الجميع أن يفهم أن في سورية معارضة وطنية أكثر تشدداً من النظام نفسه.

وأشار د. جميل أن سورية تمر بمنعطف خطير، لكنه سيولد بالتأكيد وليد جديد ونظيف ضمن الفضاء السوري الجديد. بدوره أكد الرفيق حمزة منذر على ضرورة تجنيد الجماهير، مبرراً ذلك بأن الوطن يتعرض لخطر، ولا يمكن الدفاع عنه دون قوى المجتمع التي يمكن أن تكون الحرس الشعبي لحماية الوحدة الوطنية. ونوه

عقد حزب الإرادة الشعبية في سورية صبيحة يوم الأحد ٤/١٢/٢٠١١ مؤتمراً صحفياً في صالة الجلاء بدمشق بحضور عدد من الصحفيين وممثلي وكالات الأنباء، وذلك من أجل تعريف الإعلام بالحزب العتيد الذي أئبقت أمس السبت، عن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في مؤتمرها الاستثنائي التاسع الذي تم عقده في صالة الجلاء بدمشق..

مثل حزب الإرادة الشعبية في المؤتمر كل من الرفاق د. قدري جميل، وعلاء عرفات، وحمزة منذر، وأنور أبو حامضة أعضاء رئاسة وأمانة مجلس حزب الإرادة الشعبية، وندى العبد الله، ومهند دليقان أعضاء مجلس الحزب.

وقد أكد د. جميل خلال المؤتمر الصحفي على ما تم إقراره في المؤتمر الاستثنائي التاسع، من أن حزب الإرادة الشعبية سيحافظ على التزامه بمبادئ الماركسية اللينينية في العمل والتنظيم، وعلى المنجل والمطرقة كشعار له، وعلى الراية الحمراء، ومطالبتة بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية فوراً دون تأخير، ليكون من ضمن مهامها إنجاز الحوار الوطني كسبيل أنجع للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد.

وجدد د. قدري جميل رفض التدخل الخارجي

## ولادة حزب الإرادة الشعبية في سورية..

# تقرير مجلس اللجنة الوطنية الذي قدمه د.قدرى جميل



الضيوف المحترمون.. الرفيقات والرفاق..

**ينعقد مؤتمرنا التاسع الاستثنائي بعد عام من جلستنا السابقة التي شهدت الفترة بينهما أحداثاً عاصفة وسريعة، تطلبت الدعوة لهذا الاجتماع من قبل مجلس اللجنة الوطنية.**

لقد كان شعار اجتماعنا الوطني التاسع (الاشتراكية هي الحل)، وتكرس هذا الشعار خلال هذه الفترة التي أثبتت أنه ليس طوباوياً أو خيالياً، بل هو الحل العملي الحقيقي للمشاكل العميقة التي تعاني منها البلاد، كما أثبتت أنه ليس في بعد الأفق بل هو على مرمى حجر..

إننا كثوريين حقيقيين نريد تغيير الواقع، تغييره بهذا الاتجاه فقط لا غير، وهذا الأمر ليس استنتاجاً ذهنياً محضاً بقدر ما هو ضرورة يملئها الواقع ومتطلباته، قد يقول قائل: يمكن الوصول إلى الاشتراكية في بلد واحد، بلد واحد صغير؟ لذلك نوضح قائلين: إننا نتحدث عن أفق عالمي نحن جزء منه، بل جزء فاعل ومتفاعل معه..

إن مسار الأزمة الرأسمالية العظمى اليوم يؤكد أن ظاهرة عودة الجماهير إلى الشارع هي ظاهرة كونية، أي أنها ليست سورية فقط، وليست عربية فقط، وما هي الوقائع والأحداث في كل أنحاء الكون تؤكد ذلك... كما يؤكد الاستنتاج الكلاسيكي الماركسي اللينيني القديم أن الرأسمالية في أزماتها الكبرى تبحث عن المخرج عبر الحرب..

وأخيراً، يؤكد أن تلازم تصاعد خطر الحرب كتعبير عن اشتداد تناقضات الرأسمالية إلى درجته القصوى، مع الازدياد المضطرد للنشاط السياسي العالمي للجماهير، يعني أن أفق الاشتراكية قد اقترب من خلال كل الإحداثيات..

ولكن هذه الإمكانية الموضوعية تتطلب التشريع لبناء العامل الذاتي، الذي ما هو إلا تعبیر عن دور الوعي في التأثير على مسار التاريخ، وتحديد مهامه، وتدقيق طبيعة المرحلة سيلعب دوراً هاماً في بنائه..

فما الجديد الذي تقدمه الأزمة الرأسمالية العظمى إلى جانب الأساس القديم الذي تأكدت صحته؟

١- إذا كان المخرج عبر توسع الرأسمالية أفقياً - جغرافياً فهو قد أغلق الآن بحكم استفاد هذه الإمكانية في نصف القرن الماضي، الذي انتشرت فيه الرأسمالية كبنية اقتصادية في كل أنحاء المعمورة، فهي الخط الوحيد المهيمن بشكل مطلق اقتصادياً - اجتماعياً اليوم في كل مكان.

٢- إذا كانت الحرب بين كبار الرأسماليين هي المخرج السابق، فهذه الإمكانية اليوم شبه مستحيلة بسبب تسلحهم الذري، الأمر الذي يؤدي إلى انتحارهم الجماعي أولاً والقضاء على البشرية خلال ذلك.

٣- إذا كانت الحروب في السابق هي لإعادة اقتسام مناطق النفوذ جغرافياً، والاستيلاء على الأسواق، فاليوم الشكل الواضح للصراع هو الدولار ونفوذه و منافسة العملات الكبرى له، وهذا الأمر هو نقطة الانطلاق في الصراع الحالي.. فالدولار هو عملة عالمية مهيمنة، والعملات الكبرى الأخرى تريد مكاناً لها تحت الشمس، وهي لا تريد لأحد أن يحتل أي مكان يحتله الآن. وهو يحتل كل العالم

الاستنتاجات مما سبق هي: (على المستوى السياسي):

١- الحرب ضرورة للرأسمالية، لا تتكرر حسب النسق السابق، هي حكماً بين الكبار ولكن على أراضي الغير، أي حرب عالمية بالوكالة.

٢- هذه المرة ليس بالاستيلاء وإعادة توزيع مناطق النفوذ بحكم انغلاق التوسع الأفقي - الجغرافي، وإنما كسر عظم بين الكبار للسيطرة على مادة واحدة: خام النفط وبيدله الغاز، والسيطرة على سعرها وتسعيرها بأي من هذه العملات.

٣- لقد كانت الحرب تاريخياً هي لحظة الأشداد الأقصى للتناقضات الرأسمالية، ويقدر ما كانت تعبيراً عن قوة فقد كانت تعبيراً عن ضعف أيضاً ينتج ثغرات عظمى، فالحرب الأولى بجانبها الأخر أنتجت الاتحاد الشيوعي، والحرب الثانية أنتجت المسكر الاشتراكي، فماذا تنتج هذه الحرب؟

إذا كانت الحرب الأولى من أخرجت سدس الكرة الأرضية من تحت نير الرأسمالية، فالحرب الثانية أخرجت ثلث البشرية منها، أي سدسها، فلنكن أن نتصوروا كم ستخرج هذه المعركة من تحت يدها. أي أننا نسير باتجاه كسر هيمنة الرأسمالية عالمياً وبدء هزيمتها التاريخية النهائية. لذلك كان عندنا كل المبررات عندما قلنا في اجتماعنا الوطني التاسع إن الاشتراكية هي الحل، ونضيف اليوم أنها الأفق الوحيد الذي يتضح أكثر فأكثر ويوماً بعد يوم.

أيها الرفيقات والرفاق..

لقد وقع على ميثاق شرف الشيوعيين السوريين في آذار ٢٠٠٢، مثنان وسبعة شيوعيين من كل سورية، فهل كان أكثرهم تقاؤلاً يتوقع أن تكون هنا اليوم بهذا الشكل وبهذا التأثير السياسي؟ لقد قام هؤلاء بذلك حينذاك للدفاع عن شرف الشيوعيين، ونقل لهم جميعاً: من غادر عالمنا منهم، ومن غادر منهم، ومن بقي منهم في صفوفنا: شكراً لكم... لقد أنقذتم شرف وسمعة الشيوعيين، ولم تسمحوا بأن يفرط بنضالات وتضحيات آلاف وآلاف الشيوعيين على مر عشرات السنين، وأبقيتم راية الشيوعية عالية ورفرافة بل زدتموها ارتفاعاً..

وإذا كان سلوك هؤلاء في ذلك الحين يحده فعل أخلاقي ورومانسي، وهو أمر مشروع في ظل تراجع وانقسامات الحركة الشيوعية، إلا أنهم أعلنوا أن الهدف مما يفعلونه هو استعادة

الدور الوظيفي - التاريخي لحزبهم، وهذا هو الأهم... فأين نحن من ذلك؟

لا نريد أن نقف هنا عند ظاهرة فقدان الدور الوظيفي للشيوعيين، فهذا الأمر قد أشبعناه تحليلاً.. اليوم يجب الوقوف أمام مسيرة استعادة هذا الدور خلال العقد الذي لم ينته بعد.

- لقد كان واضحاً أن استعادة هذا الدور تتطلب إعادة بناء المنصة المعرفية المفقودة، فقد أثبتت الحياة أن السلطة المعرفية هي أهم السلطات ومصدرها.. وقد انكبت اللجنة الوطنية على هذا الأمر بشكل مركز حتى أعادت إنتاج الرؤية الضرورية بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، بعد ذلك انتقلت إلى التركيز على الخطاب

وحامله الجريدي دون إيقاف العمل على الجانب المعرفي حتى عام ٢٠٠٩، ومنذ ذلك الحين عندما أنجزت هاتين المهمتين من حيث المبدأ، بدأ نقل مركز الثقل إلى العمل الجماهيري والتنظيم، وهو الأمر المستمر حتى اليوم. إن نقل مركز الثقل من عمل إلى عمل، ومن مكان إلى مكان، لا يعني بتاتا توقف العمل بالمجالات الأخرى، وإنما يعني الانتقال للإمساك بملفات جديدة بعدما تم الإمساك بغيرها.

لقد ربطنا اسمنا كلجنة وطنية بدورنا الوظيفي، وقلنا منذ البدء: لن نتحول إلى حزب إلا عندما نبدأ بلعب دورنا الوظيفي، لأننا نريد أن نكون صادقين مع أنفسنا أولاً، ومع جماهيرنا ثانياً.. وكنا قد لاحظنا أنه رغم وجود عدة أحزاب شيوعية، إلا أنها لا ترتقي بمجموعها إلى الدور الوظيفي الذي يجب أن يلعبه حزب شيوعي... وأكدنا أن الانعطاف المكون للفضاء السياسي الجديد

قادم، وحينها يمكن إذا تمكنا من أن نبدأ نلعب دورنا الوظيفي المنشود، أن نعلن الحزب المنشود. لقد تعرضنا لضغوطات عديدة منذ ذلك الحين لإعلان حزب بشكل متعجل، من خارجنا ومن داخلنا، حتى أن أحد الأطراف الشيوعية اشترط لإقامة علاقة معنا إعلان أنفسنا كحزب.. والبعض الآخر كان يعتقد

أن الموقف الانتظاري بعدم إعلان حزب هدفه دخول الجبهة الوطنية التقدمية.. أما بعض رفاقنا فكان يعتقد أن إعلان حزب سيدفع الشيوعيين في التنظيمات وخارجها إلينا أكثر..

أما نحن فكننا نرى التالي:

- إن إعلان حزب شيوعي جديد قبل التمكن من لعب دور وظيفي، هو موقف غير شريف مع الجماهير، كما يزيد بلبلتها ويشردم الحركة الشيوعية أكثر.

- إن إعلان حزب قبل أوانه الموضوعي يضعيف الهدف ويبعدنا عنه، ويستدعي الاسترخاء، بكل ما يحمله ذلك من تحول إلى حزب اسمي لا دور فعلياً له.

- إن إعلان حزب قبل الانعطاف الذي يعني في جوهره درجة نشاط سياسي عال للمجتمع وجماهيره، هو لا معنى له، ويجهض إمكانية ظهور حزب شيوعي حقيقي فعلي يحولنا إلى حالة اسمية كغيرنا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر لا يتناقض مع سعيينا لوحدة الشيوعيين دائماً.. فهذه العملية كنا نراها من تحت لفوق وما زلنا.. بما يعنيه ذلك تحديداً من اعتراف جمهور الشيوعيين وجماهير البلاد بأحد التنظيمات كممثل للشيوعيين عبر تأييد خطهم وخطتهم.. ولم نر الحوار من فوق إلا أداة ومساعي لهذه العملية، ولم يركبنا الوهم في أية لحظة بفائدة الاتفاقات الفوقية التي خرجت من لغة ومنطق العصر.. حتى أننا قلناها صراحة.. إنه ليس هنالك سيناريو نهائي لوحدة الشيوعيين..

فالحلطة التاريخية واعتراف الجماهير هي التي تحدد شكل الدور الوظيفي وطريقة الإعلان عن الحزب الشيوعي الموحد للجماهير الثورية.. أي أن الوحدة ليست هدفاً بحد ذاته، وإنما وسيلة للوصول إلى الدور الوظيفي ومرادف له.

أيها الرفيقات والرفاق..

لقد كنا نرى منذ البداية، وتؤكد ذلك وثائقنا الباكرا، أن الأمور التالية في إطار رؤيتنا ستدفعنا باتجاه الدور الوظيفي إذا أحسنا

التعامل معها ومع نتائجها:

١. الأزمة الرأسمالية العظمى القادمة، وهو أمر حصل.

٢. انفتاح الأفق أمام الحركة الثورية العالمية، وانغلاقه أمام العدو الطبقي، وهو أمر حصل.

٣. عودة الجماهير إلى الشارع، وهو أمر حصل.. الأمر الذي كان يتطلب العودة إليها للعودة إلى الشارع بمعيتها إذا قبلت بنا بعد

الأخطاء التي ارتكبناها بحقها، مما يتطلب فعل غفران حقيقي ومحواً لذنوبنا تجاهها، الأمر الذي لن يتم دون تضحيات هائلة تعيد ثقتها بنا. وهو أمر يحصل.

٤. موت الفضاء السياسي القديم.. وولادة فضاء سياسي جديد بسبب كل الأمور اعتلاء!!! وهو أمر يحصل على قدم وساق...

مما يتطلب اليوم قبل الغد، نبية جديدة واسماً جديداً يندرج في الفضاء الجديد.

٥. تحطم الثنائيات الوهمية المعبرة عن التناقضات الثانوية التي تلعب دوراً رئيسياً، مانعة التناقض الأساسي من أن يكون رئيسياً.. أي اصطفاهاً اجتماعياً. سياسياً على أساس طبقي وليس على أساس آخر، وهو أمر قابل للحصول، وبدأ بالحصول، ولكنه لم يصل بعد إلى نقطة اللاعودة.

٦. نحن أمام وضع جديد من هذه الزوايا أيضاً تنبئ بولادة دورنا الوظيفي.

وجاءت الأزمة الحالية في البلاد، التي وصفناها أنها أزمة وطنية عميقة شاملة، لتضعنا أمام استحقاقات جديدة، وقد تعاملنا معها سياسياً وإعلامياً بشكل جيد، وبقي الكثير أمامنا لكي يكون مستوى تعاملنا الجماهيري والتنظيمي بالشكل الضروري المطلوب.

لقد كان بيان مجلس اللجنة الوطنية في ٢٨/٢ عشية انفجار الأزمة، بياناً تاريخياً بمعنى الكلمة، وقد حجزنا عبره مكانة سياسية هامة في سياسة مواجهة الأزمة، ووضعنا خطنا العام لمعالجتها. وهو سيظل طويلاً نقطة علام.

لقد كانت وثائق اللجنة الوطنية من افتتاحيات قاسيون إلى بيانات المجلس وبيانات الرئاسة وتصريحات الناطق الرسمي وبيانات لجان المحافظات.. من الوسائل الهامة للتقدم إلى الأمام ولفت انتباه الشارع إلى مواقفنا. والأرجح أن أحد أهم

البيانات صدر في ٩ آب الذي أوضح خطر الميليشيات المسلحة من كل شاكلة ولون وضرورة القضاء عليها.

- ثم جاء إعلان الجبهة الشعبية ودورها في اللقاء التشاوري وزيارة موسكو ومؤتمرها الأول لتكون زخماً جديداً لنشاطنا الواسع.

- إلى جانب كل ذلك لعب ظهور رفاقنا المكثف على كل وسائل الإعلام دوراً هاماً في تقدم حالتنا والاعتراف به كطرف هام في الساحة السياسية السورية.

لكن كل ذلك لم يكن ذا قيمة لولا نشاط رفاقنا في كل سورية على الأرض وتنفيذهم للخطة المقرر وتضحياتهم فتحية لشهدائنا وكل الاحترام لمعتقلينا الذين دخلوا المعتقلات وكل دعمنا للذين مازالوا فيها حتى هذه اللحظة..

لقد لعب قرار قيادة اللجنة الوطنية بالاندماج بالحركة الشعبية منذ اللحظة الأولى والتفاعل معها والتعلم منها وانتقادها وتنظيفها إذا لزم الأمر دوراً هاماً في ما وصل إليه وضعنا اليوم، ولكننا نعتبر أنفسنا رغم ما أنجزناه في بداية الطريق.. وأمامنا مهام معقدة وخطيرة تتطلب التنفيذ.

أيها الرفيقات والرفاق..

إن الوضع في اللحظة الراهنة يتميز بالأمور التالية:

١ - تراجع خطر التدخل العسكري المباشر ( الغربي) ضد سورية وحدها ولعبت روسيا والصين دوراً هاماً في ذلك مما بنى بنشوء ملامح نظام دولي جديد مطابق لواقع الحال على الكرة الأرضية ومما يعني تراجع القطب الأوحدمقدمة انهيار الرأسمالية العالمية، ولا يمكن إلا أن نتذكر هنا أهمية زيارة وفد الجبهة الشعبية إلى موسكو فيما يحصل الآن في هذا المجال.

٢ - ازدياد خطر الانفجار الشامل في المنطقة ككل في إطار مخططات الإمبريالية الأمريكية والغربية والصهيونية لإشغال

المنطقة كلها بسلسلة حروب داخلية وخارجية.

٣- ازدياد انتشار الأعمال المسلحة في الداخل، وتصاعد عنفها، وتمثل اليوم الميليشيات المنظمة المدعومة من الخارج الخطر الأكبر بغض النظر عن مسؤولية الميليشيات الأخرى المدعومة من الداخل في المرحلة الأولى..

٤ - تراجع التظاهر السلمي بسبب الوضع الناشئ ولا يعني بحال من الأحوال انخفاض درجة النشاط السياسي العالي في الشارع السوري بل العكس هو الصحيح.

٥ - بدء اصطفااف جديد في قوى المجتمع على أساس الموقف من التدخل الخارجي والعنف الداخلي والأزمة الاقتصادية المتفاقمة بفعل الحصار الاقتصادي.

لذلك فإن الحلول المتوافقة مع ضرورات اللحظة الراهنة هي:

١. حكومة وحدة وطنية فوراً تضم القوى الوطنية التنظيمية الشريفة في النظام والمعارضة والحركة الشعبية على أساس برنامج الدفاع عن الوطن وحماية الوحدة الوطنية.

٢. تجنيد الجماهير، الحرس الشعبي الوحيد للدفاع عن الحدود والدفاع عن الوحدة الوطنية واقتلاع كل الميليشيات المسلحة من جذورها.

٣. القطع النهائي مع كل السياسات الاقتصادية السابقة والانعطاف باتجاه برنامج اقتصادي - اجتماعي ديموقراطي ثوري يجتث قوى الفساد الكبرى ويخفف وطأة الحصار الاقتصادي ويعيد هيكليّة العلاقات الاقتصادية الخارجة بما يتوافق مع متطلبات المعركة الحالية.

٤. البدء بالحوار الوطني الشامل على أساس ذلك بقيادة حكومة الوحدة الوطنية وإنجاز الإصلاحات في كل المجالات.

أيها الرفيقات والرفاق:

إننا على مشارف ولادة سورية الجديدة، سورية الصخرة التي تتحطم عليها مؤامرات الامبريالية والصهيونية كما كانت في كل تاريخها، سورية العدالة الاجتماعية، سورية النموذج الاقتصادي الجديد الذي أقررنا ملامحه في اجتماعنا السابق.. إننا أمام حقبة ثورية غنية.. تتطلب ثوريين من نوع خاص.. وتتطلب حزباً من نوع خاص.

إننا أمام حركة شعبية مستمرة متصاعدة ولأدة لحركة ثورية حقيقية، وهذه الحركة بالذات بحاجة إلى حزب ثوري معاصر وها نحن نبنيه معاً الآن في هذه اللحظات.. حزب يستعيد أمجاد الماضي ولا يكتفي بها.. ولا يخجل من الاعتراف بأخطاء الماضي لتجاوزها.

إن قوى الثورة السورية الحقيقية تتكون اليوم، في مواجهة قوى المضادة لها وهذه القوى المضادة انتقلت إلى موقع الخيانة الوطنية المكشوفة وهذا طبيعي فعمادة مصالح الجماهير داخلياً هو الوجه الآخر للخيانة الوطنية.

إن قوى الثورة الشعبية السورية موجودة في النظام والحركة الشعبية وفي أحزاب المعارضة والقوى المضادة لها موجودة كذلك في النظام وأطراف وهوامش الحركة الشعبية وفي المعارضة الخارجية في الدرجة الأولى.

إن عماد القوى الاجتماعية للثورة الشعبية السورية هم جماهير الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم، وعلى رأسهم الطبقة العاملة. أما عماد القوى الاجتماعية للقوى المضادة للثورة فهم قوى الفساد الكبير داخل وخارج جهاز الدولة وبينهما طيف واسع من القوى الاجتماعية يجب كسبه أو على الأقل شل تردده.

إن فضاءً سياسياً جديداً يتكون:

قطبها قوى وطنية اجتماعية من جهة ، وقوى خيانة وطنية ليبرالية من جهة أخرى

ولأول مرة في التاريخ السوري يتطابق تماماً الموقف الوطني مع الموقف الاجتماعي الاقتصادي الداخلي ولم يعد هناك هوامش بينهما..

مما يدفعنا إلى إستنتاجنا القديم أن نار المعركة اليوم ستطهر جهاز الدولة والمجتمع من الأدران والأوساخ التي علقت بها خلال الحقبة الماضية..

إذا كان واضحاً لنا برنامج الخروج من الأزمة إلا أن برنامج ما بعد الأزمة يتطلب تعميقاً وصياغة مما يتطلب تكليف المؤتمر

العاشر بهذه المهمة..

بناءً على هذا أيها الرفاق والرفيقات يقترح عليكم مجلس اللجنة الوطنية أن تأخذوا على عاتقكم مهمة الإعلان عن تحولنا من اللجنة الوطنية إلى حزب ثوري طبيعي لأن كل الوقائع تشير أننا بدأنا فعلاً بمشوار الألف ميل ، مشوار الدور الوظيفي الذي إن كنا قد اقتربنا منه سابقاً، إلا أننا نسير عليه الآن ولو قد قطعنا خطوة واحدة فيه ..

إن إعلاننا كهذا يتطابق مع الضرورة والواقع والحقيقة.. أما حول التسمية فلدنيا خيارات سيبحثها تقرير خاص بالموضوع مما سيتطلب إجراء التعديلات الضرورية على النظام الداخلي.. وفي كل الأحوال وبغض النظر عن الاسم الذي سيقدر، فنحن سنبقى حزب الشيوعيين السوريين وورثة أهم ما أنتجوه خلال تاريخهم ، سنبقى حزب الثوريين السوريين واليساريين السوريين الحقيقيين.. رايبتنا حمراء والمنجل والشاكوش شعارنا وكرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار يافظتنا ..

إلى الأمام أيها الرفيقات والرفاق نحو حزب ثوري يعترف به السوريون الكادحون كممثل لهم ومعبّر عن مصالحهم ومطامحهم وأملهم للوصول إلى ما ناضلت من أجله أجيال وأجيال من الشيوعيين السوريين.

■ ■ ■

## ولادة حزب الإرادة الشعبية في سورية..

# كلمات الضيوف في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوطني التاسع الاستثنائي..

ألقي بعض من ضيوف الاجتماع الوطني التاسع الاستثنائي عدداً من الكلمات خلال الجلسة الافتتاحية تحدثوا فيها عن أهمية الاجتماع التاسع الاستثنائي الذي يأتي كنتيجة طبيعية وضرورية لنضال اللجنة الوطنية لوحدة الشبوعيين السوريين خلال أكثر من ٩ سنوات، والمهام المنبثقة عن نتائج هذا الاجتماع والمسؤولية تجاه الحراك الشعبي السوري المحاصر من كل الجهات والأطراف التي تحاول ضربه وحرف مساره بهدف تحقيق مصالحها اللاوطنية. وفيما يلي نعرض أجزاءً من تلك الكلمات:

### عادل نعيسة - عضو رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير



أحييكم جميعاً، وأعلم تماماً أنكم سمعتم الكثير من الكلمات اليوم، لذا أعدكم أنني سأحاول أن أوجز قدر ما أستطيع.

بداية أستسمحكم عذراً إن بدا لكم أن الذاكرة كَلَّت والحجرة جُفَّت ذلك أن آخر عهدي بالمنابر كان في خيمة للعمل الفدائي قبل عقود تُؤين فيها شهيداً على طريق الانتصار للحق الشعبي الطويل..

سأحكي اليوم عن التاريخ الذي عشته أنا، ربما علمني الجب عندما ربينا في غياية الجب، واستدراكاً أقول أنا واحد من كوكبة دفعت نفس الثمن ومنهم من قضى ومنهم من ينتظر وأحدهم توفي جانبي في السرير ونحن في السجن، هؤلاء... مازالوا ينتظرون، وهذا ما فعلته بنا قوانين الطوارئ والأحكام العرفية، ونحن لسنا إلا عينة، فالضرر كان علينا وعلى غيرنا..

أنا من جيل كان الصغار فيه يرددون حتى لو كان الفهم ليس كاملاً "لعمري الشعارات والمقولات: استعمار.. رجعية.. صهيونية... وعندما كبرنا ونما وعينا السياسي أدركنا ماذا تعني تلك الشعارات والمفاهيم، وأدركنا أن معسكر مثلث العنات: استعمار.. رجعية.. صهيونية.. لا يمكن ولا بأي وجه بالنسبة لجيلنا ولا يزال أن نمد نحوه ولو خيط عنكبوت، لا نقبل التعامل معه إلا في الكوابيس ولا في الأحلام، وجاء السادات وضرب ما يسمى الحاجز النفسي وجعل الخيانة وجهة نظر وهذا هو الأمر الخطير والجلل الذي دشنته ذلك الأفاك، لكن المصيبة كانت عندما التقط العيارية أو المستعربون أو ماشتمت سميتهم هذه الكرة وصار صوتهم يعلو ويعلو وصاروا هم يعطوننا أحكاماً، هم نفسهم من جاؤوا بترجون عبد الناصر بعد هزيمة ٦٧ بطلب واحد بسيط: أسكت عننا صوت العرب.. ودفعوا ما دفعوا ليحققوا ذلك، وياتوا يطلقون الأحكام والتسميات على هواهم، فكانت حرب تموز في لبنان بالنسبة لهم «مغامرة»، وأفتى شيخهم أن كل من يؤيد أو يدعم أو يمول أو يدافع عن حزب الله فهو محظور دينياً، هذا الموقع الجديد الذي انتقلوا إليه وأصبحوا اليوم في موقع الصدارة.

ثانياً، وأعود للتاريخ وأذكركم بـ«تكسي الشيوعية» هذا التعبير الذي عشناه كجيل وكان يستخدم للهجوم علينا نحن حزب البعث العربي الاشتراكي، بأننا نحن البعثيين تكسي للشيوعية في المنطقة، وبالتالي الأستاذ المرحوم المناضل الزعيم الشعبي المعروف «أكرم الحوراني» الذي قال له «ريكرون» بعد أحد اللقاءات: أنتم والحزب تكسي للشيوعية.. هذه التكسي مضت في اتجاهين، الاتجاه الأول كان في أنها حرّضت الشارع وعبأته وكان يومها جيل البشائر جيل الآمال الكبيرة؛ جيل سنفعل سنفعل، مع الأسف أجهضت الأحلام في جانب كبير منها. سأعود إلى الوراء أكثر، وأدلل قليلاً على الانتماء. عندما كنت طالباً كنت رئيس اتحاد الطلاب وفي مواجهة مستمرة مع أجهزة عبد الحميد السراج وليس كما هي قيادات اتحادات الطلاب التي نعرفها اليوم، وكانت يومها الجمهورية العربية المتحدة وتم

انتدابنا إلى يوغسلافيا، وقيل لنا في ذلك الزمان زمن الجزائرية أن مجموعة من الثوار الجزائريين في إحدى المشايه وكانت وقتها حكومة يوغسلافيا قد تكفلت بمعالجتهم، وذهبنا إلى المستشفى الذي هم فيه، ولم تكن نعرفهم أو نعرف صورهم ولكن عندما وصلنا إلى بهو المستشفى بدا لنا في أعلى أحد الأدراج مجموعة شباب سمر، أحدهم يده مقطوعة والأثان الأخران مبيتورة أرجلها، لم يقل أحد شيئاً ولم يتبادل حتى ولو نظرة، فوراً بدأنا بالجري نحوهم وهم يحاولون النزول على الدرج على عكازاتهم، سلامنا كان بالبكاء، ربما فخر أو ربما تعاطفاً، وكل الذين كانوا في بهو المستشفى من أهل البلد شاركوا بالبكاء. هذا الرابط الذي كبرنا عليه وأثر في حياتنا ونضالنا أيضاً تعرض للكثير من التمزيق والأذى والزعزعة.

لن أطيل أكثر عليكم، ولكن سأتهي بحادثة أيضاً من التاريخ، والتاريخ هو الأمس وهو اليوم وهو الغد إذا أحسنا قراءته. في المدينة الشمالية في حي من أحيائها الفقيرة كانت هناك امرأتان، أم حسين وأم عثمان، سمعت أم عثمان أن حسين مصاب في المستشفى فدخلت على جارتها تواسيها وتشد من أزرها، بعد وقت قليل جاء من يخبر أم عثمان أن ابنها اعتقل، هما الاثنان الآن في مصاب واحد. اتفقنا معاً أن تذهبا لزيارة ولديهما، وعلى الطريق كانتا تخفضان عن بعضهما الحزن، ولم تتكنا من زيارة الجريح «حسين» الذي هو من الجيش لأنه كان في العناية المشددة، وبعد انتظار لزيارة ابن أم عثمان قيل لهما ممنوع زيارة المعتقل، في طريق العودة ومع كل البؤس والحزن والهلم هاتان المرأتان تبتأتان بالمستقبل: يا أم حسين بكرا بس تروح عنا ها المصيبة والله لنروح سيران ييفرح القلب، كانتا واقفتين من الغد، ونحن في الجبهة وفي كل الفعاليات واقفون أننا سنعود إلى الوطن أو أن يعود الوطن إلينا... واقفون من الغد.

ينعقد المؤتمر في ظروف بالغة الأهمية والخطر، فأنتم تحدثون طفرة كبيرة في مسيرة النضال الشبوعي ليس على مستوى سورية وحدها، وإنما على مستوى العالم العربي بأسره، المنطقة تواجه خطراً شديداً، وما يحدث في أي بلد عربي لا يعتبر حدثاً محلياً لأن الاقليم كله مستهدف.

فما يحدث في سورية سلباً يؤثر على مصر سلباً، وما يحدث في سورية إيجاباً يؤثر على مصر إيجاباً أيضاً، فما يحدث يتم في إطار صراع شامل بين الاقليم والصهيونية والامبريالية وعملائهم المحليين، وهو جزء من صراع عالمي، فإن هناك عالماً جديداً يتشكل الآن (قوى أفلة وأخرى صاعدة)، فالهيمنة على منطقتنا بأهميتها من الناحية الاستراتيجية والطاقة ترى فيه الامبريالية والصهيونية طوق النجاة الذي يمكنها من الاستمرار، واستمرارها مستحيل لأنها قد بلغت أعلى مراحل الانحطاط، لذلك يجب تشديد النضال ولا نمكنهم من الهيمنة على المنطقة، وأن نشهد أننا شعوب قادرة على دفن الامبراطورية الامريكية هنا، كما تم دفن الامبراطورية البريطانية في السويس ١٩٨٦، وكما تم دفن الامبراطورية الفرنسية في الجزائر في الستينيات.. حدث متغير شديد الأهمية، كان ما يحدث في سورية يصور باعتباره صراعاً بين النظام السوري وبين بعض التحالف الامبريالي الصهيوني التركي العربي، الجديد في الموضوع أن الشعب السوري استشعر الخطر نتيجة ما يعيشه ويشاهده كل يوم، قام بصياغة اصطفاً عظيم، الشعب السوري في مواجهة الخطر على مصير البلاد، هذا الاصطفاً الشعبي هو الذي يؤمن قدرة سورية على المقاومة وإمكانية الاستمرار، ولكن هذا الاصطفاً وحده لا يمكنه أن ينجز ذلك، فهذا الاصطفاً مع تعزيز بقيام وحدة وطنية حقيقية، فالوحدة الوطنية مع الاصطفاً الشعبي جعلت الشعب طرفاً أصيلاً في معادلة الصراع، ولم يعد أحد يجراً على القول إن الصراع بين النظام السوري والقوى المعادية، فالصراع بين الشعب السوري برمته وبين الامبريالية والصهيونية.

لا تخيفنا الحرب، لأن الولايات المتحدة كانت تعتبر الحرب استثماراً اقتصادياً على مدى نصف القرن الأخير، فحرب أمريكا في العراق وأفغانستان ٣ تريليون دولار، وأعداد من القتلى أضعاف ما يعلن، وهذه فجرت الأزمة الحالية التي لا حل لها على الإطلاق، فلا الحرب تخيف ولا الضغوط، لأن المسألة لا يحسمها حجم وقوة ضغوط العدو، وإنما ما يحسم مقاومة الممتدى عليه في مواجهة هذه الضغوط، فالمسألة ليست موازين قوى بالمعنى الكمي، وإنما موازين قوى بالمعنى الكيفي، فصاحب الحق هو الأقوى، فالتجارب علمتنا أن الطرف الأضعف الذي يقاوم هو الذي ينتصر في النهاية.

نحن شبوعيون، وهناك أناس في مصر تدعي الشيوعية، فمن يعترف بالعدو الصهيوني من العرب ليس شيوعياً، من يتهاون مع اليمين ليس شيوعياً، من يرتضي أن يكون وضعه في النظام

### ابراهيم بدرابي - حركة اليسار المصري المقاوم



الاجتماعي بهدف تحسين شروط وجوده، ولا يناضل ضد النظام الاجتماعي ليس شيوعياً، وبالتالي أطلقنا على تنظيمنا حركة اليسار المصري المقاوم، القضية تمس الجوهر ولا تمس الاسم، ونرى أن اسم الشيوعية في مصر قد تلوث، منذ فترة ما تسمى المرحلة اليهودية في الحركة الشيوعية المصرية التي تمتد آثارها حتى اليوم..

لم نجد من النخبة السياسية من نتحالف معه، ولكن نتيجة إحساس الطبقة العاملة المصرية أنها أسقطت من أهداف وخطاب كل القوى السياسية، فكما أسقط الجانب الوطني، فإنه جرى إسقاط الجانب الاجتماعي - الاقتصادي الطبقي، وكذلك أسقط الديمقراطية الشعبي، لذلك التقط معنا الطبقة العاملة ممثلة بعدد من النقابيين المحترمين، لبنني سوياً التحالف على أساس طبقي، وليس على أساس سياسي، ومن هنا كان مشروعنا ببناء الجبهة العمالية الشعبية الوطنية، وهي جبهة مستقلة لا علاقة لها بالنخبة السياسية ولا بالأحزاب، صيغة وثيقتهما لاقت قبولاً واسعاً، فلو نجحنا في بناء هذه الجبهة، فإننا سندخل تعديلاً كبيراً على ميزان القوى في مصر..

صاحب الحق هو الأقوى، فالتجارب علمتنا أن الطرف الأضعف الذي يقاوم هو الذي ينتصر في النهاية.

هي معركة واحدة، فكيف نواجهه؟ هناك مسؤوليات وطنية جسيمة وكبيرة على السوريين أولاً باعتبارهم المستهدفين بشكل مباشر وحجم الحلقة الأولى، فعلى مستوى السلطة إن الطريقة التي تواجه بها الأزمة اليوم تعزز من استمرارها، وهي لم تعالج المشكلة على مدى ثمانية أشهر، لهذا يجب التفتيش عن حل بديل، والحل البديل لن يكون إلا سياسياً، وذلك عبر الحوار والاحتكام إلى الامكانيات الشعبية، فالشعب وحده الذي يحمي وهو الذي يستطيع الصمود أما من جهة القوى الوطنية والتقدمية ومن موقع مبدأ المشاركة في المسؤولية نحن معنيون بأن يتجه الحل باتجاه الخيارات الوطنية، إن على القوى الوطنية والتقدمية في سورية أن تتوحد أولاً لتشكل قوة ضغط باتجاه خليم، لا أن يبقى الوضع عسيراً بين الحل الأمني من جهة وقوى إرهاب مرتبطة بالخارج من جهة ثانية، مسؤولية القوى الوطنية أن تلتقي أن تشكل قوة ضغط وأن تضع برنامجاً للمواجهة من احتمالات العدوان الخارجي التي لا تزال قائمة وتتعزز يوماً بعد يوم من الرافعة في الجامعة العربية وصولاً إلى الدور التركي، وهم لا يحتاجون إلى قرار من مجلس الأمن، يكفي أن تتورط تركيا في حصار اقتصادي يتصل بالمياه والمال والكهرباء لتتوتر الأجواء حتى يكون خلفها الحلف الأطلسي مدافعاً عن عضو من أعضائه، وبالأساس لا يحتاج الحلف الأطلسي إلى تغطية أو موقف دولي، ينتظر الفرصة المناسبة للانقضاض وهذا ينبغي أن يكون في الحسبان. إن برنامجاً للمواجهة الشاملة من جهة يعبئ الطاقات الشعبية ويستند إليها ويستعد لمواجهة أي عدوان خارج هو الحل الذي ينبغي أن يكون عنواناً للمرحلة المقبلة لدى القوى الوطنية السورية ومن خلفهم من القوى الوطنية والتقدمية العربية.

لمؤتمر النجاح وشكراً..

### نديم علاء الدين - عضو المكتب السياسي في الحزب الشبوعي اللبناني

الخليج العربي ارتباطاً بتركيها.

هذا المحور المترامي الأطراف شجع ودفع أمريكا لكي تمضي في مشروعها بعد أن كانت الثورات العربية والضربات التي وجهت لمشروعها من المقاومات العربية في كل مكان، من العراق إلى فلسطين إلى لبنان التي وجهت الضربات القوية الآن تستعيد الولايات المتحدة الأمريكية بزخم هذا المشروع، وربما يعتقد البعض أن الانسحاب من العراق هو بداية الهزيمة، هو بالضبط الانسحاب من العراق مؤثر على هذا الهجوم الجديد، لأن انسحابها مجلبج بالهزيمة من العراق وأفغانستان، وبناتج عدوان ٢٠٠٦ على لبنان، يعني سمح ببداية تكون محور قوي يبدأ من إيران إلى رأس الناقورة في لبنان، وهذا المحور المتناسك القوى اقتصادياً وعسكرياً ومالياً يربط على حدود فلسطين من جهة ويهدد الكيان الصهيوني ويتواصل مع الخليج العربي ويهدد المواقع الأمريكية في شبه الجزيرة العربية، هذا المحور إذا ما قام وأنشئ، واستطاع أن يتجانس، سيشكل بالفعل الهزيمة الحقيقية للولايات المتحدة ومشروعها، ولذلك تشعر أمريكا وانطلاقاً من أزمتها وما دفعته من إمكانيات وخسائر وما ينتظرها من أزمت دولية، عدا عن طبيعتها العدوانية، سيدفع تلك الأزمت والمشكلات إلى المغامرة مجدداً، لمنع قيام هذا الحلف، وبالتالي يصبح الانسحاب من العراق خطوة للهجوم المقبل لأن التوسع في الحلف الأمريكي الجديد بامتداده إلى تركيا يجد في الحلقة السورية نقطة الضعف أو الحلقة المركزية لقطع إمكانية قيام هذا الحلف، خصوصاً إذا كان حلفاً مدعوماً دولياً من قوى دولية جديدة، كما يجري الاصطلاح، وتكون أمام مرحلة دولية جديدة فيها تقاسم دولي جديد، ولا نعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية، لا طبيعتها ولا بطروفها، قابلة بأن تسمح بهذا الخيار أو أن

كل التحية من رفاقكم في الحزب الشبوعي اللبناني الحزب التوعم في الولادة والنشأة، والحزب التوعم في القضية الوطنية ووحدة المصير، ليس فقط كحزبين بل أيضاً كشعبين..

لا نخفي أن كل الأوضاع في لبنان معلقة بمصير الأوضاع في سورية، وهذه مسألة معروفة.

سأحاول قدر الإمكان أن أساهم في النقاش معكم باعتبار أن قضايانا مشتركة، ومصيرنا مشترك، من هنا قد تكون مداخلتي مساهمة في النقاش أكثر ما تكون بمثابة كلمة، لذلك سأحاول أن ألتزم بالوقت لأنني لم أحضر كلمة مكتوبة، نحن نشعر بأن المنطقة تسير نحو مرحلة خطيرة ربما الاستنتاج الأبرز فيها أنها تسير نحو حرب حقيقية، وقد سورية هذه المرة ليس فقط على خط النار وإنما على تقاطع الزلازل بين مشروعين أو محورين بدأت ملامحها تتكون عشية الانسحاب الأمريكي من العراق إن الهجمة الأمريكية إلى المنطقة قديمة ومعروفة تجددت الهجمة بثوب جديد مع الانتفاضات أو الثورات العربية ويتكيف سريع للولايات المتحدة الأمريكية بإقامة حلف جديد يعرف بالإسلام السياسي أو المعتدل، كما سماه أوباما في خطابه الشهير في القاهرة سواء أكانت حركات سياسية أو دولاً، وبدأت هجوماً مضاداً ينقض على الثورات العربية لحرفها عن مسارها وإجهاضها، تأسيساً للمشروع الأمريكي، فيما سمته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس «الشرق الأوسط الجديد» كان يراد له أن ينتج أو يولد بعد عدوان ٢٠٠٦ اليوم يجري الإعداد له بما تقوم به الولايات المتحدة اليوم من تكوين هذا الحلف الذي يبدأ من أقاليم المغرب العربي ويمتد فصولاً مع تحالف الحركات الإسلامية التي بدأت تأخذ وضعيتها في العديد من الدول العربية، وصولاً إلى دول الخليج أو محور



تستسلم هذه السهولة، لذلك العدوان الأمريكي نراه من هذه الزاوية حتماً، وبالتالي يستهدف سورية بكل إمكانياتها ووجودها، ليس استفادة من الثورات العربية لإشغال القلائل وليس دفعاً للوضع الداخلي أو تقادي أزمة أو سيطرة لمنايع النفط، لأن وجود أمريكا المتنامي الممتد من المغرب العربي إلى الخليج العربي يسمح لها بتمدد إلى أفريقيا وحدود الفوقاز وهذا يؤمن لها وضعية دولية جديدة تعزز من إمكاناتها الاقتصادية بالسيطرة على القسم الأكبر من احتياطي الغاز والنفط بالعالم، ما عدا التهديد المباشر للدول الكبرى والتي تشكل الند للولايات المتحدة الأمريكية الممثلة بروسيا والصين، من هنا نجد الموقف الروسي والصيني حاسماً في مواجهة الهجمة الأمريكية الجديدة إذن نحن أمام صراع يتجاوز الحدود الضيقة لبلد ما أو تغيير نظام ما، أمام صراع يستهدف وجود المنطقة وطبيعتها ووجهها المقبل بناء على ذلك نحن نواجه اليوم في هذا الهجوم مصيراً واحداً وبالتالي

## ولادة حزب الإرادة الشعبية في سورية..

### كلمة د. علي حيدر- رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي



وزادت المشاكل وزادت الملاحظات والمطالب، ومعاناة الشعب السوري اليوم على الأقل تجاه المازوت والغاز وغيرها خير مثال على دور الحكومة الفاشل في المدى المستعجل والطارئ، أما في المدى الاستراتيجي فنقول بأن هذه الحكومة هي استمرار للحكومة السابقة في سياساتها الاستراتيجية، لأننا لم نجد حتى هذه اللحظة أي قرار أو توجه واضح للتغيير في السياسات ينبؤ بما يفرح قلب المواطن السوري تجاه التغيير بالاتجاه الصحيح.

لذلك، إن إعفاء الحكومة الحالية هو طلب ضروري في المرحلة الأولى، ومنها الذهاب إلى حكومة وحدة وطنية سياسية بامتياز لتكون القادر على التحضير لمؤتمر الحوار الوطني، وفي هذا السياق طالبنا الحكومة بوقف كل الإجراءات المبنية على ما سبق ومنها العمل بالقوانين التي صدرت في الفترة الماضية لأنها بنيت على شيء إن لم يكن باطلاً فهناك إقرار من جميع السوريين بأنه يحتاج إلى تغيير، وهو الدستور الحالي، وما يبني على شيء نريد تغييره الأفضل أن نقتن عن البناء لتغيير الأساس للذهاب إلى قوانين لاحقة تبنى على دستور جديد نطالب به جميعاً، ومنها عملية التحضيرات للانتخابات القادمة التي نطالب أصحاب الشأن اليوم بوقف العمل بها فوراً وعدم الذهاب بها طالما نحن باتجاه آخر للحل.

في النهاية، أتمنى لمؤتمر النجاح لأنه نجاح للعمل الوطني العام، ونجاح لنا جميعاً في سورية، وسننتصر بإرادتنا وقوتنا وإيماننا المطلق بالنصر، فلا بد من النصر إلا الانتصار، والانتصار يكون للشعب وليس على الشعب.

■ ■

الأعضاء في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، الأعضاء المسؤولين، الأعضاء الضيوف..

إن كان هناك ضيوف وأنا لست منهم فأنا من أهل البيت؛ من هذا المنبر الوطني بامتياز نقول: نعم نحن تحولنا من شركاء في الوطن بقوة الأمر المفعول، إلى حلفاء بقوة الأمر الفاعل بفعل العقل والوعي والتصميم والإرادة والقرار الحر، لنذهب معاً لمصلحة الشعب والوطن، لمصلحة سورية التي هي فوق كل مصلحة، عبر القوى لا يستطيع أحد أن ينكر تاريخها فللقوتين الحليفيتين يوم تاريخ يعرفه الجميع ولا يستطيع أحد أن يمحوه لا بمحاة ولا بأبيرة طريقة أخرى، ولهما فضالات لا يستطيع أحد نكراتها عبر تاريخ طويل منذ تأسيس كل منهما وحتى اليوم، ولهما مواقف بنيت على رؤى واحدة لمصلحة سورية الناهضة القوية في المستقبل القادم..

على كل هذا أنشأنا بقوة الأمر الفاعل تحالفنا معاً في الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وبرنامجها المعروف من قبلكم جميعاً، وسأختصر الوقت للأستاذ عادل نعيمة عضو مكتب الرئاسة في الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير ليقول كلمته ولكن أقول في هذا المقام بأننا كحزب وجبهة شعبية للتغيير والتحرير من الذين أكدوا على أن التغيير الوطني والبنوي العميق والشامل والجدري ولكن الديمقراطية والسلمي هو الهدف، وهو المطلوب، ولكن هذا التغيير ليس على قاعدة التغيير هو الغاية بل التغيير هو الوسيلة لتحقيق سورية أفضل.. سورية أقوى.. سورية أقدر على تحقيق كرامة المواطن وعلى مواجهة المشروع الخارجي الذي يجب أن يكون في مقدمة أولوياتنا في السابق واليوم، وفي أيامنا القادمة، لذلك لدينا مهمات عاجلة وملحة، وقد أكدنا عليها في مؤتمرها الصحفي كحزب في الأسبوع الماضي بمناسبة تأسيس الحزب، عندما قلنا بأننا اليوم نطالب، وقبل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بقرار واضح بإقالة وإعفاء الحكومة الحالية ومن موقع المحاسبة، لأن هذه الحكومة لم تستطع في المدى العاجل والطارئ أن تقوم بمهامها كحكومة أزمة أنشئت وشكلت على خلفية بدء الأزمة في سورية، ولم تستطع أن تنجز أي من الأشياء المطلوبة التي كان من الممكن أن تخفف احتقانات، بل ما حصل على الأرض هو العكس تماماً حيث زاد الاحتقان



### كلمة رجب معتوق - الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب



نقول إن هذا المشروع الذي جاء بعد اختطاف هذه الثورات ووصل إلى حد القيام بهذه الحملة غير المسبوقة ضد سورية إعلامياً وسياسياً، ووظفت بكل أسف الجامعة العربية لكي تكون أداة لتدمير قرارات عجز الغرب عن تمريرها في مجلس الأمن نتيجة للفيديو الروسي والصيني، فجاءت الجامعة العربية بقيادة الدولة العظمى قطر لتمرر هذه القرارات ضد سورية، هذا البلد الذي لم يبخل يوماً في نصرته القضائياً العربية ولم يبخل يوماً في تقديم كل الدعم والعون للأمة العربية، هذا البلد الموعظ بالتاريخ، هذا البلد الذي يحظى باحترام وتقدير كل مواطن عربي شريف.. جاءت الجامعة العربية اليوم تفرض جملة من العقوبات على شعبه المناضل على شعبه الأبي.

نحن في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب نقول إننا ضد هذه الإجراءات الظالمة وضد كل ما اتخذته الجامعة العربية ضد سورية، وضد كل القرارات التي اتخذت من العرب والغرب أو من الغرب نفسه ضد سورية تحت أي ذريعة كانت، نحن نقول دائماً إن الاستقواء بالأجنبي خط أحمر، ومهما حاولوا إيجاد الذرائع له نحن لا نراه إلا نوعاً من أنواع الخيانة، بل الخيانة بعينها، وبالتالي نحن نرفض أي شكل من أشكال الاستقواء بالأجنبي، بل ونقاوم هذا الاستقواء الأجنبي من أي طرف كان في بلداننا العربية، ونحن مثلما كان الموقف واضحاً وصريحاً من الجامعة العربية عندما قدمت ليبيا على طبق من ذهب لنا، حتى جاء ليقضي على هذا البلد بشكل نهائي، ونحن بالتالي نرفض أن نقدم سورية أيضاً مثلما قدمت ليبيا، وهذا هو المشروع الذي نرفضه. واليوم ما نراه في سورية من جماعات إرهابية مسلحة مثلما قالت هيلاري كلينتون ممولة تمويلاً جيداً ومسلحة تسليحاً جيداً، هذا دون شك لا يستحق إلا الرفض من كل مواطن سوري شريف، والمقاومة من قبل النظام، حتى يستتب الأمن في هذا البلد، نحن مع الحراك السياسي ومع هذا النشاط ومع الحيوية، وعلى اعتبار أن الأحزاب الشيوعية لا تخرج إلا من رحم العمال ولا تكون إلا في خدمة العمال ومصالحهم، وبالتالي نحن نبارك لكم إعلانكم ونتمنى لكم التوفيق.

■ ■

أنتقل إليكم تحيات الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ونتمنياتكم لكم جميعاً بالتوفيق والنجاح وأن يخرج مؤتمركم بقرارات فاعلة وناجعة لخدمة الوطن والمواطن كما أود أن أحيي جهودكم وحيويتكم في المشاركة بالحوار السياسي التي تشهده سورية في هذه الأيام ونحيي من خلالكم جميعاً السيد الدكتور قذافي جميل الذي أثبت حضوراً سياسياً فاعلاً على الساحة السياسية السورية بما يملكه من حيوية وجرأة في الطرح. تحية لهذا الموقف ونتمنى له دائماً مزيداً من التقدم والنجاح.

### أيها السيدات والسادة:

إننا في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب أعلننا ونجدد الإعلان أمامكم اليوم بأننا نميز كعمال عرب بين مشروعين اثنين؛ مشروع نرى فيه حقاً لنا، ومشروع نرى فيه حقاً لنا بأن نقاومه.. أما المشروع الأول فإننا نرى أن من حقنا كعمال عرب أن نعرب وأن نعلن بصوت عال بأننا مع حق الجماهير في التظاهر السلمي، مع حق الجماهير بأن تعبر عن مطالبها في الإصلاح، وأن نعلن رفضنا للفساد.. أننا مع حق الجماهير بأن نعلن رفضنا للبطالة والتهمة، ومع مطالب الجماهير في كل المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي نعلن رفضنا استخدام العنف ضد التظاهر السلمي ورفضنا الاعتقالات البرمجة ضد الناشطاء السياسيين ورفضنا التضيق على حق التعبير كل ذلك من مبادئ نضالنا كاتحاد للعمال العرب ونعتقد بأننا نتفق فيها معكم وتتفقون فيها معنا.

أما المشروع الثاني الذي نرى أن من حقنا رفضه فهو المشروع الإمبريالي الصهيوني الغربي الذي جاء ليختطف حركة الجماهير العربية، فنحن منذ الثورة التونسية التي كانت ثورة عفوية من الجماهير جاءت بعد أن أضرم مواطن تونسي في نفسه النار نتيجة حالة اليأس والإحباط التي وصل إليها لعدم حصوله على فرصة عمل، على الرغم من أن كل المؤسسات الدولية بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانت تقدم أرقاماً للوضع الاقتصادي في تونس على أنه مثالي في المنطقة العربية وشمال أفريقيا، وكانت تعطي أرقاماً وإحصائيات بأن الوضع الاقتصادي في تونس وضع جيد، وبأن تونس خالية من الفساد، وأن تونس لها ولها ولها.. ولكن فوجئنا بأنه بمجرد أن أضرم هذا المواطن النار في نفسه احتجاجاً وحقناً حتى اندلعت المظاهرات الشعبية في كل المدن التونسية، لتسقط النظام بعد مدة وجيزة وجرى إسقاط النظام في تونس خارج الدائرة الرقابية للاستخبارات الأجنبية التي كانت متواجدة هناك، حتى أننا لمسننا بسرعة أن فرنسا أقضت سفيرها في تونس وأقضت وزيرة الخارجية وهناك الكثير من الدول الغربية التي اتخذت نفس القرار احتجاجاً على هؤلاء المسؤولين لعدم قراءتهم المسبقة لما جرى في تونس، وعندما انتقلت الأحداث إلى مصر وتفاعلت وجدنا بأن الدوائر الغربية أسرعرت لاقتران هذه الفرصة واختطاف حركة الجماهير ودعت بأن يزول رأس النظام وإبقاء النظام كما هو، وأعتقد أن هذا ما جرى في مصر، وللأسف فإن الثورة الشعبية في مصر اختطفت ولا مجال للشك في ذلك.

**التغيير يجب ألا يكون على قاعدة التغيير هو الغاية، بل على قاعدة التغيير هو الوسيلة لتحقيق سورية أفضل.. سورية أقوى.. سورية أقدر على تحقيق كرامة المواطن وعلى مواجهة المشروع الخارجي الذي يجب أن يكون في مقدمة أولوياتنا.**

”

### كلمة أبو أحمد فؤاد - عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين



ومؤسسات الدولة والجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، وفي تقديرنا أن الحوار بين كافة القوى والفئات هو الأسلوب الذي سيؤدي إلى الخروج من الأزمة، ونحن في الساحة الفلسطينية ارتأينا أن الخيار لحل مشاكلنا الداخلية هو الحوار ثم الحوار وليس أي أسلوب آخر.

أيها الأخوات أيها الإخوة، نعلن وبكل وضوح وصراحة أننا ضد أي تدخل خارجي بأي شكل كان ولأي سبب أو أي مبرر، إن التدخل الخارجي يستهدف تدمير الوطن وخلق الفتن لمصلحة الكيان الصهيوني، وإسقاط أي عقبة أمام الهيمنة الصهيونية الأمريكية على وطننا العربي الكبير، وبشكل خاص على فلسطين، ونحن على يقين بأن الشعب السوري العظيم ومعه الأمة بأسرها ستبقى القضية الفلسطينية هي قضيتهم المركزية، سورية احتضنت الشعب الفلسطيني، واحتضنت قضايا الأمة، ولم تكن يوماً إلا في خندق مواجهة الاستعمار والاحتلال، ومنذ نشأة الكيان الصهيوني، قدم الشعب السوري التضحيات الجسام في الحروب ضد العدو الصهيوني، والشعب الفلسطيني لن ينسى يوماً هذه التضحيات.

أيها الرفيقات أيها الرفاق، تمر قضيتنا الفلسطينية القضية المركزية للأمة العربية بمرحلة خطيرة حيث يستمر العدو مدعوماً من الإمبريالية الأمريكية ومن يدور في فلكتها بمحاولة تصفيته ورفض إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا وطردها منها.

إن الولايات المتحدة تتحدث عن حقوق الإنسان في العالم كذباً ولا تتحدث على الإطلاق عن حقوق الإنسان الفلسطيني بل تدعم باستمرار الجرائم الصهيونية وتستخدم الفيتو في

أيها الرفيقات، أيها الرفاق، أيها الأخوات أيها الأخوة..

باسم المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وباسم أمينها العام القابع في سجون العدو الصهيوني منذ سنوات طويلة مضت، نعبّر لكم عن تميمنا لجهودكم ولبيادراتكم التي تستهدف إخراج سورية من الأزمة التي تعيشها عبر أسلوب الحوار وعلى قاعدة الوحدة؛ وحدة سورية أرضاً وشعباً ومؤسسات، وعلى قاعدة الإصلاح وترسيخ الديمقراطية ومقاومة كل مشاريع التخيط والمذهبية والطائفية وكل أشكال العدوان الإمبريالي الصهيوني ومقاومة الاحتلال الصهيوني وتحرير الجولان وفلسطين وأي جزء محتل من الوطن العربي الكبير.

أيها الرفيقات أيها الرفاق، إننا نرى أن سورية مستهدفة كنظام وكشعب وكوطن، إن القوى الإمبريالية تريد تهيمشها، بل وإلغاء دورها، إنهم يريدون تدمير البلد تدمير الوطن وليس صحيحاً أنهم يريدون مصلحة الشعب السوري الشقيق، إن الشعب السوري العظيم لن يمرر المؤامرة بل سيقاومها بكافة الأشكال وبمختلف الأساليب، هذا الشعب الذي قاوم الاستعمار وقاوم الاحتلال الصهيوني، واحتضن قوى المقاومة الفلسطينية والعربية، لن يخضع للضغوط الإمبريالية الصهيونية ولن يركع مهما بلغت التضحيات.

إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نؤيد ونندعم بقوة الإصلاحات والقوانين التي أصدرها السيد الرئيس

إلى تحقيق ما يضر بمصلحة الأمة ووحدها واستقلالها، وبناء مجتمعاتها على أسس ديمقراطية حقيقية. أين كانت هذه الجامعة عندما ارتكبت المذبحة ضد شعبنا في غزة، وعندما ارتكبت المذبحة ضد شعبنا في لبنان، وأخيراً في ليبيا؟

ها هي هذه القوات الخارجية يستعان بها وهدفها معروف للتدمير وارتكاب المذابح ونهب خيرات بلادنا، فإن أي جهة تدعو لتدخل خارجي تكون بشكل أو بآخر ترتكب جريمة بحق الشعب ويحق الأمة.

إن هذه الجامعة بغالبية أعضائها، وبالمؤثرين فيها، مرتبهة لقرار أمريكي لا يمكن لأحد منا أن يصدق ولو للحظة أن هذا القرار نابع من إرادة سياسية حرة مستقلة لغالبية الأنظمة العربية التي تحاول فعلاً أن تأتي بالاستعمار بشكل أو بآخر.

أيها الرفيقات أيها الرفاق، هنيئاً لكم بتأسيس حزبكم الذي سنعرف اسمه فيما بعد، ونأمل أن يشكل إضافة نوعية للحركة الوطنية السورية وللحركة اليسارية والشيوعية ونعاهدكم أننا سنستمر بالعمل لاستعادة الوحدة الوطنية في الساحة الفلسطينية ونحن على أبواب لقاءات قريبة في القاهرة لتطبيق ما اتفق عليه في القاهرة منذ أشهر عديدة مضت، ونحن على قناعة بأن الوحدة الوطنية هي السلاح الرئيسي في مواجهة الاحتلال ومشاريع التصفية التي تطرح من قبل العدو.

نعاهدكم بأننا سنستمر في مقاومة الاحتلال حتى تحقيق كامل أهداف شعبنا بالتحرير والعودة والاستقلال، ونعاهدكم بأننا سنستمر في مقاومة كافة المشاريع الإمبريالية الصهيونية التي تستهدف وطننا العربي بالتفتيت والفتن المذهبية والطائفية.

نتمنى لمؤتمر النجاح، ونعم الاشتراكية هي الحل.. والسلام عليكم.

■ ■

المحافل الدولية لمنع مرور ولو إدانة أو لوم لهذا الكيان المجرم وهي تدعي أنها تدعم حق الشعوب في الحرية والديمقراطية وفي الحقيقة هي التي دعمت وتدعم كل الديكتاتوريات في العالم.

أيها الأخوات أيها الإخوة، إننا ندين موقف السلطة الفلسطينية التي لم ترفض قرار الجامعة العربية المتعلق بالإجراءات ضد سورية، كما ندين تنازلها عن رئاسة الدورة الحالية لمجلس الجامعة العربية ونطالب السلطة الفلسطينية بعدم المشاركة بالجريمة التي ترتكب ضد سورية، ضد الشعب السوري الشقيق، في الحصار وفتح المجال واسعاً للتدخل الخارجي.

إن ما قامت به الجامعة العربية سابقة خطيرة يترتب عليها انشقاق هذه المؤسسة التي كنا نريد لها أن تكون عاملاً توحيدياً مانعاً لأية جهة خارجية من استخدامها كجسر للعبور

## مطبات

## ذات الأنف الطويل

لا يغيب ذلك الأنف الطويل لتلك الممثلة عن خيالي كلما شاهدتها في عمل جديد، ولا يشعرني بغيابه أنفها الجديد الذي وصلت إليه بعد أربع عمليات تجميل، وكل محاولاتها لاستبدال الأنف القبيح بآخر إغريقي.

وبحسب إمكانياتي المتواضعة في التحليل أعيد الأمر إلى أنها لم تستطع أن تسحب من ذاكرتي صوتها الحاد، وحركات يديها الطويلتين، وقفزاتها الذكورية، وظهرها المحني قليلاً بسبب طولها ... ولهذا بقي الأنف الطويل في ذاكرتي بشكل اختصاراً دائماً لصورتها.

مثال الممثلة المذكورة خطر لي وأنا أقرأ عن قرار الحكومة الجديد بإحداث هيئة عامة للارتقاء بمناطق السكن العشوائي، وإحداث الصندوق الوطني للارتقاء وإعادة تأهيل هذه المناطق، وتأمين البدائل والإمكانات والمستلزمات الفنية والقانونية للبدء بتنفيذ مشاريع التأهيل في المحافظات.

الحكومة، في قرارها الجديد، قررت على غير عاداتها البدء بتنفيذ مشروعين في دمشق وحلب، ورصدت من أجلهما في الخطة الخمسية الحادية عشرة (طبعاً) مبلغ ١٠ مليارات ليرة سورية، والمشروعان هما إعادة تأهيل منطقة قاسيون في دمشق، ومنطقة الحيدرية بحلب.

وزير الإدارة المحلية في حديثه للصحفيين، شرح كيف ستعيد الحكومة تأهيل المنطقتين، فالحيدرية في حلب ستعالج وفق مفهوم التهذيب والتجديد، فيما ستكون معالجة منطقة سفح جبل قاسيون من خلال إعادة الارتقاء الكامل بها، وما يتطلبه ذلك من هدم وإعادة بناء من جديد.

وهنا تطل أسئلة صمتت الحكومة ومحافظة دمشق عن الإجابة عنها تارة، (وطنشها) بإرادتها مرات، هل الحديث عن الصدع الجيولوجي الذي يهدد ساكني قاسيون بالسقوط إلى مشارف المزة صار في أذراج مدير التنظيم العمراني مجرد مذكرة ودراسة قديمة، والخطر الهائل تصالغ مع الـ ٤٠٠ عائلة سورية كانت تتحدث عنهم المحافظة.

لماذا طويت الدراسة الجيولوجية، ولم تعد تتردد في أحاديث إياسو عن مشاريع المحافظة، وفي الوقت نفسه ما زالت البيوت تتصدع وتغور، والخطر الداهم يتعاظم بعد سنين على الدراسة.

والسؤال الدائم مع ذكر محافظة دمشق، لماذا تتهاقت المحافظة على تنفيذ مشاريع المداخل الرئيسية لدمشق، وتبذل في سبيل بهرجتها وتزينها مئات الملايين، وتركن في زوايا مكاتب الطوابق الأنيقة مشاريع تحمي روح المواطن قبل راحته.

أليس مشروعاً بحجم تأهيل قاسيون الذي تطرحه وزارة الإدارة المحلية أولى من شق شارع في تنظيم كفرسوسة لتسهيل وصول المتسوقين إلى مركز (مول)، وبالوقت نفسه يعلق سكان الشارع في بيوت الإيواء على أطراف دمشق؟

وفي غمرة المشاريع وإصلاحاتها، وإعادة دراسة بعضها، وتوقف البعض.. ما زالت محافظة دمشق تضع لمساحتها السحرية لتزيين ضاحية السومرية، وما زال مهندسوها يفكرون في آلية إزالة المحلات التي تمنع إكمال مدخل دمشق الجنوبي، وفي وسط الطريق السريع الجميل يقف الجسر الكهربائي بانتظار من يضغط زر تشغيله فيما المواطن ما زال يمارس عبوره المميت.

بالعودة إلى حديث الوزير، اعترف سيادته بفشل حل قمع مخالفات البناء في مناطق السكن العشوائي، وأن تأمين السكن البديل هو الحل الوقائي الأفضل.. هنا يبدو أن السيد الوزير لا يعلم أن عشرات العائلات ما زالت من أكثر من ثلاث سنوات تنتظر وعود محافظة دمشق، وتطمينات مدير تنظيمها العمراني، وتعيش مع تصريحاته عن إنجاز وحدات سكنية في ضواحي قدسيا وسواها.. فيما مشروع الحسينية صامد كأفضل مشاريع المحافظة الصالحة لإيواء مستحقي السكن البديل؟

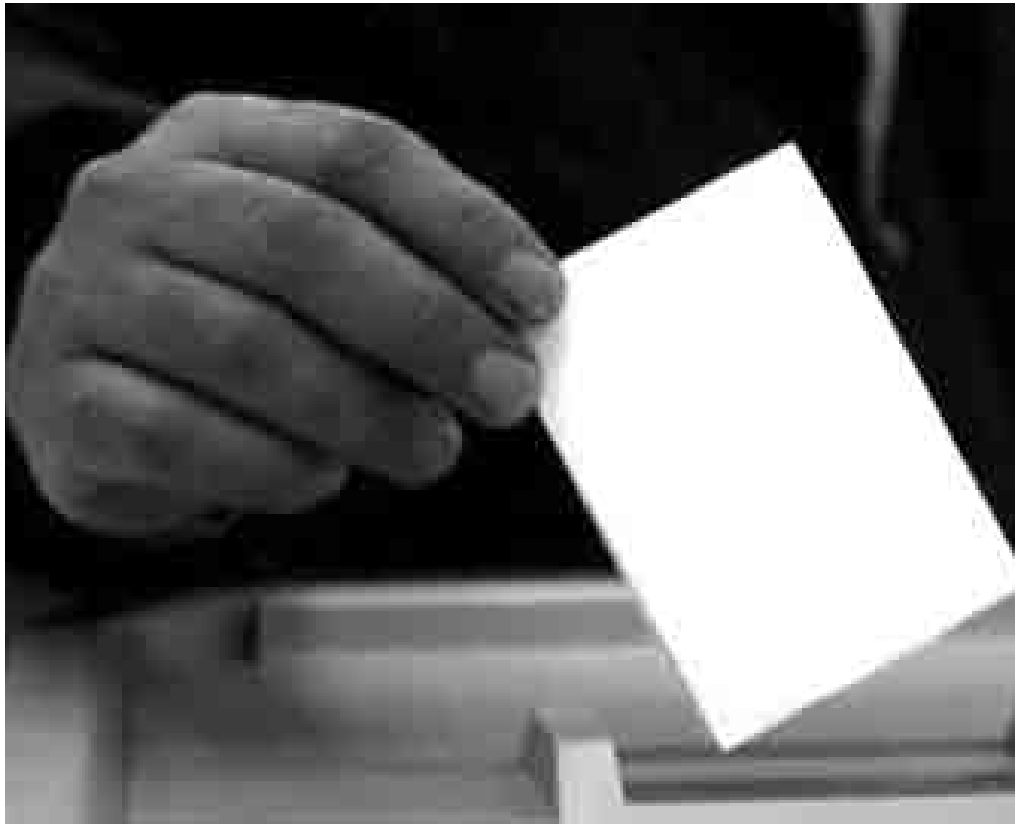
أما بخصوص المخططات التنظيمية التي تصغر وتكبر كما يشاء مستثمروها، فاستنتج السيد الوزير هذه العبارة: (الانتهاء من مشروع قانون جديد لتنفيذ المخططات التنظيمية في المدن كافة يتيح التخلص من الاستملاكات التي كانت موجودة دون الحاجة لاستملاكات جديدة لهذه الغاية).

الأنف الطويل في مشاريعنا المحلية لن تصلحه عطرارة التجميل.

■ ع. دياب

## انتخابات (إدارتنا) المحلية...

## هل ينجح الحبر السري «وحده» في ضمان شفافيتها؟



● عدد المرشحين لانتخابات الإدارة المحلية في هذه الدورة ٤٢٨٨٩ مرشحاً.

● تم افتتاح ٧ آلاف مركز و١٤٥٠٠

صندوق من أجل (إنجاح) عملية الانتخاب.

● عدد المدن ١٥٤ مدينة.. و٥٠٢

بلدات، و٦٨١ بلدية.. ليصبح المجموع

١٣٣٧ وحدة إدارية جديدة، بينما

كان العدد سابقاً لا يتجاوز ٦٣٩

وحدة إدارية.

● تم دمج ٩٢٥ بلدية درجة رابعة إلى

وحدات إدارية جديدة..

## مواصفات محلية

لأن أغلبهم يظن أن الانتخابات لن تأتي بمسؤول محلي يرضيهم توجهنا بسؤالهم عن مواصفات الموظف الحلم الذي من الممكن أن يساهم في حل مشكلات عالقة، وليست على مستوى الدولة حيث من المتوقع وتطبيق القانون الجديد للإدارة المحلية أن يمنح بعض الصلاحيات، والتي بدورها ستخفف من البيروقراطية الإدارية، ومركزية القرار.

يرى أدهم أن قليلاً من النزاهة وعدم الدعم الذي يؤدي إلى الاستهانة بالقانون في شخص الرجل القادم يضع الأمور في نصابها، ويحقق بعض العدالة.

أما رستم الموظف المتقاعد فيقول: مر على رأسي عدد كبير من رؤساء البلديات، منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن أرى نسخاً مكررة وممسوخة، وأما ما يمكن أن يغير هذا التناسخ فهو أن يأتي من لديه قليل من الشخصية والقدرة على السيطرة على مفاتيح العمل البلدي، وهذا ما يخلق موظفاً مسؤولاً قادراً على اتخاذ القرار.

يرى محمد المهندس الشاب أن المشكلة تكمن في القانون الذي يأتي مثقوباً، وبالتالي عدم التعاطي مع القانون على أنه وثيقة اجتماعية مقدسة ومتعاقدة عليها يجعل من انتهاكه أمراً يسيراً.. وكلنا يعرف أن أغلب رؤساء البلديات يحملون رؤساء المكاتب الفنية المسؤولية في خرق القانون بحجة أنهم ليسوا مهندسين، ولا يفهمون في المخططات.

فراس من قائمة الجبهة (ليس بعيداً) يرى أن بالإمكان وفي ضوء قانون يعطي الجميع الحق بالمساواة في الدعاية، والثقة، وعدم الاستئثار من الطبيعي أن يوصل أشخاصاً على قدر كبير من الوطنية والكفاءة.

## الفساد الإداري المتسلل

لا يمكن أن يكون هناك موظف فاسد إذا لم يكن مسؤوله المباشر فاسداً، ويدل برهان على كلامه بمحاسبى البلديات الذين يتلاعبون بالعمل الشعبي، وهواتير الصرف والصناديق، وأنهم يشكلون هامشاً كبيراً في أي بلدية فاسدة.

أما أبو يحيى فيقول إن كثيراً من المحافظين يساهمون في الفساد عبر تمرير تقارير الرقابة إلى موظفي الرقابة الداخلية الماهرين في تسويق الحقائق والبحث عن مستخرجات للفساد من قوانين بائدة يستخدمونها عند الحاجة.

المواطن أنطون ح: أنا في الثمانين من عمري، وقصتي مع بلديتي قطعت خمس سنوات في تصوير القرارات، ومحاضر اللجان، والقرارات التي لم ينفذها أحد، وحتى القرار الوحيد الذي قضى بسجن رئيس البلدية وعناصر المكتب الفني تم التلاعب به، وتسويفه، وحتى الآن أقدم الطلبات وأتلقى الوعود بالحل، ومن المحافظ حتى أصغر موظف يقولون لي معك حق.. وحقي ضائع.

## شفافية بالحبر السري

تعول الحكومة على هذه الانتخابات كأحد المخارج من الأزمة السياسية والاجتماعية التي تعيشها البلاد، وهذا ما تؤكد التصريحات الرسمية على ضرورة تحقيق قدر كبير من الشفافية والنزاهة في صناديق الاقتراع، وتؤكد تصريحاتها على أنها على استعداد تام لإنجاز العملية الانتخابية، وتوفير أجواء صحية للمواطن، وضرورة أن يعطي صوته لمن يستحقه.

وقد اعتمدت بذلك ولأول مرة الحبر السري الذي سيساعد على عدم التزوير، وضمان شفافية العملية الانتخابية.. ولكن السؤال الذي يجب أن تجيب عليه الحكومة ما هي الآلية التي اعتمدها (غير المصنقات الاعلانية) لتثبت للمواطن جديتها، وبأن صوته لن يذهب في الهواء وسط مضاربات الاقتراع، ومنافسة مدعومة من البعض لمصلحة البعض، وأن من سيدبر مكاتب مجالس المدن والبلدات ليسوا نسخاً مختلفة الأسماء ممن اعتلوا سابقاً؟

مستغرباً من موافقة الجهات الرسمية لهؤلاء على الترشح بعد أن ثبت بالدليل القاطع عدم أهليتهم وصلاباتهم، والأدهى أنهم يتحدثون عن مرحلة مختلفة، وأن لديهم برامج للإصلاح، وهم لم يحتملوا دخول مواطن يشتكي لمكاتبهم، بل إنهم ينظرون إلى المواطن كمحتاج لهم، وليس هو من أتى بهم لخدمته.

يقول عباس: المستغرب أن هذا المرشح تم إقالته من رئاسة البلدية بمرسوم جمهوري، وهاهو يعود من جديد، وأثناء قيادته لمجلس المدينة طرد أكثر من مواطن من مكتبه، وعندما يكون المواطن من النوع المتمرس يقوم بإدعاء المرض وأن السكر ارتفع عنده.

مرشح متحمس جداً ويرى أن حظوظه قوية، ولديه من الإمكانيات ما يحول النهر في بلدته إلى مشروع لا تكلفة له، ولكن ما يحتاجه هو النجاح في الانتخابات، ووجود بعض الشرفاء من حوله، وهو ما لا يتوقع حصوله.

## أربعة بواحد

في مسلسل الفساد أنماط غريبة من تبديل الأشخاص على أن يكونوا غير مؤهلين، والشرط الرئيس كما يقول (محمود) أن يكونوا موالين لسلسلة الفساد المعتمدة.

فماذا يعني أن يتم تغيير أربعة رؤساء بلديات في دورة واحدة، وليس منهم سوى مهندس واحد مريض، والبقية لا يمتون إلى اختصاص الإدارة أو الهندسة في شيء؟

الأول قام بمشاريع للبنية التحتية، وزور في بيانات المواد الأولية، وتجاوز على أراضي التوزيع الإجباري، وفسر القوانين الناطمة للبناء على هواه، وبما يخدم مصالحه، أم علاقته الراسخة والقوية فهي مع اثنين ممن امتهنوا التعهدات بعد أن كانوا عاملين في ورش صغيرة، أو لديهم وساطات لا يشق لها غبار.

الثاني يتابع محمود: أتى من سلك التعليم، وظن البلدية مدرسة، وكانت صدمته الأولى عندما اكتشف أن البلدية مجموعة من خبراء النصب والتدليس.. غادر بصمت؟

الثالث كان مهندساً مريضاً وعصائياً، ولم يستطع الصمود لأكثر من شهرين، فما كان منه إلا أن طلب على عجل إعفائه.. ولبي الطلب فوراً.

الرابع جاء من سلك التمريض، يرى أن القصة وهذه فلسفته في أنه صاحب الرأي السديد، وهذا ما أدى إلى أخطاء بالجملة، ضيعت المشاريع، وصنعت مخالفات في كل مكان.

## اعترافات رسمية..

في تصريحات سابقة لوزير الإدارة المحلية السابق في الحكومة السابقة، تحدث عن ما نسبته ٣٢٪ من رؤساء المجالس المحلية (مدن، بلدات) أفضوا من مناصبهم بسبب الإهمال والفساد، وعدم تنفيذ القانون.

النسبة- فيما يعتقد المواطن والتي تأتي من تشابه هؤلاء من حيث العقلية ونظام الإدارة- أنها تفوق الاعترافات الحكومية، فالكثير منهم تمت التعمية عليه، وبعضهم استمر رغم فساد، وآخرون صدعوا إلى مناصب أعلى في سلم الوظيفة، وقليل منهم استطاعوا بذكائهم أن يجدوا مخرج قانونية.. وما أكثرها.

أما عن أسباب الإهمال فهي الإهمال في تنفيذ القوانين الضابطة للبناء، والتورط في مخالفات البناء، وعدم تنفيذ القانون ٥٩ ومن قبله القانون رقم ١ للعام ٢٠٠٣ المتعلقين بمخالفات البناء التي ساهمت في توسع العشوائيات على حساب الأراضي الزراعية وأملاك الدولة، وبعضها تجاوز على الأملاك الخاصة.

وهذا الفساد الذي يبدو فقط على شكل مدن بائسة تحيط بشوارع منظمة، وفيها لا مكان للبنية التحتية، وأما في نتائج هذا الفساد فهو ما أدى إلى مشاريع جديدة لإنقاذ هذا الخراب، والقبول بالعشوائيات كأمر واقع، وتصريحات وزير الإدارة المحلية في أن الحل ليس في قمع المخالفات بل في تأمين السكن البديل المحترم للمواطن، وهذه مسؤولية الدولة فقط.

## ◀ عبد الرزاق دياب

**أكثر المتفائلين لا يعتقد أن انتخابات إدارتنا المحلية ستوصلنا إلى أفضل مما نحن فيه، ويتجرأ أحدهم على الأقل بالقول: إن كانت ستأتي لنا بالقامات نفسها التي كانت على كراسي المرحلة السابقة، فالأحسن استمرار الحاليين في عملهم دون عناء البصمة التي ستمهر بالحبر السري.**

**لكن من يرون نوراً في نفقها يعتقدون أنهم قادرين على العمل، وهؤلاء هم فقط المرشحون الجدد، والخاسرون الدائمون الذين يحفظ الناس أسماءهم عن ظهر قلب، وهي ليست أكثر من محاولة جديدة للوصول إلى مقعد غير مؤثر في بلدية نائية.**

**أما من يرى الانتخابات (كما بالأمس)، مجرد منافسة عائلية، فما يزال يخوضها كمعترك لكرامة العائلة، وسمعتها التي يجب أن لا يعتليها مرشح وضيع من أسرة منافسة لا أصل لها.**

**الانتخابات المحلية التي من المأمول أن تنجب قادة محليين مختلفين لا يفضلها سوى أيام قليلة، ولكنها تجربة في أيام تحول، وسيرة ديمقراطية تحتاج إلى قصاصين جدد.**

## تفاؤل مشروط

المواطنون الذين سألناهم هم في الغالب، غير مستعدين لنقاش القضية من أصلها، وهذا ربما يعود إلى أنهم ينتمون إلى شريحة عانت ويلات صوتها، وتعرف عن قرب أن الأمر لا يعدو سوى إعادة استنساخ المرشحين من المادة نفسها.

ولكن لا يمنع هذا من محاولة البحث عن لديه رأي واقعي، أو على الأقل يقبل الحديث بصوت حقيقي عن فرصة لاسترداد مؤسساتنا من واقع مؤلم باعتراضها جميعاً بغض النظر عن اصطفاقاتنا.

أبو يونس: هناك بعض الوجوه الجديدة، ولكنني لا أعتقد أنها تمتلك فرصة للوصول، والعقلية التي أنتجت (زلم) البلديات، والمكاتب التنفيذية في المحافظات والمدن.. لم تتغير.

رئيس بلدية سابق: أنت تعرف أن تجربتنا السابقة وقف في وجه إنجازها كثيرين، لا يمكن أن تكون رئيس بلدية ناجحاً وسط موظفين في غالبيتهم فاسدون ومرتشون.

أم راتب: (روح شوف) مشروع الصرف الصحي الذي نفذته المتعهد صاحب رئيس البلدية، وهذا المتعهد نفذ كل مشاريع البلد، (ولك) حتى أغلب مشاريعه تم توقيفها لسوء المواصفات ومن ثم بقدرة واحد أحد أكملها.

موظف بلدية: (بيناتنا) يقصد بينما... في عقود الإيجار، والمناقصات، والظرف المختوم، والمخالفات، وتسويات مخالفات البناء، والاستملاك، والتعويضات بكافة أنواعها، والمخططات التنظيمية.. كل هذا صالح للرشوة، ويعني هذه التي سيأكلها الدود شاهدت الهدايا، والموظف الذي لا يتجاوز راتبه ٨ ثمانية آلاف ليرة يشتري سيارة في سنة، ويملك جهاز موبايل أحدث (نوكي)، وهاتورة بالألوف.

المواطن (س.ر): مساعد المهندس الذي يجوب الطرقات والحواري باحثاً عن أية (عضاضة) جديدة مقابل ١٠٠٠ ليرة، وبنفس الوقت يتفق مع المواطن على المخالفة مقابل مبلغ معين ثم يتصل منه عند أي سؤال، فثمن التطنيش غير ثمن المخالفة... هل تضمن هذه الانتخابات أن لا يكون هؤلاء هم أسياد المدينة؟

## فساد.. مكرر

لأنهم يتكررون دائماً وإن اختلفت الأسماء، فهم على قياس من يرشحهم.. هكذا يقول مرشح مستاء، وعلى وشك أن يسحب ترشيحه.

يسرد المرشح الجديد ما يعرفه عن القائمة الملعنة، ويفتح كفيه

# عن «الدولة الأمنية» والمعارضة السورية

◀ سلام الشريف

تعالت مؤخراً الأصوات المنتقدة لخطاب وأداء ما يقدم على أنها «المعارضة» السورية، انتقادات يصيب بعضها أداء هذه المعارضة من إقصاء وتخوين لكل من يخالفها، حيث أثبتت أنها لا تختلف كثيراً عن النظام الذي تعارضه..! بالمقابل، يبقى غائباً النقد الذي يطال بنية هذه المعارضة، إذ أن مدى استحقاق هذه القوى لقب المعارضة هو فعلاً موضع تساؤل مشروع. تتناول هذه المادة موضوع «إسقاط الدولة الأمنية» في خطاب المعارضة، الشعار الذي لا يفارق أسنة جزء كبير من المعارضين، وبخطاب ممجوج يسوده التسطيح والتعمية، وأكثر من ذلك سنحاول إثبات أن بنية قوى كثيرة من «المعارضة» السورية تجعلنا نجزم بأنها ستعيد إنتاج هذه الدولة «الأمنية» إذا ما تحققت لها يوماً أن تعطي عرش السلطة في سورية.

بداية، وبعيداً عن الوقوع في مطب المصطلحات السريعة والجاهزة التي تُفصّل بها بشكل يومي، لا بد من التأكيد أنه لا توجد دولة على مساحة هذه المعمورة ليست أمنية الطابع..! ويأتي في مقدمة الدول الأمنية «حصون الديمقراطية» في أوروبا والولايات المتحدة. إلا أن «دوراج» الطابع الأمني يتفاوت، وهو باختلافه بين دولة وأخرى، وبين فترة وأخرى داخل الدولة الواحدة يخضع لمحددات وعوامل موضوعية. حيث يلاحظ أن الطابع الأمني للدولة في دول العالم «الديمقراطي» ما بعد الحرب العالمية الثانية، يتناسب عكساً مع مستوى سيطرتها ونهبها العالمي، فكلما نهب أكثر كلما حصلت على فائض أكبر يمكنها من تلطيف التناقضات الاجتماعية والطبقية في مجتمعاتها، الأمر الذي يخفف الحاجة للألّة الأمنية. وكلما تعثر النهب قل الفائض وتضعت التناقضات الداخلية داخل هذه المجتمعات مما يستدعي الآلة الأمنية لتوسع من فعلها مرة أخرى، وهو ما يبدو جلياً في فترة الأزمات الاقتصادية الكبرى كالتى نعيشها حالياً. عليه، نشهد تصاعد الطابع البوليسي داخل دولة مثل الولايات المتحدة مع تراجع مستوى هيمنتها العالمي وانخفاض منسوب نهبها، وذلك تحت حجة مكافحة الإرهاب وما يقتضيه من استصدار قوانين تسمح بمراقبة أدق التفاصيل في حياة مواطنيها.

من ناحية أخرى، لا بد من التمييز بين الطابع الأمني للدولة داخلياً والذي يخض مجتمعتها، وبين الطابع الأمني للدولة خارجياً والذي يشمل نطاقه مجال المصالح الحيوية لهذه



الدولة أو تلك، إذ أن أجهزة مخابرات الدول الكبرى تتخذ من مساحة الكرة الأرضية ملعباً لها ومرمى لأهدافها الاستعمارية بشكل دائم ويومي. إن وظيفة ما تقدم ذكره ليس تبرير «الطابع الأمني» للدولة السورية على مبدأ إضفاء الشرعية بسبب تواجده في كل مكان، وإنما هو محاولة لفهم آليات وأسباب حضور الطابع الأمني من أجل تأسيس رؤية علمية للخروج من الطابع الأمني المقيت بعيداً عن الخطاب السياسي اليومي السطحي لبعض أطراف المعارضة التي تنفتقر لخلفية معرفية جديّة.

غيب عن ذهن هذه «المعارضة» -هذا إذا أخذنا حسن النوايا وهو أمر لا ينصح به في عالم السياسة- أن الأجهزة الأمنية ليست سقطاً من السماء، أي أن طابع البنية السياسية ليس قضية معلقة بالهواء، وليس قضية مستقلة عن الصراع الاجتماعي في المجتمع المعنى وإنما هو نتيجة له من ناحية، وإطار لتفاعلاته من ناحية أخرى. إن طابع هذه البنية يحدده طابع الفئات الاقتصادية- الاجتماعية المسيطرة والسائدة. وعليه، لا يمكن أن تكون البنية السياسية سوى أمنية الطابع في بلد تسوده قوى الفساد وتجار الاستيراد الطفيليين، الأمر الذي يؤدي لارتفاع مستوى الاحتقان الاجتماعي ونسب الفقر

الدور الأمني لجهاز الدولة في الحياة اليومية للمواطنين، هذه السياسات بالملوس هي السياسات الليبرالية التي تقود إلى إملاق وتهميش فئات واسعة من المجتمع. تجارب التاريخ البشري في القرن المنصرم والحالي، تؤكد بما لا يدع مكاناً للشك بأن الليبرالية الاقتصادية والديكتاتوريات العسكرية- الأمنية يشكلان متلازمة موضوعية في بلدان العالم الثالث، حيث تغدو الدولة الأمنية هي الطريق الاجباري لكي تحافظ قوى الفساد واحتكارات الاستيراد على سلطتها في وجه جموع المفقرين والمعتلين عن العمل.

بالعودة إلى سورية، تكفي أطراف كبيرة من «المعارضة» السورية بمطالبتها وبدائلها المفترضة بالحديث عن نظام سياسي ديمقراطي تعددي مدني، يكفل مساواة جميع المواطنين أمام القانون دون ذكر السبيل لتحقيق ذلك. بالمقابل يلاحظ غياب برنامج اقتصادي- اجتماعي بديل لسياسات النظام. فالقضية الاقتصادية- الاجتماعية مغيبة تماماً عن خطاب المعارضة ووثاقها، وإذا ما تم التعرض لها فيشكل سريع وبيعبارت عامة ومعمومة. بالمقابل لا يخفى على متابعي «المعارضة» السورية التقليدية وتقلباتها التاريخية، بأنها ليبرالية الطابع اقتصادياً، وهو ما ينطبق على جزء كبير من القوى والشخصيات المشاركة في «إعلان دمشق» و«هيئة التنسيق الوطني» وما يسمى ب«المجلس الوطني» مثل الإخوان المسلمين وشخصيات وقوى «ماركسية» سابقاً، ليبرالية لاحقاً..!

إن هذا التناقض بين الخطاب التعددي الديمقراطي لجزء كبير من قوى «المعارضة» السورية التقليدية وتوجهاتها الاقتصادية- الاجتماعية السوداء، ليس سوى تناقض شكلي، لا بل إن الحوامل الاجتماعية لبرامجها الليبرالية (والتي هي نفسها الحوامل الاجتماعية للنظام الحالي)، تجعلنا نجزم بأنها إذا ما وصلت للسلطة يوماً، فسستعود لتنتج نموذج الدولة الأمنية الحالية نفسه، وإن اختلف الشكل، وستعود للتصارع مع الجماهير، الجماهير نفسها التي تحاول تلك القوى ركوب موجتها اليوم، وتعلي من صوتها على أرضية دماغها.

ويبقى الطرح الاقتصادي- الاجتماعي هو ورقة عباد الشمس ومقياس ديمقراطية أي قوة سياسية، فلا فكاك بين القضية الاقتصادية- الاجتماعية والقضية الديمقراطية. إن الديمقراطية المنشودة بما تمثله من الأطار الذي يحكم العلاقة بين القوى السياسية وجهاز الدولة والمجتمع، يجب أن تكون في خدمة مجتمع العدالة الاجتماعية، وإن الشروط التي تنتج هذه العدالة هي الضامن الوحيد لحفظ كرامة المواطن من بطش أجهزة الأمن.

■ ■

## لماذا حكومة وحدة وطنية قبل الحوار؟

◀ محمد الذياب

**ماذا فعلت الحكومة الحالية لتأمين مناخ الحوار الوطني؟**

بدأت الحكومة الحالية قبل شهرين تقريباً حواراً تناول المسائل السياسية والاقتصادية والمطلبية، وذلك قبل تأمين مناخ حقيقي للحوار عبر اتخاذ إجراءات ضرورية، لمد خيط ثقة بينها وبين الجماهير، كإطلاق سراح المعتقلين على خلفية الأحداث، وإزالة المظاهر المسلحة من المدن والبلدات، ومحاسبة كل من كان مسؤولاً عن إراقة الدماء في صفوف المدنيين والعسكريين، والاعتراف بالحركة الشعبية كشرريك وطني وضروري في أي إصلاح.. الخ. ومن الطبيعي أن ذلك الحوار لم يستطع أن يكسب ثقة الجماهير، بل لم يلفت نظرها إطلاقاً، واعتبره الكثيرون حواراً للحكومة مع ذاتها، خصوصاً أنه تعامل بكثير من الاستخفاف وانعدام المسؤولية مع كثير من القضايا الجوهرية التي فجرّت الأحداث في سورية مثل اعتبار الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق أشكالاً من «الإصلاح» الاقتصادي المبكر التي سبقت الأزمة.. وبما أن الأمور تقاس بنتائجها، وبما أن ذلك الحوار لم يغير في واقع الأزمة شيئاً، كان من الطبيعي أن يتجاهل النظام قبل المعارضة تلك «البروفة» المسماة حواراً، وأن تيحث جميع الأطراف الوطنية في النظام والمعارضة عن حالة حوار جدية وحقيقية قادرة على إخراج البلاد من الأزمة التي تعصف بها، حتى أصبح الحوار مطلباً على لسان الجميع، ولكن الوقائع أشياء عنيدة كما يقول المثل، والحوار لن يقوم دون توفر المناخ، لأنه ببساطة ما من أحد يثق بحوار طالما أن الوقائع كما هي على الأرض، والوقائع لن تتغير بكلمة سحرية تسمى حواراً، بل عل العكس، يجب تغيير الوقائع أولاً، ثم تتم عملية الحوار الوطني وبعدها نذهب إلى تطبيق نتائج الحوار.

فهل الحكومة الحالية قادرة على خلق مناخ الحوار الوطني الحقيقي؟

الجواب قطعاً لا، لأنها لم تقم بذلك خلال الفترة الماضية الطويلة نسبياً، لا بل زادت الطين بلة، فهي عمقت الأزمة المعيشية للناس عبر الاستمرار في مواصلة السياسات الليبرالية التي شرعت أبواب البلاد أمام الاستثمارات العربية التي تأتيها اليوم على شكل عقوبات بعد أن انتهت من المضاربة العقارية والسياحية.. كما أن الحكومة الحالية واصلت الاعتماد على الحل الأمني والاقتصر عليه، لدرجة أنها كانت شبه غائبة إعلامياً منذ تكليفها حتى الآن، فيما يخص الأزمة، إذا استثنينا وزير الخارجية، لذا فهي بالمحصلة غير قادرة على خلق مناخ الحوار لأنها ليست مصدراً للثقة.

**أية حكومة هي القادرة على توفير مناخ الحوار؟**

الجواب ببساطة: حكومة وحدة وطنية، مكونة من شخصيات وطنية معروفة من المعارضة والنظام، حكومة ذات صلاحيات واسعة، حكومة تُحكّم ولا تُحكّم، حكومة تفتح المعركة مع قوى الفساد داخل جهاز الدولة وخارجه بغرض اجتثاثه، حكومة تقوم بالقطع الكامل مع السياسات الليبرالية الاقتصادية وتعتمد على الموارد الداخلية لتحقيق أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية، حكومة توقف نزيف الدم عبر إعلانها عن برنامج واضح لحل الأزمة سياسياً، لكسب ثقة الجماهير في مختلف المواقع، ولإنهاء حالة الانقسام في المجتمع بكل أشكالها، وصولاً إلى عزل المليشيات الطائفية المسلحة، من كل شاكلة ولون، عن البيئات الاجتماعية الحاضنة لها، حتى تسهل على الجيش الوطني، مدعوماً من الجماهير، مهمة مواجهة خطر العدوان الخارجي والمليشيات المسلحة على حد سواء. هذا ما يمكن أن يحفظ للبلاد وحدتها الوطنية، وهذا ما يكفل زيادة مناعتها في مواجهة أعدائها في الداخل والخارج...

■ ■

## الجامعة.. حاضن سياسي أم مؤسسة حيادية؟؟

نور أبو فراج

اعتاد الشباب السوري في الأشهر السبعة الماضية على أخبار التظاهرات والاعتصامات في مناطق مختلفة من البلاد، إلا أنه تفاعل بصورة مختلفة مع الأخبار الواردة عن المظاهرات التي خرجت من الجامعات السورية الحكومية والخاصة.

ربما يعود السبب في ذلك إلى وجود نوع من التضامن الخفي لدى الشباب المنتمي إلى شريحة الطلبة الجامعيين، نتيجة التقارب في الشريحة العمرية، وتشارك الرؤى والأحلام والخاوف المستقبلية، والمعاناة من مشاكل متشابهة تتعلق بوضع الجامعات السورية وأساليب التدريس والمناهج ومشاكل الفساد.

لهذا، ولأسباب أخرى عديدة، حملت أخبار التظاهرات الجامعية أبعداً جديدة، ونالت كغيرها قدراً وثيراً من النقاش والتحليل بين مطالب بإبعاد وتحييد النشاط السياسي أياً كان شكله عن الحرم الجامعي الذي يعتبر مكاناً لتليل العلم، وبين آخرين يرون في الجامعة حاضناً تاريخياً للنشاط السياسي، ومكاناً مناسباً للتجمع والتظاهر وممارسة الحق في التعبير عن الرأي، خاصة وأن الشباب هو الفاعل الأساسي في الأحداث التي تمر بها البلاد والمتأثر الأساسي بتبعاتها أيضاً.

بعيداً عن التعصب وإعلان صحة أحد الاتجاهين دون الآخر، لا بد من الاعتراف أولاً بحقيقة الدور التاريخي الذي لعبته الجامعة كمؤسسة في الحياة السياسية تاريخياً، ولذلك أسباب الموضوعية التي لا يمكن إنكارها، ويتمثل أهمها في النقلة النوعية في الوعي لدى الطلبة الجامعيين نتيجة طبيعة الثقافة والمعارف التي يتناولونها في الدراسة الجامعية مقارنة بالمرحلل الدراسية السابقة، والتي تساهم في توسيع آفاق تفكيرهم، إضافة للدرجة الكبيرة من التفاعل والاختلاط الذي يؤمنها المناخ الجامعي الذي يشكل نقطة التقاء أفراد من مناطق جغرافية وخليقات ثقافية واجتماعية واقتصادية متنوعة. ينتج عن ذلك كله نوع من العلاقات الجديدة بين الطلبة تأخذ شكل نقاشات متفرقة حول الأوضاع العامة، تبادل المعارف والخبرات، ليتم أحياناً بعد ذلك الانتقال نحو أشكال سلوكية أكثر تنظيماً مثل عقد حلقات نقاش منظمة، أو تشكيل جمعيات لأغراض علمية أو ثقافية أو سياسية. لتصل في بعض الظروف إلى مرحلة أكثر تطوراً تدفع بالشباب لتشكيل نواة حركة طلابية

منظمة، تصيغ مطالبها، وتعمل على اقتراح أساليب وآليات لتحقيقها أو المطالبة بها مثل الاعتصامات والإضرابات والتظاهر، أو توزيع المنشورات وغير ذلك.

وبذلك تكون التظاهرات هي الشكل الخارجي الصارخ الذي يعبر عن تغير عميق -حدث عبر فترة زمنية طويلة- في وعي الطلبة.

الآن وبالعودة للتظاهرات الجامعية في الحالة السورية، لما تظهر حتى الآن اختلافات واضحة بين طبيعة التظاهرات الجامعية والأخرى القائمة في مناطق مختلفة من البلاد، من حيث الشعارات أو أنواع المطالب، ومن هذا المنطلق كانت هذه التظاهرات تابعة للشارع ومتماهية معه، لم تطرح رؤيتها أو مطالبها الخاصة، وهو أمر قد يؤخذ على تلك الحركات ويحول الجامعة إلى مجرد مكان للتجمع والحشد لا يقدم تأثيراً نوعياً على الحركة الاحتجاجية في سورية، لكن في المقابل لا يمكن اعتبار الشباب المنظمين لتلك التظاهرات المسؤولين الوحيدين عن ذلك. بل يتحمل مسؤولية ذلك في المقام الأول قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنظيمية التي أبعدت الجامعة كمؤسسة عن أية أنشطة ذات طابع سياسي طوال سنوات، وجعلت من اتحاد طلبة سورية الجهة الوحيدة والفاعلة داخل هذه المؤسسة، والتي ابتعدت شيئاً فشيئاً عن شريحة الطلاب التي يفترض أن تكون ممثلة لها، ووقفت في الأشهر الأخيرة بشكل مباشر ضد الحركات الطلابية الجديدة، وتجلّى أهم مظاهر هذا الأمر في استخدام بعض الشباب المنتمين للاتحاد للمساهمة في التصدي للمظاهرات، وإلقاء القبض على الطلبة المشاركين فيها، أو استخدام الكاميرات في تصوير وجوه المشاركين، إضافة للمشاركة في التأكد من هويات الطلبة الداخلين للجامعات وتفتيش حقائبهم



وأغراضهم الشخصية، وهي مهمات لا تمت بصلة لطبيعة النشاط الطلابي الذي يقوم عليه جوهر الاتحادات الطلابية.

كما أن طريقة تعاطي الجهات المسؤولة مع هذه المظاهرات جاء عنيفاً متمثلاً بالإقدام على اعتقال الطلبة وفصل بعضهم نهائياً من الجامعة، وحرمانهم من فرصة متابعة دراستهم، والتضييق عليهم وغير ذلك من الممارسات.

لا تزال تجارب الطلبة في العمل السياسي والتظاهر متواضعة، لكنها تظهر كتعبير عن تغير حقيقي في اتجاهات هؤلاء متمثلاً في العودة إلى الانشغال بالشأن العام، والتأثر بالأحداث التي تمر بها البلاد، بعد أن كان الشباب بعيدين وقتاً طويلاً عن ذلك كله، وهو تغير في غاية الأهمية والإيجابية إذا ما وضع في سياقها الصحيح وتأمين له مناخ مناسب من الحريات والدعم يجعله يتطور ويصبح أكثر تنظيماً وعمقاً.

وفي النهاية، إن المطالبين بتحييد الجامعة عن العمل السياسي يجب أن يطالبوا بوضوح بالحياد الكامل والناتم للجامعة، بحيث لا يسمح لتيار معين استثمارها لأغراض واضحة ومنع الآخرين من ذلك، ويكون ذلك بإيقاف المسيرات والتظاهرات على حد سواء داخل حرم الجامعات، لمنع تأثر دوام الطلبة ومحاضراتهم وسير العملية الدراسية ككل، إضافة للعمل على تعديل القوانين التي تحد من حريات الطلبة التي يجب أن يصونها القانون.

بالمقابل لا بد للمدافعين عن الاتجاه الثاني القائل بالدور التاريخي للجامعة كحاضن للنشاط السياسي من العمل على إحداث تغيير نوعي في طبيعة النشاط الجامعي الخارج من مدرجات ومكتبات الجامعات، بحيث لا يجعل من الجامعة مجرد مكان للتجمع وإنما مكان للاختلاف والإبداع وإحداث التغيير الجذري.

■ ■

## العولمة والسوق الحر:

# الرأسماليون الكبار ينهبون العالم ويستنزفون الأرض!



◀ وين ايلوود  
ترجمة حسين علي

**العولمة كلمة جديدة تصف عملية قديمة: دمج الاقتصاد العالمي الذي بدأ بشكل جدي مع استهلال حقبة الاستعمار الأوروبي منذ خمسة قرون. لكن تسارعت هذه العملية خلال الثلاثين سنة الأخيرة مع التطور المذموم في تكنولوجيا الكمبيوتر، وتفكيك الحواجز أمام حركة البضائع والأسواق، وتوسيع القدرة الاقتصادية والسياسية للشركات العابرة للحدود.**

### اكتشاف العالم الجديد

منذ خمسة قرون مضت، في عالم خال من الكهرباء، الهواتف الخليوية، التبريد، أقراص الفيديو (DVD)، الانترنت، السيارات، الطائرات، أو الأسلحة النووية، كان هناك رجل اسمه كريستوبال كولون، بحار من جنوة يملك حلمًا بدأ أحقق في ذلك الوقت. كان هاجسه أن يقوم برحلة بحرية إلى آسيا - منطقة لم يكن يعرف عنها شيئاً، إلا مجرد إشاعة لا أساس لها من الواقع حول ثرواتها الهائلة. كان هاجسه قويا (قال البعض طمعه) فاستطاع أن يقنع ملك ومملكة إسبانيا بتمويل رحلته إلى المجهول عبر ظلام المياه الممتدة بلا حدود، والتي كانت تدعى حينذاك البحر المحيط. كان هدفه: إيجاد مملكة الإمبراطور الصيني خان الكبير، وإيجاد الذهب الذي قيل بتوافره بغزارة هناك.

أصبح كولون بعد قرون عديدة معروفاً لدى الملايين من طلبة المدارس في الغرب بـ«كريستوفر كولومبوس»، مكتشف أمريكا الشهير. لكن في الواقع لم يكن الإكتشاف إلا محض مصادفة. لم يصل كولومبوس إلى آسيا أبداً، حتى لم يقرب منها نهائياً؛ بدلا من ذلك وبعد خمسة أسابيع في البحر، وجد نفسه محيراً تحت الشمس الاستوائية متجهاً إلى مياه الكاريبي الفيروزية؛ ليبلغ اليابسة في مكان ما من الباهاما، الذي يطلق عليه حالياً اسم سان سلفادور (المنقذ). شعر بحارة كولومبوس بالبهجة لوجودهم في هذا المكان. حملوا معهم ماء عذبا ومأكولات غريبة. وقدم شعب الجزيرة الأصلي «التاينو» المساعدة لهم. كتب كولومبوس في مذكراته: «إنهم أفضل وأكرم شعب في العالم، قادوا بحارتي إلى حيث الماء العذب وحملوا بأنفسهم البراميل المليئة بالمياه إلى السفينة، كانوا سعيدين جدا بإرضائنا، أصبحوا أصدقاء لنا. كان ذلك رائعا حقا».

بعد عشرين سنة ووضعت رحلات لاحقة، مات غالبية شعب التاينو، ووقعت الشعوب الكاريبية الأخرى في أسر العبودية أو كانت تتعرض إلى هجوم الإبادة. تحولت العولمة حتى في ذلك الوقت وبسرعة كبيرة من عملية بريئة لتواصل الثقافات والحضارات المختلفة إلى تدافع بغيض من أجل الثراء والسلطة. بينما كان الناس المحليون يموتون بسبب عدوى الأمراض التي حملها الأوروبيون معهم أو بسبب استخدام أسريهم لهم في العمل حتى الموت، تبع ذلك وصول آلاف المستعمرين الأوروبيين إلى الأرض الجديدة لاهئين وراء الذهب والفضة مغلفين بنعيمهم بنكهة إضافية أخرى، ألا وهي هداية تلك الأرواح الكافرة إلى اعتناق الدين المسيحي.

كانت مغامرة كولومبوس مهمة لعدة أسباب، ليس أقلها استغلال ثروات الأرض الجديدة وشعبها، لكن الأكثر أهمية هو أن رحلاته فتحت الباب واسعاً أمام ٤٥٠ سنة من الاستعمار الأوروبي. حيث وضعت حقبة القرون الامبريالية هذه حجر الأساس للاقتصاد العالمي اليوم.

### العولمة قديماً

على الرغم من أن العولمة أصبحت تعبيراً مألوفاً في السنوات الأخيرة، يجد كثير من الناس صعوبة شائكة في تحديد معناها الحقيقي. يعطينا التاريخ بداية مفيدة في هذا الخصوص. العولمة هي عملية قديمة متجذرة في التجربة الاستعمارية. عبر أحد منظري الامبريالية البريطانية، سيسل روديس، بإيجاز بليغ عن الحالة الاستعمارية في تسعينيات القرن التاسع عشر: «يجب علينا إيجاد أراض جديدة يمكن لنا أن نلجأ منها المواد الأولية واستغلال العمل العبودي الرخيص وفي الوقت نفسه تكون أسواقها مفتوحة أمام معاملنا للتخلص من منتجاتها الفائضة». نشرت الأمم الأوروبية خلال الحقبة الاستعمارية أحكامها عبر العالم، واستولت والولايات المتحدة الأمريكية على معظم ما دعي لاحقاً بالعالم الثالث. عملوا على تأسيس أراض جديدة للمستعمرات الأوروبية فتمدوا إلى استراليا، نيوزيلندا وأمريكا الشمالية، لكن كان هدفهم في مناطق أخرى (إفريقيا وآسيا) تحقيق رؤية روديس: نهب المواد الأولية وأسواقاً لتصريف المنتجات الفائضة. منذ عام ١٦٠٠ حتى عام ١٨٠٠ جرى نهب ثروات فاحشة لا يمكن تقديرها من أمريكا اللاتينية حيث كانت هذه القارة المصدر الرئيسي للثورة الصناعية الأوروبية.

توسعت التجارة العالمية بسرعة كبيرة خلال الحقبة الاستعمارية بينما كان الأوروبيون يمتصون المواد الخام من إقطاعاتهم الجديدة: الفرو، أشجار الغابات والسلك من كندا، الرقيق والذهب من إفريقيا، السكر والفواكه من الكاريبي، الشاي والتوابل من آسيا. تدفقت الثروات من المستعمرات ما وراء البحار إلى فرنسا، إنكلترا، هولندا، وإسبانيا.. وكان بعض الرأسمال يتدفق أيضاً عائداً إلى المستعمرات كاستثمارات - في خطوط السكك الحديدية، الطرق، الموانئ، السدود والمدن. كان ذلك المدى الواسع من التجارة العالمية من القرن التاسع عشر حيث تم نقل الرأسمال من الشمال إلى الجنوب أكبر عند نهاية التسعينيات من القرن التاسع عشر مما كان عليه عند نهاية التسعينيات من القرن العشرين. بحلول عام ١٩١٢، كان

للتصدير (أحد المعالم المميزة لتزايد دمج الاقتصاد) حصة أكبر من الإنتاج العالمي مما كان له في عام ١٩٩٩. عندما يتحدث الناس حول العولمة اليوم، إنهم يتحدثون غالباً حول الاقتصادات، حول توسيع التجارة العالمية في البضائع والخدمات على أساس مفهوم «الميزة التنافسية». أول من قال بهذه النظرية في عام ١٨١٧ الاقتصادي البريطاني دافيد ريكاردو في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة. كتب ريكاردو بأنه يجب على البلدان أن تخصص في إنتاج البضائع التي تملك ميزة طبيعية فيها، وعلى هذا الأساس تكون أسواقها بيئة طبيعية لهذه البضائع. يعتقد ريكاردو بأن هذا سيفيد البائع والشاري لكن فقط إذا تحققت شروط معينة:

١- يجب أن تكون التجارة بين الشركاء متوازنة فلا تصبح إحدى البلدان مدينة ومعمدة على البلد الآخر.  
٢- يجب أن يتركز استثمار الرأسمال محلياً وعدم السماح بتدفقه من بلدان الأجور العالية إلى بلدان الأجور المنخفضة. لسوء الحظ، في عالم التكنولوجيا والاتصالات المتطورة اليوم، لا وجود لأي من هذه الشروط. النتيجة: إن رؤية ريكاردو بالاعتماد على السوق المحلية والتوازن بين الاستيراد والتصدير لم توجد في أي مكان. بدلا من ذلك، هيمن التصدير على أجندة الاقتصاد العالمي. الطريق الوحيد للازدهار يعتمد بشكل متزايد على توسيع التصدير إلى بقية العالم.

ينتفع الجميع بالمحصلة، منطقياً، من نتائج زيادة التجارة. انخفض حجم التجارة في معظم الأزمنة الاقتصادية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للمرة الأولى في التاريخ. وفقاً لمنظمة التجارة العالمية الربعية الرابعة من عام ٢٠٠٨ بينما انخفضت التجارة العالمية بنسبة أكبر من ٣٠٪ في الربعية الأولى من عام ٢٠٠٩. لكن ارتفع حجم التجارة العالمية بسرعة كبيرة في العقد السابق. نما بمعدل ٦,٦٪ خلال تسعينيات القرن العشرين وبأكثر من ٦٪ في السنة السابقة للألفية الثالثة. كانت التجارة العالمية في الواقع تنمو بأكثر من حجم الإنتاج العالمي. عمل هذا التوسع إلى زيادة الدخل العالمي بأكثر من ٥٠٠ بليون دولار. لسوء الحظ، انتهى معظم هذا الثراء إلى أيدي البلدان الصناعية. إن لهم حصة الأسد من المبادلات التجارية، ويتم ذلك فيما بينهم بشكل رئيسي. في الواقع، يحظى العالم الغني بثلاثي تصدير السلع في العالم، حيث بقي هذا الرقم ثابتاً تقريباً منذ عام ١٩٦٠. إن حصة أمريكا اللاتينية، وسط/شرق أوروبا وإفريقيا في إجمالي التصدير العالمي كان أقل في عام ٢٠٠٢ مما كان عليه في عام ١٩٦٠. تغير العالم في القرن الماضي بطرق غير متجانسة مع الاقتصاد العالمي وتأثيراته على الناس وعلى الطبيعة بشكل جذري. تختلف العولمة اليوم بشكل كبير عما كانت عليه في الحقبة الاستعمارية والفترة التي تبعت الحرب العالمية الثانية مباشرة، حتى أن أحد منظري الرأسمالية، جورج سوروس، صرح بشكوكه حول القيم السلبية التي تقبع تحت الاتجاه الذي يأخذه الاقتصاد العالمي الحديث.

### الفاعل السحري للسوق

«الفاعل السحري للسوق» ليس مفهوماً جديداً، إنما هو مفهوم قديم كان موجوداً بصيغة أو بأخرى منذ زمن أبي الاقتصاد الحديث، آدم سميث، لكن كان مفهوم سميث حول السوق بعيداً بشكل صارخ عن المفهوم الذي يدافع عنه «أبطال العولمة» اليوم. يقول سميث بأن الأسواق تعمل بفاعلية أكبر عندما يوجد مساواة بين البائع والشاري، وعندما لا يكون أي واحد منهما أكبر من الآخر لدرجة يستطيع معها أن يتحكم في السوق فيفرض شروطه. على هذا الأساس، يضمن كل الأطراف تلقي قيمة عادلة وبالتالي يعود هذا بالنفع العام على المجتمع ككل وذلك من خلال الاستخرايم الأفضل للمصادر الطبيعية والبشرية. كان سميث يؤمن أيضاً بأن أفضل استثمار للرأسمال هو الاستثمار المحلي، وبهذا يرى المالكون ماذا يحدث باستثماراتهم، ويكون لهم القدرة على التحكم بها. يختلف عالم اليوم بشكل كبير، عن العالم الذي عاش فيه آدم

المتحدة وجود علاقة مباشرة ومتلازمة بين تكرر الأزمة المالية حول العالم وزيادة الكبيرة في حجم تدفق الرأسمال العالمي بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠.

كان إتهيار عمالات شرق آسيا، الذي بدأ في تموز من عام ١٩٩٧، مثالا كارثياً عن الضرر الذي سببه مستثمرو الأجل القصيرة الوجلون. حتى ذلك الوقت كانت «اقتصادات النمو» تايلاند، تايبوان، سنغافورة، ماليزيا وكوريا الجنوبية قصص نجاح يتباهى بها «أبطال العولمة». أشار المدافعون عن الأسواق المفتوحة إلى هذه البلدان كبرهان ساطع على أن الرأسمالية التقليدية تجلب الثراء والازدهار إلى الملايين في البلدان النامية - لكنهم تجاهلوا عمداً ما يناقض نظريتهم وهو أن حكومات هذه البلدان لعبت دوراً قويا وفعالاً في تكوين وتوجيه الاقتصاد.

كانت الاستثمارات الأجنبية تحت توجيه ورقابة الحكومات الوطنية حتى بدايات التسعينيات من القرن الماضي، حصل هذا بشكل أكبر في كوريا الجنوبية وتايبوان وبشكل أقل في تايلاند وماليزيا. ثم، كنتيجة للضغط المستمر من صندوق النقد الدولي وآخرين، بدأت «النمور» بتطبيق سياسة الانفتاح الرأسمالي وبدأت شركات القطاع الخاص بالاستدانة إلى أقصى الحدود. طفت معدلات نمو عالية جدا على سطح بحر من الاستثمارات الأجنبية بينما كان المستثمرون الأجانب يفرقون المنطقة بالدولارات مستمتين لتحقيق أرباح مضاعفة. كان الرأسمال في عام ١٩٩٦ يتدفق إلى شرق آسيا بمعدل ١٠٠ بليون دولار سنوياً تقريباً. لكن توجهت معظم هذه المبالغ إلى المضاربة بالعقارات أو إلى سوق الأسهم المحلية حيث تضخمت الأسهم المالية إلى حدود أكبر بكثير من قيمتها الأساسية.

في تايلاند، حيث بدأت «المعزة» الآسيوية تتفنف، أغرقت الاستثمارات الزائدة في العقارات السوق بما يعادل قيمته ٢٠ بليون دولار من العقارات الجديدة غير المباعة. انهار البيت الكرتوني عندما أدرك المستثمرون الأجانب عدم قدرة المؤسسات المالية التايلاندية على سداد القروض المستحقة والمقدرة ببلاتين الدولارات. مروعين بشبح انخفاض الأرباح وبركود سوق العقارات، بدأ المستثمرون باسترداد قروضهم وتحويل استثماراتهم إلى نقود وإخراج ما يستطيعون إخراجها من المنطقة ببطء في البداية ومن ثم بهلع وسرعة.

### بالدليل القاطع

ثبت خطأ صندوق النقد الدولي، وبشكل كارثي. انخفض الإنتاج بشكل عامودي على امتداد المنطقة بينما خلقت عالياً معدلات البطالة، قافرة بمعدل عشر مرات في اندونيسيا وحدها. كانت الكوارث الإنسانية للأزمة الاقتصادية في شرق آسيا مباشرة ومدمرة. تتابع إفلاس الشركات الواحدة تلو الأخرى وأغلقت المؤسسات أبوابها وألقت بملايين العمال إلى الشوارع. أكثر من ٤٠٠ شركة ماليزية أعلنت الإفلاس بين تموز ١٩٩٧ وأذار ١٩٩٨، بينما في اندونيسيا - البلد الأفقر والأكثر تأثراً بالأزمة- ألقي بـ ٢٠٪ من السكان، ٤٠ مليون تقريباً، إلى برائن الفقر المدقع. كان للانكماش الاقتصادي تأثير مدمر في إنقاص كل من دخل العائلة والإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والصحية لسنوات تالية. تم طرد أكثر من ١٠٠ ألف طفل في تايبوان من مدارسهم عندما لم يستطع أبائهم متابعة دفع رسوم التعليم. كان للانهايار تأثير مدو خارج نطاق آسيا أيضاً فوصلت موجات ارتداده إلى دول أمريكا اللاتينية وكادت أن تقلب البرازيل إلى هاوية الركود. ووصلت تداعيات الأزمة حتى إلى الاقتصاد الروسي حيث انزلت معدلات النمو لنتجه بشك عكسي، وأصبح الروبل الروسي لا قيمة له كوسيط في سوق تبادل العملات العالمية.

كانت أزمة شرق آسيا صدمة جديده ونسيفاً لكل «وعود» العولمة الواعدة بالخير والنجاح، وكانت تحدياً صلباً في وجه صحة وخصائص صندوق النقد الدولي الاقتصادية. أزمة شرق آسيا زرعت بذور الشك والقلق حول فضائل وميزات العولمة.

# عقوبات اقتصادية على سورية أم على جوارها؟

◀ د. إبراهيم علوش

ترك قرار اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في ٢٧/١١/٢٠١١ يفرض حزمة من العقوبات الاقتصادية على سورية كثيراً من التساؤلات حول تأثير مثل تلك العقوبات على دول الجوار، ومنها الأردن. فالعقوبات سيستعمل عبئها الشعب العربي السوري بالأساس، لكن آثارها السلبية لن تقتصر عليه بآية حال من الأحوال، بل ستعقد حياة الشعب العربي في العراق ولبنان والأردن بالأخص، لو تم الالتزام بها.

وإذا أخذنا التجارة البينية كمثال، سجد في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ مثلاً أن العراق استوعب حوالي ٣٢٪ (المرتبة الأولى)، ولبنان حوالي ١٣٪ (المرتبة الثانية)، والسعودية حوالي ٥٪ (المرتبة الخامسة) من الصادرات السورية، فيما جاءت ألمانيا وإيطاليا في المرتبة الثالثة والرابعة. وقد ارتفعت الصادرات السورية ارتفاعاً أساسياً خلال السنوات الأخيرة (بالرغم من انخفاضها قليلاً عام ٢٠٠٩) إلى ما يقارب الـ ١٤ مليار دولار عام ٢٠١٠، بعد أن كانت ٣ مليار دولار عام ١٩٩٩. فالصادرات كانت محركاً رئيسياً للاقتصاد السوري خلال السنوات الأخيرة، ولنمو وتشغيل العمالة، وبالتالي فإن العقوبات الاقتصادية على سورية، مثل الحظر الاقتصادي على العراق من قبل، ليست إلا محاولة لتجوع الشعب السوري ولضرب اقتصاد البلد بهدف زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

أما الواردات عام ٢٠١٠، فقد جاء حوالي ١١٪ منها من السعودية، و١٠٪ من الصين، و٧،٦٪ من تركيا، و٥،٥٪ من الإمارات العربية المتحدة، و٥،٥٪ من إيطاليا، و٤،٦٪ من روسيا، و٤،٤٪ من لبنان، و٣،٤٪ من مصر، و٤،٤٪ من إيران، و٤٪ من كوريا الجنوبية. وقد ارتفعت الواردات بدورها بشكل أساسي من ٣،٢ مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى حوالي ١٧ مليار دولار عام ٢٠١٠ (مع انخفاضها عام ٢٠٠٩).

وكل البيانات السابقة من موقع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA على الإنترنت.

ونستنتج من هذه اللوحة السريعة للصادرات والواردات السورية: أ - أن أكثر من نصف الصادرات السورية تذهب لثلاث دول عربية فقط، هي العراق ولبنان والسعودية، وهذا يفوق المعدل العربي العام للتجارة البينية بكثير، ويعبر عن توجه عربي في الاقتصاد السوري، ولذلك كان لا بد من ضرب هذه الحلقة بالذات، لأن الولايات المتحدة كانت قد عاقبت سورية اقتصادياً إلى حد لم يعد لها معه أي تأثير اقتصادي عليها. وكما قال أليوت إبرامز في ورثته التي وضع فيها مقترحاً لإسقاط النظام السوري: «أما الولايات المتحدة فقد مارست الحظر بالنسبة لسورية حتى لم يعد لديها ما تفعله في هذا المجال. فلا يوجد بينها وبين سورية أي تجارة أو استثمار تقريباً». لذا اقترح إبرامز تشديد العقوبات الاقتصادية الأوروبية والتركية على سورية. (نص ترجمة ورقة أليوت إبرامز منشور على موقع «الصوت العربي الحر» تحت عنوان: خطة الولايات المتحدة لإشغال سورية).

ب - أن معامل الانكشاف، الذي يساوي نسبة الصادرات زائد



الواردات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، يفوق ٥٠٪، وهذا يدل على أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد السوري. ولكن حتى هذا المؤشر لا يعطي التجارة الخارجية حقها. فالإقتصاد السوري يقوم على أربعة أعمدة: الزراعة، الصناعة، النفط، والسياحة. والقصة ليست قصة نسب مئوية فحسب، بل قصة بنية هيكلية، أي أنها نوعية أكثر منها كمية. فالسياحة وحدها ولدت أكثر من ٨،٣ مليار دولار من العائدات عام ٢٠١٠، من جراء زيارة ٤،٦ مليون عربي، و١،٥ مليون مغترب سوري، و٢،٢ مليون من غير العرب لسورية، حسب الأرقام الرسمية السورية، وقد ضرب القطاع السياحي بقسوة عام ٢٠١١، وضاعت معظم عائداته التي ذهبت إلى تركيا التي تستفيد مباشرة، بهذه الطريقة على الأقل، من زيادة حدة التوتر في سورية والإقليم. وكذلك تلقت سورية أكثر ٢،٥ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠١٠، حسب الأرقام الرسمية السورية أيضاً، وهو ما كان يفوق المتوقع، ولكن الاستثمار الأجنبي المباشر حساس جداً لارتفاع منسوب المخاطرة وعدم اليقين، وهي العوامل التي تؤثر على الاستثمار المحلي بدوره، وهو المطلوب أمريكياً بالطبع. أما القطاع النفطي فيؤمن للحكومة السورية ثلث عائداتها بالقطع الأجنبي، ومن هنا جاء الحظر الأوروبي على واردات النفط والغاز السورية، خاصة أن ٩٠ بالمئة من صادرات النفط السورية تذهب للدول الأوروبية. وما عدا ذلك، فإن الصادرات السورية في معظمها زراعية وصناعية خفيفة، فهذه حرب اقتصادية بلا أدنى شك، وقطع الأرزاق أشد وطأة من قطع الأعناق في الكثير من الأحيان. ج - أما الجانب الإيجابي في هذه الصورة المكفهره فهو أن تركيز سورية على العلاقات الاقتصادية العربية، ناهيك عن خريطة تحالفاتها السياسية، ستجعل العقوبات الاقتصادية غير فعالة على الأقل في حالة العراق ولبنان وروسيا والصين وإيران. وقد تعاني سورية بعض الشيء على المدى القصير قبل أن تجد بدائل - متوفرة في النهاية - لأسواق الدول التي تقاطعها

استيراداً وتصديراً ما دام الأمر لم يصل إلى حظر دولي عبر الأمم المتحدة، وهو ما نأمل أن تضمه روسيا والصين.

وليست سورية بلدا يعيش على الاستيراد حتى يجوع ويعمرى إذا لم يستورد الطعام والثياب من الخارج، بل لديه البنية التحتية لتدوير معقول من الاكتفاء الذاتي في أسوأ الأحوال، وهو ما يتطلب تعزيز روابط السوق الداخلية وتعميقها، بالإضافة لضرورة إيجاد بدائل إقليمية ودولية للخليج العربي وأوروبا الغربية. فالصين بأمس الحاجة للنفط ومشتقاته، والهند تحتاج للفوسفات الذي تصدره سورية، وآسيا هي الصاعدة اقتصادياً، وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية هي الأقلة. ومستوى المعيشة قد يتأثر، لكن العقوبات لن تخضع سورية، بل قد تخرج أقوى إذا مدت خيوطا باتجاه منظمة شنغهاي للتعاون ويسار أمريكا اللاتينية.

وعلى كل حال، على تركيا أن تتذكر أن تجارتها مع سورية بلغت مليارين ونصف المليار دولار تقريبا عام ٢٠١٠، وأن صادرات تركيا إلى سورية بلغت تقريبا ثلاثة أضعاف صادرات سورية إلى تركيا، كما أن سورية والعراق منفذها التجاري إلى دول الخليج العربي، وتركيا تقامر بكل ذلك مقابل طموح إمبراطوري لن يتحقق.

الانعكاسات المحتملة للعقوبات على سورية على الأردن:

وقع الأردن وسورية اتفاقية تجارة حرة في ٨/١٠/٢٠٠١ كان يفترض أن تلغي الضرائب الجمركية على ٩٩٪ من السلع التي يتم تبادلها بين الدولتين. وقد أصدرت غرفة تجارة عمان تقريرا في ٢٨/١١/٢٠١١ قالت فيه أن التبادل التجاري مع سورية خلال الأشهر التسعة المنصرمة قد ازداد حوالي ١٥٪ وصولاً إلى حوالي ٤٠٠ مليون دولار، مقارنة بنفس الفترة خلال العام الماضي. وعبر تقرير الغرفة عن أمله أن لا يتأثر التبادل التجاري بين الأردن وسورية بسبب عقوبات الجامعة العربية، وأن لا تتأثر التجارة الأردنية مع لبنان وتركيا باعتبار سورية المنفذ البري الوحيد للأردن إليهما... وهو ما عبر عنه كثير من الأردنيين مؤخرا، بعضهم رسيون سابقون...

وقد بلغ حجم التجارة البينية السورية-الأردنية عام ٢٠١٠ أكثر من ٦٠٠ مليون دولار حسب دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. كما يرتبط البلدان بعلاقات تجارية واقتصادية متشعبة لا تقاس فقط بحجم التبادل التجاري، بل بالجغرافيا واستحقاقاتها. فكثير من التجار الأردنيين يستوردون بضائعهم عبر ميناء اللاذقية، لأن الشحن عبر المتوسط أقل كلفة من الشحن عبر البحر الأحمر، وهو ما أصبح أكثر تعقيدا مع ازدياد كلفة التأمين على الشحن البحري إلى ذلك الميناء.

والأردن يستورد ٦٠٪ من قمحه من سورية، ونحدث هنا عن تأمين الخبز اليومي للناس. وبالمقابل، تستورد سورية الإسمنت من الأردن. وقد أدى انخفاض استيراد الفواكه من سورية خلال الفترة الماضية إلى ارتفاع أسعار التفاح والبرتقال بالتحديد في الأردن، وهو ما يؤثر على ما سيأتي لو تدهور الوضع الأمني والاقتصادي في سورية. فتخيلوا لو حدث هذا على نطاق أوسع لخبز المواطنين الأردنيين اليومي!

كما أن منطقتي الرمثا وإربد تعتمدان إلى حد كبير على نقل السلع والأشخاص بين الأردن وسورية، وقد تأثر ذلك القطاع بشدة منذ بدأت الاضطرابات في سورية.

وهناك مناطق حدودية أردنية ترتبط بشبكة الكهرباء السورية، وترتبط سورية بخط الغاز العربي عبر الأردن. فماذا سيحدث لكل هذا؟!!

وللتأكيد على تأثير الجغرافيا على الاقتصاد، نشير أن وزارة السياحة والآثار الأردنية ذكرت أن عائدات السياحة انخفضت في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وانخفضت أكثر من الربع لشهر تموز ٢٠١١ وحده، مقارنة بتموز ٢٠١٠. والسبب هو أن الرحلات السياحية غالبا ما تتضمن زيارة مصر والأردن وسورية ضمن حزمة واحدة، وبالتالي فإن ظروف مصر وسورية أثرت بشكل مباشر على الأردن سياحيا، والسياحة قطاع أساسي في الاقتصاد الأردني تجاوزت عائداته ٣ مليار دولار عام ٢٠١٠. والسائح الأجنبي لن يأتي للمتعة بمرافق الأردن السياحية إذا اشتعلت حرب أهلية في سورية أو حدث فيها تدخل تركي.

ويدفع الأردن اليوم الثمن الغالي بسبب فقدانه لموقعه السابق في السوق العراقية ولشحنات النفط العراقي بأسعار رمزية من جراء الغزو الأمريكي للعراق، وينعكس ذلك الآن بشكل مباشر على ازدياد العجز في الميزان التجاري وفي الحساب الجاري الأردني بشكل فلكي. وإذا كانت الولايات المتحدة قد دفعت مبالغ تعويضية للأردن عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ عن ذلك الغزو، فإن الخسائر طويلة المدى للاقتصاد الأردني كانت أكبر بما لا يقاس من تلك التعويضات، فهل من مصلحة الأردنيين أن يكرروا مجددا تلك التجربة مع سورية، وهذا دون أخذ الانعكاسات الأمنية والسياسية لانفجار الوضع في سورية على الأردن بعين الاعتبار، والتكاليف الاقتصادية التي سيتكبدها الأردنيون من جراء تلك المغامرة الرعناء وغير المحسوبة، إلا على قياس غيرهم؟!، ودون أخذ الموقف المبدئي والرابط القومي العربي والشامي بعين الاعتبار!

• عن «الصوت العربي الحر»

## محاضر أميركية سابقة تفضح خطط الأطلسي حاضراً

(إف بي آي):

«معارضون» سوريون

يتدربون في قاعدة تركية

أعلن سبيل ادموندس أحد العاملين السابقين في مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي «اف بي آي» أن المعارضين من أعضاء الجيش الحر السوري يتلقون تدريبات سرية في مخيمات مدينة «هتاي» الحدودية مع سورية، (أي لواء اسكندرون السوري أصلاً- قاسيون).

ونقلت صحيفة «ميليت» التركية عن ادموندس قوله إن ضباط القوات الأميركية وحلف الناتو يقومون بتدريب المعارضين السوريين في قاعدة انجريك كما أوردت وكالة أنباء الشرق الأوسط.

وأضاف: «إن المعلومات الواردة إليه من مصادر أميركية وتركية تشير إلى أن أعضاء الجيش الحر السوري بزعامة العقيد رياض الأسعد يتدربون في قاعدة انجريك منذ شهر أيار الماضي وأن أميركا تدرب المعارضين بالإضافة إلى تقديمها الدعم المالي والسلاح لهم»، مؤكداً أن الولايات المتحدة تهرب الأسلحة لسورية من قاعدة انجريك.

• وكالات

◀ عدنان برجس

أميط اللثام مؤخراً عن بعض محاضر اجتماعات مجلس الأمن القومي الأمريكي في صيف عام ١٩٩٠، أي قبل فترة وجيزة من الغزو العراقي لدولة الكويت. وقد جاء في محضر الاجتماع المؤرخ في الثالث والعشرين من شهر تموز/ يوليو ١٩٩٠، أن مستشار الأمن القومي الأميركي في ذلك الوقت برنت سكاوكروفت قد قال:

إن قيام العراق بعمل عسكري ضد الكويت وإن كان سيمثل خطراً على مصالحنا الاقتصادية في المنطقة، إلا أنه قد يمنحنا الفرصة لكي نقضي مع أطراف دولية على القوة العسكرية العراقية.

ويضيف في المحضر عينه: لقد انصب اهتمامنا منذ انتهاء الحرب الإيرانية-العراقية على كيفية منع العراقيين من خوض حرب ضد «إسرائيل»، وقد عقد الرئيس بوش (الأب) معنا ثمانية اجتماعات في الشهور الماضية لبحث هذا الموضوع تحديداً، ولتقدير خطر القوة العسكرية العراقية على مصالحنا في المنطقة. وقد انتهينا وقتها إلى أن قيام العراق بعمل عسكري ضد «إسرائيل» هو أخطر بكثير من قيامه بعمل ضد الكويت، على الرغم من أن تهديد الكويت سوف يؤثر على مصالحنا النفطية وعلى نفوذنا في المنطقة، وفي حين أن الدول العربية سوف تتقسم في مواقفها ما بين مؤيد ومعارض أو محايد بالنسبة للكويت، فإنها ستؤيد جميعها العراق في حال خوضه حرباً مع «إسرائيل».

ويتابع: «لم يحسم العراقيون مسألة خيارهم العسكري، ونحن مازلنا نزودهم بصور الأعمار الصناعية حول سرقة الكويت لنفطهم، ومن ناحية ثانية نحن نحرض الكويتيين على عدم الاستجابة للمطالب العراقية وبضرورة ألا يسمحوا لهم بالخروج بآية مكاسب نتيجة ضغطهم... إن المشكلة بين العراق والكويت



ما زالت تحت السطح، وعندما يقوم العراقيون بخطوتهم العسكرية فسنقابلها بكل حزم».

ويؤكد «أن تدخلنا سيكون خطوة باتجاه أهداف أكبر، أولها تواجدنا في المنطقة وسيطرتنا على النفط الخليجي والعراقي وتأمين حلفائنا الإسرائيليين والأقرب من الخطوط السوفيتية، وتدمير الآلة العسكرية العراقية التي أصبحت تعلق «إسرائيل»؛ وثانيها أنه سيكون بإمكاننا التدخل في شؤون أية دولة سياسية واقتصادياً وعسكرياً، بل سيكون بإمكاننا تغيير أنظمة حكم لا نريدها مثل النظام العراقي أو القيادة الفلسطينية التي يرأسها ياسر عرفات».

ويشد «إننا نحاول إدخال العراق في مصيدة الكويت، وعندها سنبدأ ولن نتوقف إلا بعد إسقاط صدام حسين. سنحارب تحت علم الأمم المتحدة، وإذا تحقق النصر فسيكون لنا، وإذا تحققت الهزيمة فسنكون لغربنا، وجيشنا لن يقاوم مباشرة هناك بل سيكون القتال من نصيب الدول العربية التي حصلنا منها على وعود بذلك، وإن قرار ضرب العراق قد اتخذ

يناير الشعبية، مع الضغط لإحداث انقسام في الجيش السوري تحت ذريعة مواجهة النظام؟

إن الادعاءات الأطلسية والاستعمارية بحقوق الإنسان والديمقراطية ليست لها أية مصداقية، ويكفي دليلاً على كذب تلك الادعاءات ذلك الإصرار الأوروبي والأميركي، مع بعض مؤيدي الأطلسي من المصريين، على تسليم السلطة في مصر لقيادة مدنية غير منتخبة مع أن الانتخابات هي الوسيلة الأمثل للديمقراطية الغربية. وإن الحقيقة التي لا تقبل النقاش هي أنه بعد حرب تموز التي تغلبت فيها مقاومة شعبية لبنانية على الجيش الصهيوني، وبعد تمكن شعب أعزل في غزة من مقاومة هذا الجيش رغم استخدامه أقصى الهجمة وأكثر الأسلحة فتكاً، تأتي المحاولات الأميركية الصهيونية، لإجهاض انتفاضات الشعب العربي من محتواها من جهة، ولتقضي على أهم جيشين باقيين حتى الآن في المنطقة العربية من جهة ثانية.

إن ضرب المؤسسة العسكرية في مصر وتقسيم الجيش السوري يعني أن تصبح الأمة جسداً بلا عمود فقري، فيسهل حينها تقطيع كياناتها وتقسيم مجتمعاتها ونهب ثرواتها وإقامة الإمبراطورية الصهيونية من النيل إلى الفرات، كمقدمة لمد هذه الإمبراطورية لاحقاً وفق قواعد وتبشيرات مشروع الشرق الأوسط الجديد إلى الدول الإسلامية كتركيا وإيران.

لقد أثبت الشعب العربي توفقه إلى الديمقراطية الحقيقية وإلى الإصلاح والتغيير والتطوير، لكن لا بد أن تكون حذرين حيال الوعود الاستعمارية والدعاية الإعلامية المرافقة، فستفيد من تجارب الماضي لتكون أكثر وعياً وأكثر استيعاباً لمخططات الجيوشان المصري والسوري وهما أوطاننا بذريعة التغيير ولا تنساق إلى حروب أهلية بدعوى مواجهة هذا النظام أو ذلك.

• مدير المركز الوطني للدراسات، مدير مجلة الموقف

# الجبهة العمالية - الشعبية الوطنية في مصر.. (٢-٢)



## الاستدارة والتراجع:

شهد عام ١٩٧٤ عقب نصر أكتوبر بداية التراجع بصدر قانون استثمار المال العربي والأجنبي. كان صدور هذا القانون قد أحبط بأوهام تطوير الاقتصاد وتسريع النمو والإفادة من التكنولوجيا الحديثة. لكن ما جرى فعلياً أكد أن عملية استدارة واسعة قد بدأت باتجاه نظام اجتماعي يقوم على الرأسمالية التابعة، بالكف عن التنمية الشاملة المستقلة، بكل ما استتب ذلك من تدمير للحقوق والضمانات الاجتماعية التي تحققت بفضل نضالات الطبقة العاملة والشعب الكادح. وحيث تم تدمير الصناعة وتدهورت الزراعة نتيجة لفتح الأبواب للمنتجات الأجنبية، وتدهورت الخدمات. وصولاً إلى بيع القطاع العام بعد تخريب واسع له، وتم تسريح مئات الألوف من العمال المهرة، وتوقفت التعيينات لمن وصلوا إلى سن العمل من خريجي المراحل التعليمية المختلفة وغيرهم. والأنكى هو تقنين أقصى استغلال للطبقة العاملة بإصدار قانون العمل الموحد والحق اضرار فادحة بالتنظيم النقابي الذي فقد فاعليته وأفرغ من أعداد كبيرة من قياداته، بفعل قانون النقابات غير الديمقراطي وفرضت عليه هيمنة جهاز مباحث أمن الدولة. وإضافة إلى ذلك توفرت بيئة سمحت بعمليات اختراق واسعة عبر التمويل الأجنبي لمراكز عمالية تعبت وتخرب داخل الطبقة العاملة خدمة لأجندات أجنبية معادية تستهدف تدمير وحدة الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي تحت شعار «التعددية النقابية».

لقد أدت عملية الاستدارة والتراجع والردة عن سياسات التنمية المستقلة إلى أضرار فادحة لحقت بالوطن. إذ انعكست على سياسات مصر الخارجية (العربية والإدولية) فقلصت دورها القيادي والريادي عالمياً وإقليمياً. وأنتجت انهياراً فادحاً بأوضاع الطبقة العاملة لا تقتصر فقط على معدلات البطالة غير المسبوقة، وإنما ألقت بنصف عمال مصر إلى صفوف العمالة غير المنتظمة، وحرمت أكثر من نصف العمالة المنتظمة (خصوصاً في القطاع الخاص المصري والأجنبي) من إقامة نقاباتها. لكن الأكثر خطراً ووحشية هو انهيار نصيب العمل من الدخل القومي بدرجة فادحة لمصلحة نصيب رأس المال، واتسعت هوة التفاوت الطبقي بشكل هائل بين الطبقة العاملة والفلاحين وكل الكادحين وبين الأقلية النخبة المتوحشة. وتحول الاقتصاد المصري من اقتصاد منتج إلى اقتصاد ريعي. كل ذلك من أجل مصلحة الرأسماليين وطواغيت المال المصريين والأجانب.

## مقدمات ثورة ٢٥ يناير:

بعكس ما يشاع زيفاً، فإن ثورة ٢٥ يناير لم تكن

تنحي مبارك، وهو ما أدى مع موقف الجيش إلى حسم الأمر بخلع الرئيس السابق.

## محاولات إجهاض الثورة:

تجرى منذ اليوم الأول للثورة محاولات سرقتها وإجهاضها لمصلحة قوى الرأسمالية المصرية التابعة، والأجنبية، ولن يعملون وفق أجندات خارجية الذين ظهرها فجأة على مسرح الأحداث. ويشهد على ذلك تجاهل كامل وعدم إبراز للمطالب الشعبية الثورية بتغيير جذري للسياسات التي سار عليها النظام القديم في كل المجالات. إذ أن كل الأحزاب والقوى السياسية تطالب أو توافق ضمناً على استمرار العمل بنظام «الاقتصاد الحر» أي النظام الرأسمالي في ظل حكم مبارك. اكتفاء بتصوير العدالة الاجتماعية على أنها مجرد إصلاح للأجور في ظل السياسات القديمة التي لا تزال تتمسك بها. ويتجاهل الجميع القضية الأساس وهي نظام الملكية في المجتمع الذي يعيش أكثر من نصفه تحت خط الفقر والعوز والبطالة، وتعانى الغالبية الساحقة من نصفه الآخر من تدني مستويات معيشتها. بينما تتركز نسبة ٨٠٪ من الثروة في يد ٥٪ من كبار الرأسماليين. لقد اختفى الطبقي (الاجتماعي- الإقتصادي)، والوطني، والديمقراطي الشعبي تماماً من خطاب الجميع، وعلى رأسهم المرشحون المحتملون لرئاسة الجمهورية.

## خط وأهداف الطبقة العاملة المصرية

إزاء الأوضاع القائمة الآن. فإن الطبقة العاملة مدعوة إلى الحفاظ على الثورة وتطويرها والسير بها صوب أهدافها. وهي قادرة على تحقيق ذلك من أجل ذاتها ومن أجل كل الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة. وهو ما يتطلب منها موقفاً

عادلة للأجور وربطها بالأسعار، وتحسين المعاشات، ووقف بيع الأراضي لغير المصريين. وضبط الأسواق ووقف الاحتكار.

إلغاء قانون العمل الموحد ووضع قانون جديد للعمل يشارك العمال بفاعلية في وضعه. يعيد للطبقة العاملة الحقوق والضمانات الاجتماعية التي سلبت منها وينميتها.

وضع قانون جديد للنقابات يضمن وحدة الطبقة العاملة واستقلالية تنظيمها النقابي ووحدة وديمقراطيته.

تجريم التمويل الأجنبي بوجه عام وخصوصاً للأنشطة العمالية والنقابية. حيث أنه يتم وفق أجندات أجنبية وصهيونية معادية.

إعادة كافة الحقوق الاجتماعية وأولها حق العمل، والتعليم المجاني، والعلاج المجاني، وحق السكن اللائق والرخص وإعادة دور الدولة في النقل العام الرخيص، وتعميم التأمينات الاجتماعية وتدقيق كل حساباتها، وإعادة المطرودين قسراً من أعمالهم بواسطة المستثمرين أو إدارات القطاع العام الفاسدة، وعودة من هم دون سن الخمسين ممن أحيلوا للبعاش المبكر إلى أعمالهم باعتبارهم فصلوا تعسفاً أو رفع قيمة معاشاتهم لتتساوى مع أجور أقرانهم المستثمرين في العمل، ووضع حد أقصى للأجور لا يجب تجاوزه.

## ديمقراطياً:

كفالة حق الاضراب والاعتصام والتظاهر والاحتجاج السلمي، والتفاوض الجماعي، وإنشاء صناديق الاضراب، وإلغاء كل العقود والاتفاقيات التي تلحق مظالم وأضراراً للعمال وإلغاء وتجريم الفصل التعسفي.

إعادة تعريف العامل والفلاح بشكل موضوعي يمنع الطبقات الأخرى من انتحال هذه الصفة واغتصاب حق العمال والفلاحين في المجالس المنتخبة، وتثبيت نسبة الـ ٥٪ لعمال والفلاحين في هذه المجالس وتضمينها في الدستور.

تفعيل قانون الغدر، وتطبيقه على كل من أفسدوا الحياة السياسية.

حل الأحزاب التي تلتفت وتخرج على قانون الأحزاب السياسية والتأكيد على الدولة المدنية وتضمين ذلك في الدستور.

إن تحقيق هذه الأهداف رهن بتنظيم صفوف الطبقة العاملة في جبهة عمالية - شعبية وطنية. وهي الضمان لاستمرار الثورة في طريقها وعدم سرقته.

gab.omaliah@hotmail.com · ilbadrawy@yahoo.com

أواخر أكتوبر ٢٠١١

الجبهة العمالية - الشعبية الوطنية

## الإسلام «المعتدل» إذ يدير الدفة؟!!

مهند دليقان

ينجح الإسلام «المعتدل» في الانتخابات التونسية والمغربية والمصرية، وتمهد لذلك وتواكب وتتنى عليه الشبكات الإعلامية العربية البترو- دولارية حتى لتكاد تتطابق في تغطيتها للانتخابات السالفة الذكر مع أكثر الخطابات خشبية، خطابات الأنظمة التقليدية التي عودتنا على تلقي الانتخابات على أنها عرس وطني..!

إزاء واقع جديد، يجتهد كثيرون ومنهم «علمانيون» و«يساريون» لتقديم التنظيمات المختلفة حول «اعتدال» الإسلام إياه، وتأتي تفسيرات هذا الاعتدال في جانبين: الأول أنه ليس طائفاً البيت، ولن يرغم أحداً على دفع الجزية، وسيرحب بأهل الذمة مواطنين في دولته، ومثال ذلك هو السعودية..!، أما الجانب الآخر فيتمثل بأن هذا الشكل من «الإسلام» معتدل لأنه ليس متطرفاً في معاداته لإسرائيل ولأمريكا ولغرب كما حال المتطرفين في حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله والمقاومة العراقية!!

بالمقابل، تسعى الأنظمة التي لما تسقط بعد إلى تخويف الناس من مآلات التغيير بتضخيم شبح الإسلام السياسي، ولا شك أنهم محقون بجزء مما يقولون في هذا الخصوص، ولكنه حق يراد به باطل، يراد من خلاله تكريس الأوضاع القائمة ومحاولة إغلاق الباب أمام أي إمكانية لتغيير جدي.. وقبل مناقشة هذا وذاك لعل من المفيد تقصي الأسباب الكامنة وراء وصول الإسلام «المعتدل» إلى السلطة، ومن ثم قراءة المصير المتوقع لهذه القوى..

استمرت قوى الإسلام «المعتدل» وعلى رأسها الإخوان المسلمون في لعب دور القوة الثانية في كل بلد من البلدان العربية التي وجدت فيها، واستفادت دائماً من «المظلومية التاريخية» التي كرستها بحقها الأنظمة العلمانية في تمثيلية مشتركة برزت بقوة في مصر ما قبل الثورة، حيث تحظر جماعة الإخوان المسلمين وتدير الدفة في الوقت نفسه.. وحافظت تلك القوى على موقعها كقوة ثانية مع مظلومية تاريخية، لكي تؤمن البديل الوهمي عند أي تغير مقبل وهذا ما حدث.. حيث اضطرت أمريكا ومنظومتها إلى استبدال أدائها القديمة تحت ضغط الجماهير العربية المتصاعد، والتعويل على استمرار هذه الأدوات في إدارة الدفة قدر المستطاع بعبالة الإيهام بالتغيير.. ولكن هذا لن يطول! فعلى الرغم من أن وصول الإسلام المعتدل إلى السلطة يدل على حجم الاختراقات والنهميش داخل المجتمعات المعنية إلا أنه يدل من جهة أخرى على مدى عمق الأزمة الأمريكية- الأوروبية والرأسمالية عامة، فإن التضحية بالورقة الأخيرة سيكون باهظ الثمن إذ لا إمكانية ولا وقت بعد تكشف مضمون الإسلام المعتدل المعادي للشعوب لإعادة خلق بدائل تخدم الغرب، ولعل هذا البنيان سيستدعى سريعاً على محك المطالب الاقتصادية الاجتماعية لشعوب نائرة أهكتها قوى النهب الداخلية والعالمية وستكشف سريعاً عن برامجها من نمط الاقتصاد الحر في عامل مشترك بين القديم والحديد الوهمي، فحقيقة الأمر أن الأنظمة لما تسقط بعد! ولن تسقط حتى يتكسر سياسياً العداء لأمريكا و«إسرائيل»، واقتصادياً العداء لليبرالية والاقتصاد السوق..

## شكراً... راشد الغنوشي

لا شيء في الواقع يشي بمثل هذه التخيلات، وريما الأوهام. والعكس صحيح تماماً، فما نلاحظه عدا عن التصريحات والمواقف المعلنه، للتصل من فلسطين، وقضية الصراع العربي الصهيوني، وإدارة الظهر للمقاومة، سلوكاً وفكراً، أن حجم الملفات الداخلية الحقيقية والمفتعلة لدى تلك القوى، سوف يعني أن على من يريد الانتظار، الانضمام إلى «أهل الكهف». ولا بأس من التذكير بواقعة ذات دلالة لافتة. فقبل نحو أسبوعين، ومع القرار الصهيوني بهدم جسر المغاربة في القدس، جرت الدعوة إلى تظاهرات مليونية لنصرة القدس، ولكن من جرى العمل على حشدهم أمام الأزهر لم يتجاوزوا بضعة آلاف، واقتصرت مليونية الأردن على آلاف أيضاً.

بصرف النظر عن الحقائق المعروفة أو تلك التي ستكشف من كثيرين، بشأن الموقف من فلسطين، والصراع العربي الصهيوني، فليس الهدف هنا، ولا يجب أن يكون تشكيكاً بموقف الجماهير العربية من قضية فلسطين، أو من تهويد القدس، أو من الانتصار للشعب الفلسطيني، ودعم نضاله العادل. ولكن لا بد من محاولة فهم ما يجري.

لنفترض جدلاً، أن تلك القوى، تريد فعلاً الالتفات إلى قضية فلسطين، بعد الانتهاء من ترتيب أوضاعها الداخلية، (لم نعدم من يقول: إن الغنوشي يتكتم، ولا يريد استعلاء الغرب الآن!!) فهل المطلوب من الفلسطينيين البقاء في حالة الانتظار والتربص لما يحدث؟ ألا يتوجب عليهم إبقاء قضيتهم حية في الوجدان الشعبي، ومركز استقطاب تستحق معه أن تظل في مكانة القضية المركزية للعرب جميعاً؟ وأن تظل البوصلة، وأداة القياس؟

وإن كانت هذه القوى ستظل مشغولة، أو متشغلة بالمهم القائمة، أو التي سوف تستولدها (بعضها) حدد أولويته اليوم بحظر روايات نجيب محفوظ (المفسدة) فهل سيطل الفلسطينيون في حالة الانتظار أيضاً؟

بصراحة شديدة، لقد أدت سنوات من عبث النسوية والمفاوضات، ومن ثم الانقسام المقيت، إلى تآكل كبير

# إخوان مصر بداية حكم ونهاية نفوذ

◀ جبران الجابر

**لا غرابة أن تسفر الانتخابات في مصر عن تقدم حزب الحرية والتنمية وغيره من الأحزاب التي تقدمت إلى الشعب المصري باعتبارها أحزاباً دينية لخصت توجهاتها وبرامجها بشعار «الإسلام هو الحل».**

قديم حزب الإخوان المسلمين (الحرية والتنمية)، ومر بمحطات كثيرة خلال عشرات السنوات. وكانت سنوات السادات ومن بعده مبارك أفضل سنوات للازدهار والانتشار. أي ذلك مجانية للحقيقة ومصر فيها الأحكام العرفية وأجهزة الأمن والدكتاتورية؟ وهل كانت الجماعة خارج مناحات العلاقات السياسية المبنية على الأحكام العرفية وقانون الطوارئ؟ إن ظاهر الأمور وسطحيتها تقدم أمثلة على أن الجماعة لو حقت وسجن منها قادة وأعضاء وحوكموا ناهيك عن الملاحقة.

إن الواقع الموضوعي في أبعاده الجوهرية يضع الأمر بصورة أخرى، ويقدم التاريخ أمثلة عديدة على أن الحلقة الأساسية في المشاركة السياسية تكمن في امتلاك السبل المباشرة أو غير المباشرة للوصول للجماهير الشعبية. وقد قدمت الكثير من الدول الإسلامية البرهان على أن الدعاية الدينية والأنشطة الدينية المتنوعة تظل خارج مفاعل حالة الطوارئ والقوانين العرفية، وشكل ذلك المناخ الملائم لنشاط الجماعة.

كان السادات مهادنا مع الجماعة وكثيراً ما كان متصالحاً معها، ولم يقف الإخوان المسلمون في مصر موقف المعارض الحازم ضد اتفاقية كامبديفيد وكثيراً ما لاذت الجماعة خلف الأدعية واختصار الأمور بترداد أن «الإسلام هو الحل»، وأسهم السادات في عراكه مع القوى الوطنية واليسارية في تشكيل أرضية اجتماعية مناسبة للإخوان المسلمين، وكانت الحملات الدعائية على مرحلة عبد الناصر مادة مساعدة في النشاط الجماهيري لإضعاف الناصرية وصرف الجماهير عنها.

وقبل هذا وذلك كانت نكسة عام ١٩٦٧ أيام عبد الناصر مادة دعائية في أن مواجهة «إسرائيل» لا تصح دون الإيديولوجية الدينية، وذهبوا في البرهان على ذلك باتجاه تعميم فكرة أن الصهيونية حركة تمتد الإيديولوجية «اليهودية» أو «التوراتية» وأن الانتصار عليها يتطلب الاستناد إلى الإيديولوجية الإسلامية. أما حسني مبارك فاتباع استراتيجية «لا مصالحة ولا عداء» مع الجماعة وشكل ذلك أساساً سياسة «الزق زاق» التي تمثلت بهجمات واعتقالات ومحاكمات أحياناً والسماح للجماعة بالنشاط السافر في النقابات والانتخابات، كان ذلك



الحلول لها، كان ذلك المناخ مصدر قوة للجماعة التي أكثر من نشر شعار «الإسلام هو الحل» وكانت آراء الجماعة تصدر باعتبارها ذات خاصية إلهية. وأن الأحزاب الأخرى عاجزة لأنها لا تأخذ بالحل الإسلامي، ولم يتخل الجماعة بالأساليب الدعائية التي توحى أنها المخولة إلهياً بحل المعضلات، وتعتمد دعايتها في الأوساط الاجتماعية الفقيرة على موضوعة تكفير الآخرين من السياسيين والشخصيات الوطنية.

لقد أجادت الجماعة الجمع بين الدعاية السياسية والأنشطة الاجتماعية سواء عن طريق الجمعيات الخيرية الدينية أو عن طريق الأطباء والمحامين وغيرهم.

وهكذا فالجماعة لم تواجه استراتيجية التصفية واستفادت من الظواهر الطائفية التي كانت خلفها أجهزة حسني مبارك، أنضيف أن خصائص تاريخية لفعالية وتأثير الدين كانت سندا للجماعة في دعايتها وقدمت نفسها باعتبارها قوة للدفاع عن الإسلام ونشره وركزت على الفكر القومي العربي؟

وكانت طروحات الحركة تعتمد فكرة أن الفكر القومي فشل وبعيد عن الموروث التاريخي، وأن الإسلام هو الموحد. أما الوحدة العربية فإنها لا ترقى إلى مكانة هامة في الفكر الاعتيادي المصري ناهيك عن أن الأفكار الدينية أقدم من الأفكار القومية في تاريخ البشرية قاطبة، وليست قليلة المشاكل المعصية على الوعي الاعتيادي والتي تتكسب خاصية الدفع نحو التيارات الدينية باعتبارها الحامل للفكر الديني. وفكرة عميقة أخرى هي أن الفكر الميتافيزيقي قديم في فعالياته وسيادته على الوعي الاعتيادي. ومن البدهي القول إن عداء الحركة للاشتراكية

التكتيك الذي تمسك أجهزة الأمن بخيوطة يخلق مساحات الانفراج للتحرك في الأوساط الاجتماعية، كما كان له دوره في تطوير التنظيم، كيف لا والجماعة تؤثر في أوساط جماهيرية متنوعة؟ وقد قابل الإخوان مرحلة مبارك بما يمكن تسميته باستراتيجية «الكر والفر» فحينما هجوم على الوضع ثم مشاركة في الانتخابات، وحينما إدانة لأعمال الإرهاب وتبرئه منها، وأحياناً دفاع يندد بالأراء القائلة إن الجماعة تفرض الإرهاب.

كان العامل الآخر في تعزيز دور الجماعة إحكام الطوق على الأحزاب اليسارية والناصرية فهي في مواجهة الأحكام العرفية وأجهزة الأمن بصورة مباشرة كما أنها مستهدفة بصورة دائمة من الجماعات التكفيرية وقد انتجت تلك الحالة وضعاً مناسباً لسياسة الحزب الحاكم الذي كان همه القيود المتلاحقة على قادة تلك الأحزاب مع تقديم وجبة السم بالدم حيث مثل هذا الحزب أو ذلك في مجلس الشعب وفي مجلس الشورى، وقد أدت الأحكام العرفية وحالة الطوارئ إلى مزيد من تهميش تلك الأحزاب وتعميق عزلتها الجماهيرية. أما الأحزاب المعارضة فقد أبعدها العقود العديدة المتلاحقة والمتمثلة بمختلف صنوف التعذيب والسجون والملاحقة، أبعدها وغيبها عن الجماهير الشعبية.

كان استئصال الأزمت المعاشية والاقتصادية واستئثار الفساد وتزايد الفقر والتشرد والبطالة عاملاً أخر دفع جماهير واسعة نحو فكرة استئصال حل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية، وانتصبت تلك الظواهر وكأن معالمها ليست شأن العقل، إنها معجزات وألغاز وظواهر لا يستطيع العقل مواجهتها وإيجاد

## غليونون.. يكرهني!

◀ معن خالد



وحدثه عن الاستبداد المترافق مع ذريعة الغزو المنسية، أي أسلحة الدمار الشامل التي اختفت فجأة رغم تقارير المراقبين الدوليين (البرادعي رئيسهم السابق).. وتلك التطمينات التي أغدقها على الغرب باسم الشعب العراقي وهو يدهم بأن العراق سيغير سياسياته تجاه أميركا والصهيونية

كم يشبه برهان غليون الملك السعودي، المؤتمن الحالي على الديمقراطية ودماء المسلمين.. ولا أدري ما تعريف المسلمين عند هؤلاء الملوك؟ كلنا نتذكر ما قاله الراقص مع بوش عن حزب الله وأهم مجموعة من المغامرين..

تناسى فجأة كثير من الناس بفعل الدم النازف والشحن الطائفي والذي من المفترض أن يكون (السياسي والعلماني) غليون منزها عن دنسه، تناسى بعضهم أن السنيورة بكى أمام الغرب على بلاده ليس تصعيداً ضد «إسرائيل» بل لإرسال قوات اليونيفيل إلى بلاده وسعيها منهم إلى تأديب (زعران) المنطقة ونزع سلاحهم وتسليمها لجمع آل الحريري وجنبلات، أما «إسرائيل» فهي شئ آخر، هي كائن انفعالي جدا وعلينا كعقلاء أن نستوعبه..

كم تشبه يا غليون جماعة ١٤ آذار الذين صاغوا فكرتهم الساذجة (لبنان أولاً) وما أنت تقول اليوم سورية أولاً.. يبدو أن الغليون صدق حديث جماعة الحريري على أنهم ملهمو الربيع العربي بثورة الأرز التي لم تترك عميلاً إسرائيلياً إلا وجمعتهم في صفوفها.

## جمهور التغيير..

◀ غيث الخوري

يوجد لدى بعض أوساط النخب والمعارضة توجس مفاده: إن المطالب بالتغيير هو فقط من يرفع شعار «إسقاط النظام»، وعلى هذا المبدأ فإنهم يستثنون من جمهورهم شرائح واسعة من المجتمع السوري ويعتبرونها إما مؤيدة للنظام ولا تريد التغيير، أو أنها خائفة من هذا التغيير وما سيترتب عليه، ويترب على ذلك أنهم إذ يعقدون المؤتمرات ويصدرون البيانات والمواقف، فهم لا يخاطبون فيها هذه الجماهير وهموماً، معتبرين أنها لا تريد التغيير كونها لا تتبنى شعاراتهم. وفي رؤيتهم الصورية والناقصة هذه إنما يكمن «مصرعهم»، ومقتلهم سياسياً واجتماعياً، لأنهم مازالوا يحملون عقلية الفضاء السياسي القديم، ويعملون بعقلية النظام الذي يعارضونه نفسه! لأن النظام من جهته يعتبر أن الجماهير المؤيدة له سوف تبقى مؤيدة دائماً وأبداً، مهما قمع واستبد واستمر بحله الأمني ماضياً بالبلاد والعباد إلى الهاوية، ومعتبراً كل مطالب التغيير مؤامرة يجب سحقها.

إن «معارضاً» من هذا الطراز، لا يعي ولا يفهم أن هذه الجماهير سوف تنزل إلى الشارع كلما ازداد منسوب التدخل الخارجي في البلاد، التدخل الذي يهدد كيانها ووحدتها الوطنية، وإن نزولها للشارع رافضة قرارات الجامعة العربية أو غيرها، لا يعني أبداً تأييدها المطلق وإعطائها الضوء الأخضر للنظام لفعل ما يريد، بل وعلى العكس من ذلك، فإنه كلما انخفض منسوب التدخل الخارجي واتجهنا نحو الحل السياسي، سوف يضغط السوريون ويكبل وظائفيهم على النظام لتحقيق التغيير البنوي الشامل.

إن جمهور التغيير هو الشعب السوري كله، وما يجمعه على هذا هو رفضه من الآن فصاعداً لكل من يريد أن يفسده ويستغله ويهشمه، رفضه لكل فاسد - داخل النظام وخارجه - قمعته وسلبه قوته وقوت أولاده، ورفضه للطبل والزمر بالسياسات الممانعة إذا كان الغرض من «الضجيج الوطني» تمرير مشروع اقتصادي «ليبرالي» هو قمة في الخيانة والتبعية، لكي تهنا كروش أصحاب المشاريع على اختلاف جنسياتهم.

ما يجمعه أيضاً، رفضه لكل «معارض» قدم ويقدم كل أنواع التنازلات للأمريكان وأمراء الخليج (سلاطين السمن والزيت)، مستقوياً بالخارج باسم «حماية الشعب وحرية»، ورفضه لكل من وضعه بين سندان المعارضة ومطرقة النظام بهدف تعقيب عدوه الحقيقي.

إن المعركة الحقيقية هي معركة المنهوبين ضد ناهبيهم ومستغليهم أينما تمرتسوا، والتغيير الجذري محكوم بالأمل عبر تضافر جهود القوى الشريفة في الحركة الشعبية والمعارضة والنظام.

وفي الخلاصة يحضرنى قول «روزا لوكسمبرغ»: «إن الجماهير هي العنصر الحاسم، والصخرة التي سيبني عليها النصر النهائي للثورة».

■ ■

# الأزمة السورية مثال عملي للتناقض التناحري بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج

◀ ستيركوه ميقيري

يحق للباحث المتمعن اللاهت معرفة الأسباب الحقيقية التي تقف وراء الحراك الشعبي الجاري في المنطقة العربية، والتي اصطلاح على تسميته (بالربيع العربي)، أن يتساءل: هل ما جرى ويجري حالياً في المنطقة عموماً، وفي سورية خصوصاً، مجرد مصادفة، أم ضرورة موضوعية لا مفر منها؟! ثم هل كان انتقال الاحتجاجات الشعبية من تونس إلى مصر ثم إلى ليبيا واليمن والبحرين، وأخيراً إلى سورية بفعل العدوى؟! وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لم تشمل باقي البلدان العربية بالوتيرة ذاتها كالجزائر والمغرب وموريتانيا والأردن ودول الخليج العربي، رغم أن كل هذه البلدان تعاني من الأزمات نفسها مع وجود خصوصيات لكل بلد؟! وأخيراً، هل ما جرى ويجري حالياً هو كما ادعت وتدعي غالبية هذه الأنظمة (مؤامرة خارجية) فقط، وأن الأمور ما كانت لتتطور إلى أزمة في هذه البلدان لولا التدخل الخارجي؟!.

هي أسئلة كبيرة بلا شك، والإجابة عليها لا يمكن أن تكون بسيطة، بل هي معقدة لدرجة أكبر من التعميمات التي تلازم هذه الأزمة الآن، بل إن تبسيط الإجابة على أن أسباب الأزمة داخلية أو خارجية فقط قد تحرف الإجابة عن مسارها الصحيح، وبالتالي توصلنا إلى استنتاجات وحلول خاطئة، ذلك أن الحلقة الأولى في حل الأزمة تكمن أساساً في بيان الأسباب العميقة الحقيقية التي وقعت خلف هذه الانتفاضات الشعبية التي انطلقت من عقائها فجأة ودون سابق إنذار.

## قبل الانفجار

لقد نتج عن تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة نتائج كارثية بحق الاقتصاد السوري، فبدلاً من أن يؤدي تنفيذها إلى حلحلة الأزمات المستعصية، ازدادت تازماً، وتفاقت بصورة فاقعة، إذ ازدادت نسبة الفقر العام من ٨.٥% في عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ١٤% حسب الأرقام الرسمية، ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة الأخير يعيش ١٤% من السوريين تحت خط الفقر (ما يعادل دولار واحد في اليوم) و٤٤% معدل الفقر العام، وارتفعت نسبة العاطلين عن العمل من ١١% إلى حوالي ٢٠%. وتراجعت مساهمة الزراعة من ٢٨% من الناتج المحلي السنوي إلى أقل من ١٤% وكذلك الصناعة من ٣٥% إلى أقل من ١٧% وخفض معدل الاستثمار إلى ما يعادل ١٥% تقريباً من الناتج المحلي السنوي وقد رافق كل هذه المشاكل نهج جائر وممنهج من قوى الفساد وصل إلى ٤٠% من الناتج المحلي وترافق أيضاً مع كل هذه التراجعات اعتماد ما يسمى ب(اقتصاد السوق الاجتماعي) كإفظة كبيرة تخفي تحتها سياسة اقتصادية ليبرالية تم تنفيذها بحذافيرها بعد اعتماد وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين في وقت كانت هذه السياسة تعاني الأمرين وبدء التراجع عنها عالمياً بسبب الأزمة الاقتصادية التي أصابت النظام الرأسمالي كله والذي دخل الآن بمرحلة أشد منها ذات طابع بنيوي وكثير من المحللين الاقتصاديين



في العالم يرون أن الخروج منها أضحي مستحيلاً أو شبه مستحيل، وقد أدى تطبيق اللبلة الاقتصادية إلى فتح البنية التحتية المحتكرة للدولة أمام القطاع الخاص وانخفاض مساهمة القطاع العام الذي تم نهبه وتخسيره بشكل جائر

بشع إلى أن وصل إلى أقل من ٢٠% من الناتج المحلي السنوي وذلك تمهيداً لإنهائه عبر خصخصته وإطلاق رصاصه الموت الأخيرة على ما تبقى منه أضف إلى كل هذا تراجع الدولة عن دورها الاجتماعي كلياً والاستعاضة عنها بسياسة جديدة شعارها المعلن (إعطاء الدعم لمستحقه) أما هدفها الخفي فهو التوقف كلياً عن هذا الدعم مع إتباع سياسة إغراق الأسواق بمنتجات صينية وتركية أدت بدورها إلى إغلاق عشرات الآلاف من المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وحدوث هجرة واسعة من الأرياف إلى المدن وخصوصاً من المنطقة الشرقية بسبب ضعف وانعدام عائدية العمل الزراعي ونستطيع القول بشكل عام إن تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة جاء بنتائج عكسية كارثية على الاقتصاد السوري الذي تحول عملياً إلى اقتصاد ريعي غير منتج.

أمام هذا الواقع المتردي للقوى المنتجة في المجتمع السوري لم يدرك النظام السياسي القائم بأنه غير محصن من أي تغيير، فإن كان النظام قد آمن خلال فترة السبعينيات والثمانينيات بتعبيد كل الطرق السالكة أمام التطورات التي حصلت اقتصادياً واجتماعياً، إلا أنه منذ بداية التسعينيات، وعبر الإهمال الفادح الذي وقع فيه بدأ بوضع الحواجز الشائكة وزرع الألغام في طريق التطور اللاحق، وتناسى أن تراكم الأخطاء وتفاقم

المشاكل الاقتصادية دون بذل ولو جهد بسيط من أجل وضع حلول ملموسة لها، سيؤدي بالضرورة إلى انفجار أزمة سياسية لا تبقى ولا تذر، جوهرها اقتصادي بحت. وبعد التحالف غير المعلن بين البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الطفيلية، قام النظام بفرض مجموعة من العلاقات على المجتمع، وحافظ عليها بقوة أذرع الدولة بمؤسساتها المختلفة من خلال فرض سياسات ليبرالية كانت يحوزون سنوياً على ٨٠% من الناتج المحلي، وترك الفتات الذي لا يتجاوز الـ ٢٠% لباقي فئات الشعب، مع اختفاء دور الدولة الاجتماعي، وبيات استيراد المواد محتمراً فارتفعت أسعارها بشكل كبير، ورافق ذلك إتباع سياسة «الانفتاح الاقتصادي» مما أدى إلى إغراق السوق السورية بالبضائع الصينية والتركية فتركت آثاراً سلبية كبرى على الإنتاج السوري المماثل.. كل ذلك بفضل تفشي ظاهرة (تحالف الثروة والسلطة) حيث تم عبر هذا التحالف لجم والضرب بيد من حديد كل من يقف في وجه هذه السياسات، وأصبح قانون الطوارئ الذي عطل الدستور سنوات طويلة هو القانون السائد، فساهم في عدم مساواة المواطنين أمام القانون، بل أصبح هناك قوى فوقه من الفاسدين داخل وخارج أجهزة الدولة ولا يطبق إلا على الجماهير الشعبية، نعم لقد حافظت قوى الفساد المتحالفة مع أجزاء كبرى من النظام على نهبها المنتظم للاقتصاد السوري دون رقيب أو حسيب فارتفعت نسبة البطالة وازداد الفقر وأصبح الفاسدون والمرتشون

والمهريون من ذوي الياقات البيضاء في حين أن من كان يقاوم هذه السياسات يتعرض وبشكل يومي إلى الإهانات والاعتقال في أحيان كثيرة، وبدلاً من تفعيل الحياة السياسية تم القضاء على الحياة السياسية والحزبية والنقابية والثقافية. كل هذا أدى إلى شعور عام بالإحباط الداخلي الذي ينتظر شرارة ما للانفجار، وقد جاءت هذه الشرارة، وأصبحت المادة الثامنة من مادة تحمي الحزب وتمنحه القدرة على قيادة البلاد مع الجبهة الوطنية التقدمية إلى مادة ساهمت بقوة في تكليس الحياة السياسية وجعلت الحزب يحتمي فيها ويتمركز حولها ضد أية انتقادات يمكن أن توجه لعمله القيادي فتم استبعاد ذوي الكفاءات فانفضت المعارضة وغابت الحلول لأية مشكلة واجهها المجتمع السوري.. كل هذا أدى إلى شعور عام بالإحباط الداخلي الذي كان ينتظر شرارة ما للانفجار.

## البناء الفوقي والبناء التحتي

هذا واقع البناء التحتي، فماداً عن البناء الفوقي، وهل كان بالإمكان إيقاف هذه الشرارة (الأزمة) من الانفجار؟.

الواقع يجيب أن البناء الفوقي خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات بنظامه السياسي ومؤسسته الحقوقية والأخلاقية والفكرية والفضيلة، كان انعكاساً للبناء التحتي، بل وفي البدايات كان أكثر تطوراً منه، بحيث أنه فتح المجال الواسع أمام تطور القوى المنتجة، لكن التراجعات التي حدثت في بداية التسعينيات أصبح بموجبها البناء الفوقي متخلفاً عن البناء التحتي، ومارس دوراً أساسياً في فرض علاقات للإنتاج وبالقوة الأمنية التي كانت أحد أسباب الحد من تطور القوى المنتجة أولاً، ثم في تراجعها ثانياً.. لقد كانت هناك إمكانية واحدة لا ثالثة لها في منع شرارة الأزمة من الانفجار، وهي اجتثاث الفساد من جذوره وإجراء الإصلاحات الضرورية لإعادة البناء الفوقي إلى واقع التوافق الطبيعي والضروري بينه وبين البناء التحتي، وكانت هذه الإمكانية متوفرة، ولكن جرى إهمالها مما ترك الأزمات والأخطاء تتراكم إلى تلك الدرجة التي جعلتها تنفجر في وجه النظام بشكل موضوعي بعدما أصبح في وضع غير قادر على لجمها ومنعها من الانفجار، وإذا كانت الإمكانية متوفرة لهذا المنع إلا أن انفجارها كان ضرورة لا بد منها، ولا يمكن لأي نظام مهما كان قوياً أن يقف في وجهها، فكيف بنظام لم يفكر بوضع الحلول البديلة، وعندما فكر بها قبل سنوات من انفجارها لم يحرك ساكناً، بل اعتمد على قواه الأمنية لمواجهتها.

والآن وبعد انفجار الأزمة نتيجة للتناقض التناحري بين القوى المنتجة المسوكة من عقائها وتم إيقاف تطورها بالقوة، وبين علاقات الإنتاج التي مارست دوراً أساسياً في لجم تطور القوى المنتجة، فإن الحل الوحيد لها يتبدى بضرب هذه العلاقات فقط ولا حل آخر ولو كان بالقوة، وإذا كان لا يمكن وقف الصبرورة التاريخية فإن انتصار القوى المنتجة على علاقات الإنتاج التي تحد من تطورها أمر طبيعي وضروري، أما العكس فإنه يعني إعلان وفاة البلد كدولة قائمة بحد ذاتها كعقد اجتماعي بين أبنائها إلى مجرد أراض تعيش فوقها مجموعات متنوعة متقاتلة لا يحكمها القانون ولا سيادة لديها.

■ ■

## قراءة في أعمال المجلس المركزي لهيئة التنسيق الوطنية

◀ ضيا اسكندر

**بادئ ذي بدء، أحيي كل الجهود المحلصة التي بذلتها قوى الحراك الشعبي في سورية؛ كل قطرة دم أريقته، كل دمعة أنهرت، كل آهة نذت من حنجرة معتقل، كل صرخة دوت منددة بالاستبداد والفساد ونادت بالحرية والكرامة وبالتغيير الديمقراطي التعددي التداولي الجذري والشامل.**

إنني إذ أقدم ملاحظاتي إلى الرفاق المعارضين بهيئة التنسيق الوطني للتغيير الديمقراطي، أقدر مدى الصعوبات التي واجهتمكم حتى توصلتم إلى ما أنتم عليه، إلا أنني أصبت بالحزن والغضب عندما قرأت بيانكم الصادر عن المجلس المركزي المنعقد بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١١.

ففي هذا البيان لفت انتباهي البندان (٢) و (٥)؛ فقد ذكر في البند رقم (٢): ((ضرورة استكمال وحدة المعارضة الوطنية بعد أن أضحت منضوية في إطارين أساسيين على قاعدة برنامج سياسي وتنظيمي ونضالي واضح، عماده العمل المشترك من أجل إقامة نظام ديمقراطي تداولي بديلاً للنظام القائم، كما يدعو إلى إيقاف جميع المهاترات الإعلامية والشخصية بين المنتهين إلى المعارضة، والتركيز على النضال المشترك)).

والسؤال؛ استكمال وحدة المعارضة مع من؟ أو تقصودون الوحدة مع المجلس الوطني (التركي) المدعوم أطلسياً وعربياً رجعيّاً؟!.. وبكل أنواع الدعم اللوجستي من مال وإعلام ومواقف دولية ضاغطة.. وربما قريباً السلاح وما أدراك ما السلاح؟.

من المسؤولية في استدراج التدخل العسكري بمغازلتكم للقوى التي تلهث وراء هذا الطلب؟ ألا تستدرجون التدخل برفع سقف مطالبكم التعجيزية في بعضها، دون أن يكون بمقدوركم ولا حتى بمقدور النظام بتركيبته الحالية تحقيق أهدافها؟!.

مع تقديري العظيم لحسن عبد العظيم، فإنني لم ارتح للاقائه مع السفير الأمريكي في دمشق. وكنت أتمنى على مجلسكم الكريم أن يتضمن بنداً مستقلاً يشجب فيه كافة أشكال التدخل الدولي بالشؤون السورية - وليس العسكري فقط - بل التدخل (الإعلامي والسياسي والدبلوماسي والعقوبات الاقتصادية..). كنت أتمنى على مجلسكم أن يفرز بنداً خاصاً بالمسلحين والأغنيالات التي طالت رموزاً هامة في الوطن.. فهذه الأفعال والمواقف، جميعها ليست في صالح لا المعارضة ولا الموالات ولا الشعب برمتها بشكل عام.

كنت أتمنى على مجلسكم أن يستقبل وسائل الإعلام المحلية معاتباً قائلاً ويمنتهي الروح الديمقراطية التي ننادي بها جميعاً: لسنا مثلكم، ها نحن نرحب بكم، ونتمنى منكم نقل الوقائع والمجريات دون تشويه يا أصحاب الرأي الواحد الأوحده. تعلموا كيف تقبلوا الرأي الآخر وتحترموا وجهة نظره.

كنت أتمنى على مجلسكم أن يعلن موافقته غير المشروطة على الحوار الوطني (ولو كانت البنادق موجهة لرؤوسكم) وتفندوا وتفضحوا أكاذيب النظام ومرأوغاته في الإصلاح كما يتهمه الكثيرون. وتقدموا رؤيتكم للخروج من الأزمة التي تعصف في البلاد. لأنه لا بد من الحوار إلا المزيد من العفء وسفك الدماء.

تحملون السلطة دائماً بأنها هي التي تستدرج التدخل العسكري بسبب انتهاجها للحل الأمني - العسكري للأزمة الراهنة.. وأنا موافق على هذا. ولكن، ألا تتحملون أنتم أيضاً قسطاً

المشترك من أجل إقامة نظام ديمقراطي تداولي بديلاً للنظام القائم؟ هل تجميع القوى مما هب ودب من المنادية بتغيير النظام، من شرفاء وعملاء وخونة وألغام.. يسهم حقيقة بقوة المعارضة؟

أما في البند رقم (٥) والذي ينص على ((حق المعارضة، ومشروعية اتصالها بكافة القوى والهيئات من أجل شرح مواقفها، وقرارة مواقف تلك القوى والدول على قواعد احترام السيادة الوطنية انطلاقاً من أن المعارضة باتت تمثل الإرادة الشعبية، ومن واجبها تمثيل تلك الإرادة والتعبير عنها أمام جميع المحافل بشكل علني وواضح بما يخدم المصالح الوطنية)).

ففي هذه الفقرة والتي يكتنفها اللبس والغموض أقول: كيف توصلتم على أن المعارضة باتت تمثل الإرادة الشعبية؟ هل لأن جزءاً من الشعب السوري مارس حقه بالتظاهر والاحتجاج وصادف أن انسجمت بعض مطالبه وطروحاته مع المعارضة.. لكي نقول بأن المعارضة باتت تمثل الإرادة الشعبية؟ هل نسينا حجم الموالات (الأقليات الطائفية والأنيية والقومية وبعض المدن الكبرى والغالبية الصامتة) بالإضافة إلى انحسار رقعة التظاهر وقلة أعداده مؤخرًا؟

برأيي أن من يمثل الإرادة الشعبية حقيقة تحدده صناديق الاقتراع. وليس الزعم أو الإذعاء. مع احترامي الشديد لكل أطراف المعارضة الوطنية ونضالاتها وتضحياتها.

ثم من هي القوى والهيئات والدول التي يحق للمعارضة الاتصال بها من أجل شرح مواقفها. كذا..؟ ثرى، هل يعتبر الاتصال مع السي أي آيه وحلفائها، من منظمات وقوى وشخصيات صهيونية من باب شرح المواقف لهذه الهيئات؟ وما أكثر هذه الهيئات التي تتلظى خلف حقوق الشعوب والإنسان وما إلى

لم تكن يوماً مع شرذمة المعارضة أو الأحزاب أياً كانت إيديولوجيتها.. ولكن نحن مع وحدة المعارضة على أسس وطنية شريفة شفافة تنبذ (الغضب والطائفية والتدخل الخارجي) كما كانت عناوين مؤتمركم السابق الطيب الذكر. فهل تقبل معارضة الخارج المتمثلة بالمجلس الوطني بهذه الأسس؟

نحن أيها الرفاق لسنا مع أية وحدة كما يقول الشاعر سليمان العيسى: (أطلي علينا وحدة طيف وحدة.. بريقاً سراًياً) كيفما شئت فاقدمي..)

ثم هل المعارضة أضحت فعلاً ((منضوية في إطارين أساسيين)) فقط؟

ماذا نسمي الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير المكوّنة من فصليين هاميين، وعدداً لا يستهان به من الشخصيات الوطنية المستقلة ذات التاريخ العريق في النضال؟ هل عدم الاعتراف بهذه الجبهة يعني عدم وجودها؟ ألا يعتبر هذا التجاهل منكم إقصاءً للغير والذي لطالما عانت منه المعارضة سنوات طويلة؟

وتقولون في نفس البند: (إيضاف جميع المهاترات الإعلامية والشخصية بين المنتهين إلى المعارضة):

أيها الرفاق! هل يحظر مثلاً على المنتهين إلى هيئة التنسيق الوطنية وعلى الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وعلى الشخصيات المعارضة المستقلة.. انتقاد تصريحات بعض رموز معارضة المجلس الوطني التي تدعو وبكل صفاقة ووقاحة وعدم تبصر للمخاطر المحدقة، إلى الحماية الدولية (التعبير الدبلوماسي والمهذب عن التدخل العسكري الخارجي)؟

هل إذا أشرنا إلى خطورة هذا الطرح، وفضحننا من يتلقى الأموال من أغلبية المعارضة الخارجية، نكون بذلك قد أخلينا بالعمل

■ ■

# صوت مسجون، وصوت طليق

◀ سناء عون

«في التفاحة شاعر» مجموعة شعرية جديدة يكتبها الأطفال. تأتي هذه التجربة نتاج ورشتي عمل للأطفال، حملتا عنوان «الأشياء من حولنا شعر» والتي تم تنظيمها في شهري أيلول وتشرين الأول ٢٠١١ بإشراف الشاعر بريء خليل. هذا وقد تم تنظيم الورشتين في إطار مشروع «كرقان الشعر والموسيقا» الذي تنفذه جمعية المكان للفنون بالتعاون مع منظمة COSV إيطاليا، وجمعية مقهى بغداد.

ولم يكن للورشتين أن تتما دون استضافة المكتبة العمومية للأطفال باللادقية ونادي الرسم المجاني للأطفال فيها.

هذه التجربة التي أتت متممة لعدد من المشاريع التي تميزت بها مدينة اللادقية، بإشراف الفنان عصام حسن منها «أكره اللون الأحمر» و«غيمة الشعر الوردية».. هنا أيضا يتابع الأطفال كتاباتهم، حول عدد من المواضيع التي تمس حياتهم وما كانوا يلتفتون إليها قبلاً، منها الماء والهواء والورق والغيوم والصوت والطريق.

في هذه النصوص ييوح الأطفال بأفكارهم وأحاسيسهم، ويأتي هذا البوح بعد تأمل طويل وعفوي لمجموعة الأشياء من حولهم، فتأتي المفاجأة الشعرية في الفكرة العميقة واللغة البسيطة المميزة بكتابتها وشعريتها



وصدقها الطفولي المدهش. القصائد مثيرة للإعجاب كونها من إبداع أطفال، وتظهر وجهات نظرهم في عديد من المواضيع، فتارة يلحقون خارج المنطق، وتارة أخرى يجسدون أكثر الأفكار منطقية، بطريقة ساحرة، عبر لغة طفولية بسيطة، ليظهروا كلاعبين أساسيين في ملمعهم الشعري وأحياناً أخرى يحملون نصوصهم ثقلًا معرفيً محمل بالأفكار العميقة وي طرحون أسئلةً جوهريةً بمنتهى البساطة والسخرية.

## واجهات الجحلات

فتيات صامتات، مبتسمات، حزينات، شعرهن طويل أو صلعاوات إنهن (المانيكان) يجلسن، يقفن، يرتدين ملابس سهرات

يرتدين ملابس رياضية لا يأكلن، لا يشربن، لا يخرجن من الواجهات كسرت واجهات المحل، لم يتحركن عرفت أن (المانيكانات) خجولات

دينا شعبو ١١ سنة

## الأسلاك

إنه يقيد أسناني، آه كم أكرهه أكرهه لأسباب كثيرة إنها الأسلاك الشائكة إنها تقصل بين البلدان وبين أسناني أيضا .

إنانا صارم ١١ سنة

## الصوت

صوت مسجون، وصوت طليق فاحيانا أتكلم أشياء وينطلق صوتي

أحياناً يوجد صوت داخلي لا أستطيع أن أخرجها وكأنه حكم عليه بالسجن المؤبد وصوت يخرج أحياناً بغير قصد وكأنه فر من السجن.

زينب سلطون ١٢ سنة

## الهواء

أنا لا أحب الهواء أنا أكره الهواء سأخرجه من حياتي سددت أنفي وفمي فلم أستطع لعب كرة السلة لأنني أريد هواء ولا كرة الطاولة وبدأت أبكي، فالحياة دون هواء حزينة أحب الهواء، وأنا أسفة لكن هل من أحد منكم يعرف لماذا كرهته؟

أليسار التوأمة ١٠ سنوات

## قمر وشمس

متضادان أعداء لكن الأول يحتاج الثاني ويأخذ طاقته والثاني أقوى من المصابيح العادية لكنه ليس مصباحا بل هو الشمس عدوة القمر ومصدر قوته إنه يحبها لكنها لا تحبه إنها سبب وجود الحرب

مجد ناصر ١٠ سنوات



## تداعيات حول قصيدة «أحبيني» لسياب

◀ رائد وحش

أمام سيرة موجهة كالتى عاشها السياب من الطبيعي أن تفيض أشعاره بهذه الآلام هذا الفيضان الجارف.. لا سيما وأن مسار التجربة السيابية كان، من الناحية المكانية، يماشى النهر، بطريقة معكوسة، فهو حاذاه في رحلتي العمر والشعر من المصب باتجاه المنبع (وإن لم يصل إلى هناك).. في الحياة الصاعدة مع النهر، كان الشعر يعود إلى أصله المائي، وكانت القصائد تمتلئ بالماء، فكرة ومعنى..

من الحياة الصاعدة مع النهر ولدت الحدائث الشعرية، والتي كانت أيضاً مواكبة لولادة وطنيته بكر. لكن القدر الذي قاد الخطأ إلى السير بعكس الماء، ماء الفرات، كان يمنح الشاعر جوهر التراجيديا الإنسانية في السير عكس الماء، الذي هو في الصميم هدف الشعر حين يأخذ على عاتقه تأسيس عالم جديد، في التفكير والرؤيا والفهم والتذوق وطرق العيش.. الخ.

السياب سيزيف مائي، إذا فهمنا سيرته متجاوزة مع نصه.. لكن الشخصية السيزيفية السيابية تقيض فكري صارم لعبث ولا جدوى سيزيف الإغريقي.. إنها ولادة العراق الجديد، وإنها انبثاق الروح العربية الجديدة، إنها الثورة التي تأتي على شكل قصيدة من جسد نحيل تتخره الأمراض والعذابات والأسئلة..

«أحبيني..» هذه الصرخة الوجودية الكبرى هي نداء الحياة الذي سبقى نردده، دون أن نتنظر تشريف الحب والتشبع في فراديسه.. فالحياة ساحة قتال في النهاية.. والحب بوصفه عنواناً عريضاً موجود في الصارخ، المنادي، الصاعد، حتى لو لم تكن هناك حبيبة بالمعنى المادي..

«أحبيني..» تقول القصيدة، إن الحبيبة التي هنا هي مطلق المرأة، أي هي الحياة نفسها.. والشاعر إذ يذهب إليها فلائنه أدرك بحدس قلبه، ووعيه الثاقب، أن الحب هو المعنى، وهذا ما أوصل السياب إلى المعنى الذي مشتناه، دون أن يبالي بشيء، لا ببشاعته التي لم يكن يخجل منها، ولا بمرضه الذي ظل يتحدثاه بالكتابة، ولا بمنافاه الذي حوله شيداً.. لذا أحبته، نعم أحبته مطلق الحب، لأن بدرًا الذي صنع الحياة بروح سيزيف الأخر لا بد وأن يحب..

لنا أن نتعلم من تلك الروح السيابية أننا لن نكون هناك، في مطلق ذلك الحب، ما لم نرفع تلك الصخرة، صخرة الحياة، إلى أعالي الأعالي..

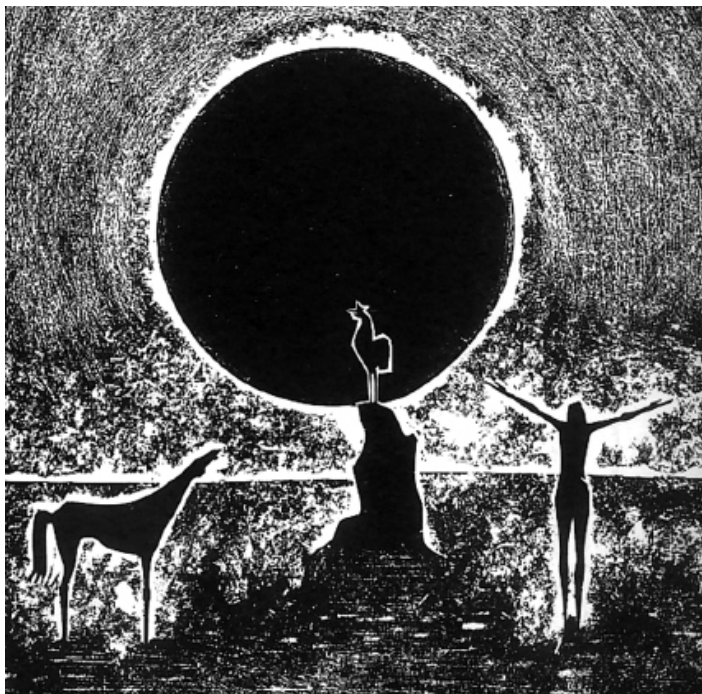
# تجربة الأدب الفلسطيني الحديث (٢ من ٢)

الفلسطينية/كمال فحماوي» «الشخصية في الرواية الفلسطينية المعاصرة/ محمد أيوب» «نقد الذات في الرواية الفلسطينية/ مصطفى عبد الغني» «في الرواية الفلسطينية/ نبيه القاسم» «الأرض والثورة قراءات في الرواية الفلسطينية/ وليد أبوبكر» بالإضافة إلى ما ورد في قسم بيلبوجراف في الدراسات في «مصادر الأدب الفلسطيني الحديث».

كما توجد العديد من الدراسات المفردة حول رواية أو مجموعة روايات أو حول كاتب بعينه، بالذات غسان كنفاني الذي يحتل الصدارة في تلك الدراسات بين مجمل روائي فلسطين، وأيضاً محمود درويش في الشعر.

ويمكن الإشارة إلى عدد غير قليل من الأسماء في الرواية والقصة القصيرة والشعر، ممن راجت بعد الانتفاضة الأولى والثانية، وإن كان منهم من أنتج الكثير قبلها، وقد احتلت موقعها الإبداعي عالية القيمة الفنية، تضاف إلى الأسماء التقليدية منها: عبد الله تايه، غريب عسقلاني، زكي العيلة، أحمد يعقوب، أحمد رفيق عوض، المتوكل طه، عزت الغزاوي، جمال بنورة، عبد الناصر صالح، أكرم النجار، يحيى الجوجو، محمد نفاع، محمد وتد، وغيرهم بالداخل، وبالخارج أمثال: حسن حميد، طلعت سفيق، إبراهيم نصر لله، سحر خليفة، حسين يخلف..

والملاحظ أن المنتج الإبداعي السائد بعد نكسة ١٩٦٧ هو الشعر وله الكلمة الأولى: محمود درويش، سمح القاسم، وتوفيق زياد، بينما بعد الانتفاضة كانت الكلمة النثرية هي الأعلى؟! كما أشار محمود قاسم في كتابه «الأدب العربي المكتوب بالفرنسية» إلى إبراهيم الصوص الدبلوماسي الفلسطيني الذي شاء أن يخاطب الفرنسيين بلغتهم وطريقة تفكيرهم، فكانت روايته «بعيدا عن القدس»، تلك الرواية التي يمكن أن تصنف برواية تجربة التهجير أو الطرد التي ترتبط بالحروب، وقد عرض الروائي لتجربة طرد أسرة من بيتها في القدس حيث التشرذم عام ١٩٣٥م. أحب أحد الشباب العرب نبيل الفتاة اليهودية الجارة جابريللا، ثم تزوجا، وتمضي الحياة على الرغم من التناقض بين الزوجين بسبب الحب. وأرى في تلك الرواية خصوصية الكتابة بلغة غير العربية، وفي خصوصية التجربة.



في الأدب الفلسطيني (١٩٥٠م-١٩٥٧م)»، «الرواية والحرب/ بقلم أحمد عطية أبو مطر»، «عدد خاص من مجلة أقلام العراقية في فبراير ١٩٧٥م»، «الاعتزاز في الرواية الفلسطينية/ بسام خليل فرنجية»، «الأدب الفلسطيني المعاصر في المعركة/ ثريا عبد الفتاح ملحس ١٩٧٠م»، «زمن الاحتلال: قراءة في أدب الأرض المحتلة/ خليل سلامة السواحري»، «مراجعات ومتابعات في الرواية والقصة الفلسطينية/ شمس الدين موسى»، «في الأدب الفلسطيني الحديث قبل النكبة وبعدها/ عبد الرحمن ياغي»، «أدب المقاومة في فلسطين المحتلة ١٩٤٨م-١٩٦٦م/ غسان كنفاني» (وتجدر الإشارة إلى أهمية هذا الكتاب، حيث يعد إشارة هامة لميلاد أدب المقاومة كاصطلاح وكحقيقة - دار الآداب بيروت ١٩٦٦م)، «الرواية في الأردن/ فخري صالح»، «نماذج المرأة البطل في الرواية الفلسطينية/ فيحاء عبد الهادي»، «أدب الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة»، «أدب الحجارة- العدد الثالث والعشرين ١٩٨٩م/ مجلة الكاتب العربي»، «أدب المرأة

الهام الأول لغسان كنفاني «رجال في الشمس» وهي التي يؤرخ بها ميلاد الرواية الفنية الفلسطينية. ومع كل ما كان في ١٩٦٧م خرج الفلسطيني إلى معنى الثورة، تتناجح المعاني ويعلو النشيد حتى عبرت عن نفسها في انتفاضة ١٩٨٧م، لعل أوضح ملامح تلك الفترة (التالية لـ ١٩٦٧م) أن كثرت الدراسات العربية وغيرها حول الأدب الفلسطيني، وبالذات الجانب المقاومي فيه، مثل دراسة «محمود درويش شاعر الأرض المحتلة/ رجاء النقاش- القاهرة ١٩٦٩م»، «والحركة الشعرية في الأرض المحتلة/ صالح أبو إصبع- بيروت ١٩٧٩م». ويمكن الإشارة إلى أهم الدراسات عموماً في الرواية الفلسطينية، منها: «عدد خاص لمجلة الآداب البيروتية/ عدد مارس ١٩٦٤م»، «في القصة والرواية الفلسطينية/ إبراهيم خليل»، جهد خاص لإبراهيم السعافين والأقرب إلى الهدف المنشود في «الرواية في فلسطين في عهد الانتداب»، ونشأة الرواية والمسرحية في فلسطين حتى ١٩٤٨م»، «والرواية في الأردن»، «الأدب والمعركة/ جهد توثيقي»، «الرواية

◀ حسام زيدان

لم تكن الحياة الأدبية في الواقع الفلسطيني بمعزل عن الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي مر بها الشعب الفلسطيني بعد ١٩٦٧م. بل كان لها دورها الفاعل والمتواصل في رصد تلك الأحداث والتفاعل معها، وبالتالي كان لتلك الظروف دورها في تغيير مسار الحركة الأدبية الفلسطينية، وفي تطورها وتجديدها، لذلك، ومن السهل حصر ملامح التطور والتجديد والمعاصرة فيها.

فكان ميلاد الإذاعة الفلسطينية عام ١٩٣٦م لأول مرة، ثم إذاعة صوت فلسطين بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية وكانت البرامج الأدبية التي تعنى بأدب الوطن من أهم ملامحها، ثم كتاب «أدب المقاومة» لغسان كنفاني الذي وضع المصطلح على طاولة البحث وفي ذمة التاريخ لأول مرة، حيث عرض لفكرة «المقاومة» في الأدب الفلسطيني، وقد نشر عام ١٩٦٧م، ثم مزيداً ومنقحاً في طبعة تالية في ١٩٦٨م، كما صدر كتاب لا يقل أهمية في الشعر الفلسطيني بعنوان «ديوان الوطن المحتل» عام ١٩٦٨م لبيوسف الخطيب. أما في ما يتعلق بالرواية وفضها، فلم تكن الخبرة المضافة مع التجربة المعاشة، يجب بالضرورة أن تثمر فوراً أدباً معبراً وجيداً، خصوصاً في زمن الأزمات. إلا أنه يمكن الإشارة هنا إلى تلك المرحلة تحديداً كان للشعر ومنجزاته الظهور الأكبر، حيث عبر الشعر عن نفسه على مستوى العالم العربي، والعالم الخارجي، بعد ١٩٦٧م، فكان الشعراء الذين أضافوا إلى إنتاجهم إنتاجاً أكثر توجهاً، وشعراء ولدوا مع النكبة أو قبلها، من الأسماء الواجب الإشارة إليها: (إبراهيم طوقان- فدوى طوقان- عبد الرحيم محمود- توفيق زياد- مؤيد إبراهيم- محمود درويش- سمح القاسم- سالم جبران)، أما الرواية فقد صدر منها: «صراخ في ليل طويل/ جبرا إبراهيم جبرا»، «فداء فلسطين/ رجب توفيق»، «المجموعة ٧٧٨/ توفيق فياض».. وغيرها. لم تكن الرواية تنقل وقيمة الشعر فنياً خلال تلك المرحلة، إلا أن تلك المرحلة صدر خلالها العمل الروائي

# المشهد المرعب

◀ زكريا محمد

ثمة مشهد مخيف في رحلة ابن بطوطة. ومنذ أن قرأته وأنا في بداية شبابي، وهو يعاودني كالكبوس، ويجعلني أفقد تقتي بالبشر إجمالاً. أشفق عليهم وعلى هشاشتهم، ويصيبني الذعر منهم ومن هشاشتهم هذه. المشهد جرى في ديوان ملك (مل جاوة). وقد شهد ابن بطوطة بنفسه، ولم يروه عن أحد. في المشهد يقف رجل يحمل بيده سكيناً، ثم يلقي خبطة في مدح الملك، وبعد أن ينيها يقوم بقطع عنقه بالسكين. نعم، الرجل ذاته يقطع عنق نفسه بالسكين، تأكيداً على حبه للملك!

يقول ابن بطوطة في باب ذكر سلطان مل جاوه ما يلي: «ذكر عجيبة رأيتها بمجلسه: ورأيت في مجلس هذا السلطان رجلاً بيده، قد وضعه على رقبته نفسه، وتكلم بكلام كثير لم أفهمه. ثم أمسك السكين بيديه معاً وقطع عنق نفسه، فوقع رأسه لحدّة السكين، وشدة إمساكه بالأرض. فعجبت من شأنه، وقال لي السلطان: أيفعل أحد هذا عندهم؟ فقلت له: ما رأيت هذا قط. فضحك وقال: هؤلاء عبيدنا، يقتلون أنفسهم في محبتنا. وأمر به فرقع وأحرق. وخرج لإحراقه النواب وأرياب الدولة والعساكر والرعايا. وأجرى الرزق الواسع على أولاده وأهله وإخوانه، وعظّموا لأجل فعله. وأخبرني من كان حاضراً في ذلك المجلس أن الكلام الذي تكلم به، كان تقريراً لمحبته في السلطان، وأنه يقتل نفسه في حبه، كما قتل أبوه نفسه في حب أبيه، وجده قتل نفسه في حب جده، ثم انصرفت عن المجلس».

أليس هذا مشهداً يثير الذعر؟ أليس مشهداً مرعباً؟ أن يقف بشر ما ليقطع عنقه بيده تعبيراً عن حبه للسلطان، وأن يتقبل السلطان ذلك ضاحكاً، وأن لا يقع الجالسون، ومن بينهم ابن بطوطة، مغشياً عليهم من هول المشهد، أليس هذا أمراً يجعلك تحتقر البشر وتخاف منهم في هذا اللحظة عينها؟

ألي هذا الحد تصل هشاشة الإنسان؟ ألي هذا الحد تصل هيمنة السلطة وقداستها. هؤلاء الذين قال عنهم الله (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم)؟ هؤلاء هم الذين جعلهم الله خلفاء في الأرض؟ هؤلاء هم الذين أنتمى إليهم؟ أي هشاشة، وأي صفارة؟ أي شعور يمكن لي أن أحمله تجاه هؤلاء سوى الشعور بالشفقة المرفقة؟!؟

ولا تظنون أن هذا المشهد لا يتكرر. هو يتكرر كل يوم، بشكل أو آخر. يتكرر عند مادحي السلاطين ولاعتي أذنيهم. ربما أنهم لا يذبحون أنفسهم بالسكين، لكنهم يذبحون غيرهم، وينتهون إلى أن يذبحوا في حب السلطة والسلطان.

ما لم يكس السلاطين، وما لم تدل السلطة وأدواتها، فلن يكون الإنسان إنساناً أبداً.

# من بوعزيزي تونس إلى علياء مصر

◀ محمود المنيراوي



عربي مشوب بالمحددات، فإنه قد لَفَّ حبل المشنقة حول رقبتة، ليبقى خائفاً دائماً وأبداً ممن قد يشد الحبل في أي وقت، وهذا هو الجنون بحد ذاته كما ذكرت سابقاً، وهذا أيضاً ما أودّ التوصل إليه في حادثة علياء. إذاً لا أرى أي فرق بينهما في شكل الحدث وتسميته، كلاهما اندفعا للجنون، اعتراضاً على واقع يعيشانه؟ الآن وبعد كل هذا التفصيل أستطيع أن أقول إنني أستغرب فعلاً ماهية المجتمع العربي وردود أفعاله، وكيفية التعامل مع الأمور والأخبار والصدمات وحتى الأفراح، وكيف أنه يأخذ الأمور إلى منحنيات غريبة يضللون فيها إنسانيتهم، فقد كان الأولى أن يصبوا كل غضبهم هذا المصوب الآن على علياء مصر وصورتها، على التونسي محمد بوعزيزي، لأنه -حسبنا أوضحت سابقاً- لم يكن عليه أن ينتحر لنحيا، أن يموت لنصحو! أما علياء فهي الأخرى اندفعت لانتحار غير مباشر، انتحار على يد غيرها، حين أفضت المجتمع العربي بكامل محدثاته صوابه، فاستشر غضباً وكشر عن أنيابه.

ذكرت بوعزيزي هنا وربطته بحادثة علياء لأقول للجمع إن الموت أكثر جرماً من العري، فلا نلومن غيرنا إن تصدعنا وتحطمنا بالكامل وسقطنا يوماً، والنون هنا في الأفعال السابقة كضمير متصل لا يعود على الشباب العربي، بل على مجتمعاتنا العربية بمجملها التي لا تسمح للشباب العربي بأن يعلو صوته إلا إن قفز عن جدار المحددات جميعها.

أما النقطة الأكثر جوهرية بالنسبة لي، والتي كان بسببها التفصيل الكثير في الأعلى، أنني أحاول جاهداً إيصال رسالة إلى الجميع ذكراً أم أنثى، كبيراً أم صغيراً؛ أن الشباب العربي الآن في ورطة حقيقية ويغرق في حيرة لا مفر منها، لأن الجميع وخاصة الأجيال السابقة لنا/لهم باتوا يضعون أصابعهم في آذانهم ويغشون عيونهم، مما يدفع الشباب العربي إلى الاندفاع لـ «الجنون» والخروج عن المألوف والطبيعي والديني والموروث، ليستطيعوا أن يجذبوا الجميع نحوهم، وكأن أفعالهم صرخة «ميل جيبسون» في فيلم «قلب شجاع»، إنهم يعانون ويبدو أنهم بدؤوا يقتنعون أن الجنون وحده من يستطيع أن يجعل أولئك الذين لا ينظرون إلينا إلى الالتفات قليلاً، ولكن بعيون منجلجة وضغط عال، وهذه حادثة خطيرة وحديثة من نوعها في التاريخ العربي الإسلامي، وهذا ما يمكنكم استنتاجه من خلال الثورات العربية، من كمية الشهداء الذين سقطوا في ثورة ليبيا أو الذين يتساقطون في اليمن والبحرين وسورية ومصر حالياً، إنهم يندفعون للموت دون أي شعور بالخوف، لو استمر هذا الجنون بالاستمرار، سنستعيد إنسانيتنا؟ أم سنفقدنا؟

mahmod.pal@hotmail.com

الضن وكسروا التماثيل العارية الأثرية، ثم اخلعوا ملابسكم وانظروا إلى أنفسكم في المرآة واحرقوا أجسادكم التي تحترقها لتتخلصوا من عقدكم الجنسية إلى الأبد، قبل أن توجهاوا لي إهاناتكم العنصرية أو تنكروا حرיתי في التعبير». علياء المهدي صالت وجالت في يومي؛ اليوم والبارحة أيضاً، ولم تُفادرنني دقيقة واحدة، كنت أراها تتجلى أمامي ولكنها كانت تردني الجاكيت الكابوي الأزرق الذي كان يلبسه بوعزيزي في صورة شهيرة له أغرقت العالم الافتراضي، مع أن كليهما يعتمدان على مرجعيات مختلفة عن بعضها البعض، بغض النظر عن رأي الشارع في كون بوعزيزي قاتل أم شهيد، أو في كون علياء بطلة أم عاهرة، فانا هنا لست بصدد الحكم على سطحية الحدث أو الأشخاص، وإنما بصدد فهم الحدث بدوافعه ونتائجه.

علياء كانت ابنة بارة لنفسها وأفكارها -بغض النظر عن ماهية الأفكار- وكان حدثها الذي أثار ضجة وصخباً كبيرين جداً، نابع من الاضطهاد والخنقة التي تشعر أن مجتمعاتنا المصرية خاصة والعربي عامة غارق بها من أخمص القدمين إلى الشعر، فاستهدت من خلال تفكيرها إلى فكرة الاعتراض بالتحري، اندفعت هي أيضاً إلى ما هو غير طبيعي ومألوف ومقبول إنسانياً ودينياً ومجتمعياً -حسبما تدعي الحضارة العربية الإسلامية المعاصرة- لتكون النتيجة أيضاً بأن فكرتها الخارجة عن المألوف أقرب للجنون، أو هي الجنون بحد ذاته، لأن الحقيقة تقول الآن وحسب الطبيعة البشرية أن علياء -خائفة- بسبب كيل التهديدات التي وصلتها، هذا إلي جانب كيل البلاغات التي وصلت النائب العام ضدها، إذا هي خسرت المجتمع بأكمله إلا بعض الأصدقاء حولها، إذا أليست هذه مخاطرة؟ أليس الموت أخف وطأة من الموت المتوقع؟ وأن يقدم أحدهم على خطوة مماثلة في مجتمع

ظلامنا، وحزين جداً ليس لأنه لم ير معنا كل ما نراه الآن، بل لأنه من فطر ضيقه من ضيق الحياة وسبلها قرر أن يفقدها وتفقدته، فالتونسي محمد بوعزيزي لم يكن عليه أن يتصرف كما تصرف، فالتبشير والتطير لفكرة تستحق الحياة، ولا تستحق الموت أو الانتحار على وجه الخصوص، فبوعزيزي شئنا أم أبينا انتحر ولن أناقش هنا.. انتحراً لا؟ هل نحسبه شهيداً؟ هل يدفن في مقابر المسلمين؟ فكل هذا لا يعنيني أبداً، ما يعنيني حقيقة أن الجميع صفق لبوعزيزي لأنه كان شجاعاً حد أنه أحرق جسده، مع أن الحقيقة تقول أنه كان ضعيفاً ومضطهداً إلى الدرجة التي دفعته للانتحار كي يستريح، الجميع كان يفكر بأين سيدفن بوعزيزي؟ وهل سيدخل الفردوس أم طبقة أخرى في الجنة؟ ولم يفكر أحدنا بأن الحبيب بوعزيزي أهدر روحه، مما لا يتناسب أبداً مع طبيعتنا البشرية ورغبتها في الحياة، هو ذاته خرج من طبيعته البشرية ليصير حجراً فتحطم بالكلية، ونحن حين صققنا له خرجنا من طبيعتنا البشرية لتصبح حجارة تحطمت جزئياً، وبالقياس المنطقي العقلاني للفعل نستطيع أن نحسبه «مجنوناً»، لأن الحقيقة تقول ذلك، وهذا ما أبغي التوصل إليه أولاً وأخيراً في حادثة بوعزيزي.

أما علياء ماجدة المهدي المصرية التي تجردت من كل الطوابع والأختام التي طبعها المجتمع المصري على قلبها وعقلها؛ حتى خرجت لنا من النوافذ الثورية نفسها التي هزت العالم العربي عارية، أدرجت صورتها على التويتر والفيس بوك ومدونتها الخاصة أيضاً لكنها لم تكن تقصد العري بذاته -الذي قصده معظم زوار صفحتها- بل قصدت مطالبية الجميع بالتحري من العقد الجنسية التي تغلف المجتمعات العربية، حين طلبت أن «حاكموا الموديلز العراة الذين عملوا في كلية الفنون الجميلة حتى أوائل السبعينيات وأخفوا كتب

البارحة بينما كنت أتابع مشروع كورال على صفحة الفيس بوك، بعد أن صار لهم صفحة خاصة بهم ينشرون من خلالها أعمالهم، ويستقبلون من خلالها الأصدقاء كتبت تعليقاً على أغنية «إيه العبارة - مشروع كورال» أقول: «رائعون بلطجة العصر الجديد، إنهم يمارسون بلطجتهم على كل ما هو ثابت حتى الموسيقى، يصنعون عصراً خاصاً بهم، دون أي تردد أو خجل، فقط لأنهم يؤمنون بأنه من الشرعي أن يكون لقدمهم أثر في التاريخ.. إنه عصرنا»، وكنت أقصد العبارة حرفاً، لأن هناك تمرداً عربياً شبابياً يشبه الإصعاص؛ هناك صراع دائر الآن بين القديم والجديد بطريقة ربما تكون الأخطر على مر التاريخ العربي، وهذا هو السبب الذي قطع سهرتي الجميلة الآن، لأختلي وأكتب هذه الكلمات، وهو السبب نفسه أيضاً الذي دفع بعض الشباب -هواة المونتاج- أن يحولوا كلمات القذافي في خطابه الشهير بعد الثورة وهو يهدد أبناء شعبه لأغنية نتناقلها فيما بيننا، كنوع من الاستهزاء والسخرية، ولكي يظهر الشباب للعالم أجمع أنهم ليسوا في «زقنة» من أمرهم، لم أكتب هذه العبارة على صفحتي الخاصة أعتباطاً، ولا تحدياً لرياح لم تات ولا تأتي ولن تأتي، بل كتبها لأنني أوّمن بأن الرياح قد أتت فعلاً وكانت عاصفة لا تبقى ولا تذر، لكننا ها نحن ما زلنا نقف في وجهها ولن نتحرك إلا للأمام، لأنها فرصتنا الوحيدة التي نستطيع من خلالها خلع العباءات التي تثقل سيرنا، لذلك لا تستغربوا أن الأشياء جميعها غير مستقرة أبداً وأيلة لسقوط وانكسار في أي لحظة، وأقصد بالأشياء، الأشياء جميعها السياسة والاجتماع والثقافة والدين وحتى الإنسان ذاته.

إننا نحاول، لا ننكر أننا نحاول ولكننا نؤمن بأنفسنا بتواضع يجعل من أسماننا تنماهي تحت مسميات أحلامنا، إننا نذوب في أحلامنا وتطلعاتنا فقط، ولا نبحث عن شيء سوى الحياة، الحياة بمعناها الحقيقي التي بداخل كل فرد منا، ليست الحياة تلك التي تدفعنا للفساد والجشع، وليست الحياة تلك التي تدفعنا للموت، لدينا مفهوم جديد عن الحياة وصراحة ليس له أي تعريف واضح وهذا بالضبط ما نسعى خلفه، مع أننا نسحر بالشاعر الفلسطيني محمود درويش حين قال «ونحن نحب الحياة إذا ما استطعنا إليها سبيلاً» وكأننا نقول في دواخلنا أن هذا هو التعريف على الرغم من أنه تعريف أدبي ماهية الحياة، إلا أننا نستمر بوعزيزي كبريت الثورات العربية، وللهشة وجهان؛ فلولاها لما شهدنا جميعاً التاريخ العربي المعاصر الذي لم يكتب إلا منذ أشهر بسيطة، لما حدث هذا الزلزال الذي هز عروش

## الأعداد الأولى من «أسامة»



أهدت مجلة «أسامة»، بمناسبة عيد الطفل العالمي، قراءها أعداد السنة الأولى من المجلة (١٩٦٩)، ضمن ملف pdf تم نشره على الموقع الإلكتروني لهيئة العامة السورية للكتاب... على أن تواصل المجلة تقديم أعداد السنوات اللاحقة في المستقبل القريب.. جاء هذا الخبر في عدد المجلة الأخير والذي يحمل الرقم «٧٠٢»، وهو العدد السنوي الخاص الذي يصدر في عيد الطفل العالمي، للجنة الرابعة على التوالي، حيث يتم تصدير العدد بأفلام ورسومات الأطفال بالكامل..

## شيوعيو تشيلي يطالبون باستخراج رفات نيرودا



طالب الحزب الشيوعي في تشيلي باستخراج رفات الشاعر بابلو نيرودا لإجراء فحوصات عليها نظراً لتردد ادعاءات عن احتمال تعرضه للقتل بالسّم.

وأوضح تلفزيون الـ«بي بي سي» البريطاني أن الشاعر نيرودا الحائز على جائزة «نوبل» كان قد توفّي في سانتياغو خلال شهر أيلول عام ١٩٧٢، وذلك بعد ١٢ يوماً من الانقلاب العسكري الذي أدى إلى تولي الجنرال أوجستو بينوشيه السلطة في تشيلي.

وعلى الرغم من أن شهادة وفاة نيرودا تشير إلى أنه توفّي جراء إصابته بسرطان في البروستات، إلا أن سائقه السابق يقول إنه تم حرقه بحقنة أدت إلى تعرضه لنوبة قلبية.

ومن جانبه، فإن المحامي إدواردو كونتريراس أحد المحامين بالحزب الشيوعي يقول إن ثمة شكوكا بشأن وفاة الشاعر بابلو نيرودا، وأنه يمكن أن يكون تم حرقه بحقنة قاتلة.

## سحر الشتاء..

◀ علي سعيد

يقف تحت زخات المطر معلناً لحبيبته في فيلم الأغنية: «كل عام وأنت حبيبتي...».

إنها إذاً، صور أفلام الأغنيات العميقة في معانيها ومشاعرها، تظهر مرتسمة في الذاكرة مع مطلع كل شتاء. غير أن ثمة أغنيات شتائية، قد تكون، أشد وطأة على الروح من تلك الأغنيات التي يكون موضوع كلماتها الشتاء والمطر؛ إنها تلك الأغنية التي أصفيا لها وتعلقنا بها، ذات شتاء ومضى الشتاء وما تراه من فصول وسنوات؛ إلا أنها ما انفكت تستيقظ مع بدء أول قطرات مطر تلامس نوافذ الغرفة والجسد في آن؛ أو مع أول رياح قارصة تهب وتحملنا إلى أغنيات تولد من جديد حيث يولد الشتاء. قد تذكر أغنية لطلال مداح أو خالد الشيخ، كان هذا الفنان أو ذلك أطلق الأغنية مطلع الشتاء، وكان للألبوم قصة موازية، عندما أهديت الألبوم إلى صديق أو حبيب قد رحل. حتى إذا عبرت فوق جبال السنين والعمر المتبقي، ظهرت أغنيتك الشتائية تلك، متدثرة بأعذب ما تحمل من ذكرى، عن زمن تبحث عنه ولكنه لن يعود.

حسنًا، ولكن لماذا كل هذا الاحتفاء بالشتاء في أغنيات فيروز؟ هل بسبب البيئة اللبنانية الطبيعية، حيث الفصول تتراقص تلو الأخرى، بلا شك هذا مؤثر أول، ولكن لا بد من منطلق فني وإبداعي لهذه الفصول؛ من هنا يتعين علينا أن لا نغفل القلب الدرامي الذي ولدت فيه الأغاني الفيروزية الشتائية؛ ألا وهو القلب الدرامي المسرحي. حيث يتطلب المسرح الفئائي حكايات تتجول بين شخوص المكان والزمان بقصصهم الغرامية والإنسانية. ومن المسرحيات، نذكر مسرحية:

ثمة رباطٌ سحري بين الغناء وفصل الشتاء. ما هو؟ ولماذا كلما حضر الشتاء، حضرت أغنياته وموسيقاه وصوره العابقة بعطر الذكرى؟ هل لأن الشتاء فصل رومانسي بالضرورة أم أن هبوب أولى نسيمات ربيع الشتاء الباردة، تأتي لتيقظ الحنين إلى زمن مضى دون عودة، سوى ما نعود إليه، أنغاماً وموسيقاً وغناء لا يفتنى مع الزمن.

أجل، هنالك أغنيات ومقطوعات موسيقا، اختارت الشتاء موضوعاً الأغنية، حتى لم يعد بمقدورنا إعلان بدء الشتاء، دون تذكر فيروز في «رجعت الشتوية» أو «شتي يادنيا تيزيد»، أو حتى «كونشيترو الشتاء» من موسيقا «الفصول الأربعة» الشهيرة للمؤلف الإيطالي أنطونيو فيفالدلي (١٦٧٨ — ١٧٤١). وهنالك أيضاً، أغنيات شتائية ولكن من حيث الصور العvisية على النسيان، تلك الصور الباقية في الذاكرة من أشرطة فلمية غنائية.. كما لا نزال نتذكر ماجدة الرومي في قصيدة نزار قباني «الجريدة» وهي تعبر تحت المطر وتغني في ذلك الكليب الفئائي: «أخرج من معطفه الجريدة وعلبة الثقاب». وصولاً إلى «تأكلني الأمطار.. تضريني». وإلى جانب لقطات أغنية ماجدة في هذه الأغنية الجميلة، هنالك كاظم الساهر في رومانسية التسعينيات: «برد ورياح ومطر.. تلك تلك على الشباك» حتى مطلع الألفية الثالثة مع الساهر أيضاً وهو